



منظمة الأغذية
والزراعة
للامم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

A

لجنة البرنامج

الدورة التاسعة والثمانون

روما، 5 - 2003/5/9

تقرير التقييم المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
للدستور الغذائي والأعمال الأخرى التي تضطلع بها المنظمتان
في مجال مواصفات الأغذية

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة
أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان
www.fao.org

هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



Facsimile: +39(06)5705 4593 Codex@fao.org JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00100 ROME Tel: +39(06)57051 www.codexalimentarius.net Email:

برنامج مواصفات الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة (الاستثنائية) الخامسة والعشرون، مقر المنظمة، روما، 13-15/2/2003

استنتاجات وتوصيات التقييم المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الدستور الغذائي وغير ذلك من المواصفات الغذائية التي تضطلع بها المنظمة ومنظمة الصحة العالمية

1 - أعلن خلال الدورة (الاستثنائية) التاسعة والأربعين للجنة التنفيذية في سبتمبر/ أيلول 2001 أن المنظمة ومنظمة الصحة العالمية قد وافقتا من حيث المبدأ على إجراء استعراض شامل لبرنامج الدستور الغذائي. وقد رحبت اللجنة التنفيذية بهذا الاعلان. وتم بعد ذلك وضع طرق واختصاصات الاستعراض (الذي أعيدت تسميته ليصبح "التقييم المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية") بواسطة الوحدات المعنية المختصة بتقييم البرنامج في أمانتي المنظمين الراعيتين. واتساقا مع الممارسات الجارية فيما يتعلق بأعمال التقييم، ورغبة اللجنة التنفيذية الصريحة، أجرى التقييم بعنصر خارجي قوى في فريق التقييم ومن خلال عقد فريق خبراء مستقل. وقدم تقرير مرحلي عن التقييم الى الدورة الخمسين للجنة التنفيذية.¹

2 - ويقدم التقرير المرفق عن التقييم المشترك بواسطة فريق التقييم، وفريق الخبراء الى المديرين العامين للمنظمة ومنظمة الصحة العالمية، وأمين هيئة الدستور الغذائي. ويرجى من الهيئة ابداء وجهات نظرها بشأن التوصيات الواردة في التقرير، وتقديم توجيهاتها بشكل الطريقة التي يمكن بها تنفيذ التوصيات ذات الصلة المباشرة بالهيئة.

¹ الفقرتان 42 و43 من الوثيقة ALINORM 03/3 والفقرات 7-19 من الوثيقة ALINORM 03/3A



منظمة الصحة
العالمية



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

تقرير تقييم الدستور الغذائي وغير ذلك من أعمال المواصفات الغذائية المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية

تنويه

يود خبراء التقييم أن يعربوا عن تقديرهم لجميع أولئك الذين قدموا لهم يد العون سواء من الحكومات أو المجتمع الدولي وقدموا لهم بروح طيبة المعلومات والأفكار عن الدستور وغير ذلك من جوانب العمل في المواصفات الغذائية من خلال الاستبيانات وخلال الزيارة الميدانية والاجتماعات الأخرى. ويوجهون شكرا مماثلا إلى كبار الموظفين والفنيين في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في المقر الرئيسي وفي المكاتب الإقليمية والقطرية الذين كانوا على استعداد لأن يضعوا تحت تصرف خبراء التقييم الوقت اللازم للإجابة على الكثير من التساؤلات التي أثاروها. ويوجهون شكرا خاصا إلى: ماريا جاتوني، جيما هاربر، نادين مونيشون، وهيثر يانغ في منظمة الأغذية والزراعة وكرستين بري وماري فلانجون في منظمة الصحة العالمية، وسويانغ ينغ لي من أمانة الدستور الغذائي لما أبدوه من صبر وجهد لا يكل في تنظيم المسائل التعاقدية واللوجستية وفي المساعدة في الاستبيان وغير ذلك من التحليلات الداعمة للتقييم.

تقرير من:

فريق الخبراء المستقل:

فريق التقييم:

Alejandro Cravioto, Chairperson
Irina du Bois
Ken Buckle
Dilma Scala Gelli
Spencer Henson
Anwarul Hoda
Liu Xiumei
Diane McCrea
Ruth K. Oniang'o
Kaye Wachsmuth

W. Bruce Traill, Team Leader
Rachel Bedouin
Katharine Gourlie
Jeri Husch
Alicia Lustre

بيان المحتويات

5	موجز تنفيذى	
12	1 - معلومات أساسية وإجراء التقييم	
	2 - عرض عام لأعمال المواصفات الغذائية في الدستور الغذائي ومنظمة الصحة العالمية	
14	ومنظمة الأغذية والزراعة	
16	3 - أدوار المواصفات الغذائية وبعض المسائل المعروضة للتقييم	
16	1-3 أدوار المواصفات الغذائية	
19	2-3 المواضيع الرئيسية للتقييم	
20	4 - التقييم والتوصيات الخاصة بالدستور الغذائي	
20	1-4 النطاق الحالي لعمل الدستور الغذائي وإجراءات العمل في الدستور الغذائي	
22	1-1-4 هيكل اللجنة	
24	2-1-4 وضع المواصفات والموافقة عليها	
25	3-1-4 اتخاذ القرار المستند إلى توافق الآراء	
25	4-1-4 المراقبون	
26	5-1-4 وضع الأولويات	
27	6-1-4 أدوار العلوم و"العوامل المشروعة الأخرى"	
28	7-1-4 الموارد	
28	2-4 الإجراءات المعتمدة في الأجهزة الدولية الأخرى المعنية بوضع المواصفات	
31	3-4 نتائج واقتراحات بشأن فائدة الدستور الغذائي وتحديد الأولويات ونطاق العمل والمهام	
31	1-3-4 النتائج بشأن فائدة الدستور الغذائي	
34	2-3-4 نطاق عمل الدستور الغذائي وتحديد الأولويات	
40	3-3-4 مهام واضحة للدستور الغذائي	
41	4-3-4 منظمة التجارة العالمية والدستور الغذائي	
42	4-4 إصلاح الدستور الغذائي	
43	1-4-4 مدى استقلالية الدستور الغذائي	
	2-4-4 العلاقات بالمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبالاتفاقية الدولية لوقاية	
43	النباتات	
45	3-4-4 النتائج والتوصيات الخاصة بتنظيم الدستور الغذائي وإجراءاته	
45	1-3-4-4 الهياكل الإدارية	
47	2-3-4-4 أمانة الدستور الغذائي	
50	3-3-4-4 لجان الموضوعات العامة ولجان السلع	

51	الهيكل الاقليمي للدستور الغذائي واللجان الاقليمية	4-3-4-4	
52	تحديد اجراءات عمل اللجان وفرق المهام بقدر أكبر من الوضوح	5-3-4-4	
56	الخطوات الاجرائية	6-3-4-4	
57	التوصل الى توافق في الآراء واتخاذ القرارات	7-3-4-4	
59	زيادة نفوذ البلدان النامية في اتخاذ قرارات الدستور الغذائي	8-3-4-4	
61	الشفافية ومشاركة المنظمات غير الحكومية في الدستور الغذائي	9-3-4-4	
62	دور البلدان المضيفة ومسؤولياتها	10-3-4-4	
63	الاتصالات	5-4	
65	زيادة موارد الدستور الغذائي	6-4	
66	تقدير المخاطر المستقل-المساهمات العلمية للخبراء في الدستور الغذائي	5-5	
66	الترتيبات القائمة لمشورة الخبراء	1-5	
67	فعالية مشورة الخبراء	2-5	
68	وضع الأولويات	3-5	
69	سرعة المشورة وكفاءتها	4-5	
72	هل تتلاءم نتائج تقديرات المخاطر مع احتياجات المسؤولين عن إدارتها؟	5-5	
74	جودة المشورة العملية والبيانات المستخدمة	6-5	
75	استقلالية الخبراء	7-5	
76	الشفافية	8-5	
77	نحو مزيد من التقدم	9-5	
80	التأثيرات الفورية على الموارد	10-5	
84	بناء القدرات في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فيما يخص معايير الأغذية	6-6	
85	احتياجات الأعضاء وتأكيدات برامج منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة	1-6	
87	السياسات والترتيبات المؤسسية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	2-6	
89	أنشطة بناء القدرات في منظمة الأغذية والزراعة	3-6	
89	حجم عمل منظمة الأغذية والزراعة المتعلق ببناء القدرات	1-3-6	
89	التدريب وحلقات العمل	2-3-6	
90	أنشطة مشروعات منظمة الأغذية والزراعة	3-3-6	
92	أنشطة بناء القدرات في منظمة الصحة العالمية	4-6	
92	حجم أعمال منظمة الصحة العالمية ذات العلاقة ببناء القدرات	1-4-6	
92	الاستراتيجيات الإقليمية وحلقات العمل	2-4-6	
93	توسيع مجال التعاون بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة في مجال بناء القدرات	5-6	

94	تمويل بناء القدرات ذات الصلة بسلامة الأغذية : مبادرات عالمية	6-6
94	حساب لأمانة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	1-6-6
95	التيسير العالمي لبناء القدرات على تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية	2-6-6
96	حسابا الأمانة الخاصان بسلامة الأغذية لدى منظمة الأغذية والزراعة	3-6-6
96	مجالات للتحسين	7-6
96	النهوض بالتنسيق القطري بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	1-7-6
97	التحديات الجديدة	2-7-6
98	تعبئة الأموال لبناء القدرات	3-7-6
98	دور الدستور الغذائي في بناء القدرات	8-6
98	- 7 الخلاصة	
99	مساهمات التوصيات في الأهداف الرئيسية الأربعة للتقييم	
104	الأعضاء في فريق التقييم وفريق الخبراء	الملحق 1
106	صلاحيات العمل	الملحق 2
111	استخدام الموارد والموارد اللازمة للأعمال المتعلقة بمواصفات الأغذية	الملحق 3
119	موجز تحليل الاستبيانات	الملحق 4
139	البلدان والمنظمات الدولية التي شملتها الزيارات	الملحق 5
142	قائمة بأهم الوثائق التي استعان بها فريق التقييم	الملحق 6
144	منهجية التقييم	الملحق 7

موجز تنفيذي

الغرض من التقييم وعملية إجرائه

1 - أجرى هذا التقييم بتكليف من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وصمم أيضا تلبية لطلب استعراض صدر عن هيئة الموارد الوراثية. وتنص صلاحيات العمل على ضرورة أن يوفر التقييم مدخلات في عملية صنع القرار بشأن السياسات والاستراتيجيات والإدارة في المستقبل على مستوى الأجهزة الرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانتيهما، وهيئة الدستور الغذائي المشتركة بين المنظمتين. كما كان يتعين على التقييم تقديم توصيات بشأن مدى فائدة المواصفات أو النهج البديلة في المستقبل لتلبية الأهداف الشاملة لحماية المستهلك وخاصة في مجال الصحة والممارسات النزيهة في التجارة بالأغذية.

2 - واضطلع بإجراء التقييم فريق مستقل يقدم له المشورة فريق خبراء مستقل. وكان فريق التقييم يتكون من خمسة أفراد، ثلاثة منهم، من بينهم رئيس الفريق، من خارج المنظمتين. وكان فريق الخبراء المستقل يتكون من 10 أعضاء من جميع أنحاء العالم ومصالح أصحاب الشأن. وقد اتفق على القضايا الرئيسية والإجراءات والتوصيات الخاصة بالتقييم أثناء الاجتماعات التي كانت تعقد بين فريق التقييم وفريق الخبراء. كما استفاد التقييم من المشورة التي قدمتها له اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

3 - ولدى إجراء التقييم، زار أعضاء فريق التقييم 24 بلدا في مختلف أنحاء العالم وعلى جميع مستويات التنمية فضلا عن المفوضية الأوروبية. وأجروا خلال هذه الزيارات مناقشات مع الموظفين المسؤولين عن الصحة والزراعة والأغذية والصناعة والتجارة ووضع المواصفات ومع ممثلين عن المنتجين الأوليين، والصناعة والمستهلكين والقطاعات الأخرى من المجتمع المدني. كما أجروا مناقشات مع المنظمات الدولية الأخرى التي تتولى وضع مواصفات. وأرسل استبيان إلى جميع البلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي وغير الأعضاء في الهيئة وان كانوا أعضاء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (103 ردود مقابل 186 استبيانا تم ارسالهم. وأرسل استبيان آخر إلى المراقبين في هيئة الدستور الغذائي ومنظمة الصحة العالمية من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية (40 ردا وصلت). كما وضع نداء ان على شبكة الانترنت لإرسال تعليقات، كان أولهما مفتوحا تماما، ووجه الثاني إلى المنظمات القطرية غير الحكومية. وتقابل فريق التقييم أيضا مع كبار المطلعين على الأمر والمعنيين بالدستور من بينهم رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية، ورؤساء بعض لجان الدستور والموظفين العاملين فيه وأمانتي المنظمتين الراعيتين. واستخدم عدد من أوراق المعلومات الأساسية، أعد أعضاء لجنة الخبراء العديد منها (أنظر الملحق السادس).

النتائج

4 - وجد التقييم أن للمواصفات الغذائية للدستور أهمية بالغة للبلدان الأعضاء، ورؤى أنها عنصر هام في نظم الرقابة على الأغذية المصممة لحماية صحة المستهلك والتجارة الدولية في ضوء اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاقية الحواجز التقنية أمام التجارة الصادرين عن منظمة التجارة العالمية. واعتبرت المواصفات شرطا أساسيا مسبقا لحماية المستهلك، إلا أنه كان يتعين النظر إليها في سياق النظام بأكمله، ولاسيما نظام السلامة الغذائية. كما توفر المواصفات الدولية أساسا تعتمد عليه البلدان الأصغر حجما والأقل تنمية في وضع مواصفاتها الخاصة. وقد حقق الدستور الغذائي أكبر النجاحات في وضع المواصفات ذات الصلة بالصحة التي يوجد لها أساس علمي واضح.

5 - ووجد أن بناء القدرات في البلدان النامية يمثل عنصرا أساسيا للبلدان لكي تستطيع حماية مواطنيها، والاستفادة من السوق المعولة في الأغذية ولتمثيل مصالحها بفعالية في الدستور الغذائي وفي المفاوضات الدائرة في إطار منظمة التجارة العالمية. ووجد أن بناء القدرات التي يضطلع بها الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مازالت مستمرة في توفير مساهمات كبيرة على الصعيد الدولي وللبلدان المختلفة.

6 - وتبين في مجال تحسين عملية وضع المواصفات الغذائية الدولية، أن من المهم بصورة خاصة زيادة مدخلات المشورة المتخصصة المستقلة في الدستور الغذائي وخاصة بالنسبة لتقييم المخاطر. ووصفت النوعية العلمية للمشورة التي تقدم في الوقت الحالي بأنها رفيعة، إلا أن هناك بعض التأخير، ومن المتوقع أن تزداد الطلبات في المستقبل.

7 - واستنادا إلى تحليل المشكلات، جرى تحديد أربعة مجالات رئيسية في حاجة إلى تحسين من أجل تعزيز التأثير. وقد وضعت توصيات التقييم للمساهمة فيها وهي:

- زيادة السرعة في الدستور الغذائي والمشورة العلمية المتخصصة؛
- زيادة إدراج البلدان الأعضاء النامية في عملية وضع مواصفات الدستور؛
- مواصفات الدستور الغذائي ذات الأهمية الأكبر للدول الأعضاء من حيث صلتها باحتياجاتها وحسن توقيتها؛
- بناء القدرات بقدر أكبر من الفعالية لوضع النظم القطرية للرقابة على الأغذية؛

صلاحيات عمل الدستور الغذائي وأولوياته

8 - تتزايد الطلبات ذات الصلة بالصحة على الدستور الغذائي مع تزايد وعى المستهلكين، وظهور التكنولوجيات الجديدة والقضايا ذات الصلة بالعناصر المرضية والتغذية بما في ذلك العناصر المكلمة للأغذية والأغذية الوظيفية، ومطالبات الصحة. وإذا كان يتعين على الدستور الغذائي أن يغطي بالكامل المخاطر الصحية في الأغذية، فإن عليه أيضا

أن يعالج عناصر التغليف والتصنيع. غير أنه بدون ترتيب الأولويات، سيحتاج ذلك إلى موارد إضافية ضخمة للدستور الغذائي والمشورة العلمية المتخصصة التي تقدم له. وعلى ذلك فإن ترتيب الأولويات يعتبر عنصراً أساسياً في تحديد برنامج ووضع المواصفات. وينبغي أن يرتب الدستور الغذائي أولوياته على النحو التالي:

- (أ) المواصفات التي لها تأثير على صحة المستهلك وسلامته؛
- (ب) المواصفات السلعية التي تستجيب للاحتياجات المعلنة للبلدان النامية؛
- (ج) المواصفات السلعية التي تستجيب للاحتياجات المعلنة للبلدان المتقدمة؛
- (د) التوسيم الاعلامي ذو الصلة بالقضايا غير المتعلقة بالصحة وبالسلامة.

9 - ثمة حاجة إلى صلاحيات عمل دقيقة للدستور الغذائي، على أن تصادق الأجهزة الرئاسية في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عليه. ونقترح أن تكون صلاحيات العمل على النحو التالي:

- صياغة ومراجعة المواصفات الدولية للأغذية بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى مع اسناد الأولوية للمواصفات الخاصة بحماية صحة المستهلك على أن تراعى احتياجات البلدان النامية.

الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

10 - تتناول المنظمة العالمية لصحة الحيوان الأمراض الحيوانية التي تنتقل للإنسان والأمراض الحيوانية الأخرى التي تنتقل من خلال الأغذية، في حين تعالج الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات جميع الجوانب المتعلقة بالآفات النباتية في الأغذية. وتتناول سلامة الأغذية على نحو متزايد سلسلة الأغذية بطريقة موحدة، مما يؤدي إلى زيادة التكامل بين الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وينبغي للدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان على وجه الخصوص، أن يضيفا الطابع الرسمي على علاقتهما، وأن يستخدموا أفرقة المهام المشتركة على النحو الملائم لمعالجة قضايا التداخل.

هيكل إدارة الدستور الغذائي

11 - ينبغي أن يكون للدستور الغذائي، في إطار الهيكل الشامل لمنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية قدراً أكبر من الاستقلالية في اقتراح برنامج عمله وفي تنفيذ ذلك البرنامج، بعد أن توافق عليه المنظمتان الراعيتان. وتهدف الاقتراحات الخاصة بتعديل الهيكل التنظيمي إلى تحسين إدارة الأعمال وتعزيز الإدارة المركزية لوضع المواصفات مما يؤدي إلى زيادة سرعة وضع المواصفات.

12 - وينبغي لادارة الأعمال أن يكون للدستور الغذائي مجلس تنفيذى يعقد اجتماعين سنويا. وينبغي أن يكون ذلك أصغر حجما من اللجنة التنفيذية الحالية مع تمثيل للمراقبين في الدستور الغذائي عن المستهلكين والمنظمات غير الحكومية الدولية الخاصة بالصناعة.

13 - رؤى أن مهمة ضمان ادارة أكثر احكاما لوضع المواصفات تكتسى أهمية خاصة لفعالية الدستور الغذائي. ويمكن أن يضطلع المجلس التنفيذى بهذه المهمة، إلا أن من الأفضل أن تقوم بها لجنة إدارة المواصفات. وسوف تجتمع هذه اللجنة كلما دعت الحاجة على ألا يقل ذلك عن مرة سنويا. وسوف تضم هذه اللجنة رؤساء لجان الدستور والمراقبون الذين يمثلون المنتجين الأوليين والصناعة والمستهلكين.

14 - وينبغي تعزيز الدور التنفيذى للأمانة لدعم زيادة استقلالية الدستور الغذائي وزيادة كفاءة وفعالية عملياته. ويتطلب ذلك توسيع نطاق الأمانة، ورفع درجات موظفيها. ويتعين توفير موارد مالية إضافية كبيرة لكي تمارس الأمانة دورها الموسع (1.4 مليون دولار كل فترة مالية في البداية).

هيكل لجان الدستور واجراءات العمل

15 - ينبغي تبسيط اجراءات العمل في الدستور الغذائي وأن تصبح، مع ذلك، أكثر شمولاً. ويوصى التقييم باجراء استعراض مفصل للهيكل الحالي وتوزيع المسؤوليات فيما بين لجان الدستور بهدف تحقيق قدر أكبر من الاتساق، والتركيز على الأولويات، بما في ذلك القضايا الناشئة. وسوف تقل أهمية اللجان السلعية، وأن يتم تناول عمل السلع (الرأسية) من خلال أفرقة مهام ذات مدد محدودة بدلا من اللجان. وينبغي، حتى في المجالات الأفقية، عدم إنشاء لجان جديدة إلى أن يتم تأكيد الحاجة المتواصلة، وإمكانيات التقدم في فريق المهام المعنى. وينبغي أيضا استخدام أفرقة المهام لتيسير العمل الذي يشمل أكثر من لجنة واحدة. وينبغي إعادة تشكيل اللجان الإقليمية، ومنحها صلاحيات عمل ذات صلة أقرب بالاحتياجات الإقليمية والقدرة على الاستجابة لها. وينبغي أن تكون جميع الأعمال في جميع اللجان وأفرقة المهام ذات إطار زمنى محدد.

16 - وينبغي أن يكون هناك تفرقة واضحة في الدستور الغذائي بين تقييم المخاطر وإدارة المخاطر. وينبغي أن تركز لجان الدستور على إدارة المخاطر وعدم الخلط بينها وبين تقييم المخاطر. وينبغي احالة مسائل التقييم إلى لجان خبراء علمية و/أو مشاورات متخصصة.

17 - وفى عملية تحول كبيرة عن طريقة العمل الحالية، ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر بكثير من العمل فيما بين الدورات مع استخدام الميسرين فى التشاور فيما بين البلدان الأعضاء ولإعادة صياغة المسودات لدراستها مرة أخرى بواسطة اللجان. وينبغي أن يبتعد التركيز عن وضع المواصفات خلال دورات اللجان الى وضعها فيما بين الدورات باتباع عملية تشاورية مع البلدان الأعضاء مع مراعاة التعليقات المكتوبة بصورة كاملة. وتنطوى عملية استخدام الميسرين

ومجموعات العمل الالكتروني على امكانية تعزيز عملية شاملة من المشاورات بالنسبة للبلدان النامية، في حين قد يكون للتوسع في استخدام اجتماعات مجموعات العمل فيما بين الدورات تأثير معاكس.

18 - وفي خطوات أخرى لتعزيز مشاركة البلدان النامية، فضلا عن غيرها من البلدان، ينبغي تشجيع التجمعات الاقتصادية والاقليمية ومجموعات البلدان الأخرى ذات المصالح المشتركة على تحديد المرافق المشتركة. وفي هذا السياق، ينبغي أيضا تشجيع امكانية تحدّث أحد البلدان في الاجتماعات نيابة عن عدة بلدان مثلما ينبغي بالنسبة لنواب رؤساء اللجان، والاجتماعات التي تعقد في البلدان النامية.

19 - إن زيادة العمل فيما بين الدورات والاجتماعات التي تعقد في البلدان النامية تنطوي على زيادة موارد البلدان المضيفة. ويمكن تطبيق مفهوم الضيافة المشتركة حينما لا يشعر أى بلد أنه قادر بمفرده على تحمل التكاليف الكاملة (وقد يبسر ذلك أيضا مشاركة البلدان النامية).

20 - ينبغي أن تستكمل اللجان عملية المناقشات وأن توافق على مشروعات المواصفات وينبغي عدم تقديم المواصفات للهيئة إلا للموافقة عليها عندما يعتقد أن هناك توافقا في الآراء أو أساس لاتخاذ قرار واضح. وينبغي تقديم جميع المواصفات للموافقة النهائية عند الخطوة 5. وتقبل الهيئة المواصفات أو تعيدها الى اللجنة لاستكشاف بعض التغييرات أو الغاء أو وقف العمل في المواصفات المعنية. ولا تكون الهيئة المكان المناسب لصياغة المواصفات وليس لها أن تغير فيها في هذه المرحلة النهائية.

21 - يتعين أن يستمر، حيثما يكون مناسباً، اتخاذ القرارات في اللجان والهيئة بتوافق الآراء. وثمة حاجة الى الاتفاق على تعريف لتوافق الآراء، ويقترح التقييم "عدم وجود أى اعتراض رسمى من أكثر من عضو واحد من الأعضاء الحاضرين في الاجتماع". وفي حالة التصويت، ينبغي أن يكون ذلك في الهيئة فقط، وبأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين والمقترعين.

المشورة المتخصصة والتقييم العلمى للمخاطر

22 - ينبغي أن يكون للمشورة المتخصصة للدستور الغذائى هوية أوضح وتنسيق، ويتعين زيادة الموارد زيادة كبيرة والتوسع في تعزيز استقلاليتها وشفافيتها في اطار المنظمين. كما ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التفرقة بين مهمة تقييم المخاطر التي يضطلع بها الخبراء، ومهمة إدارة المخاطر التي تضطلع بها لجان الدستور. وفي نفس الوقت، يتعين أن يكون الدستور الغذائى قادراً على ترتيب أولويات المشورة المتخصصة في حدود ميزانية متفق عليها تمثيلاً مع برنامج عمله. ويتعين أن تكون هذه الميزانية كافية لتغطية المدخلات من لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات والاجتماعات المشتركة بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات لا في

الدستور الغذائي فحسب، بل والاستجابة أيضا للأولويات الخاصة بالمزيد من المشورة المخصصة، بما في ذلك تلك التي تقدم للقضايا الجديدة المشار إليها في الفقرة 8 وللقضايا الناشئة.

23 - يوصى بأن تنشئ منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لجنة علمية من علماء بارزين لتزويد الدستور الغذائي والمنظمتين بالمشورة العلمية الشاملة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتحديات الناشئة وتوفير الإرشادات ومراقبة الجودة للجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات والاجتماع المشترك بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات واللجان المخصصة. ويتعين تعيين أمين مشترك بين المنظمتين للجنة العلمية، ومنسق لتقييم المخاطر وسلامة الأغذية والمشورة العلمية المتعلقة بالصحة، على أن يكون مقرها في منظمة الصحة العالمية. وينبغي أن تستمر أمانات اللجان الثلاث المشار إليها أعلاه كما هي في الوقت الحاضر. ملحوظة: وعلاوة على العمل في مجال تقييم سلامة الأغذية، ينبغي أن تعزز منظمة الأغذية والزراعة مدخلاتها في ممارسات التصنيع الجيد وممارسات المناولة الجيدة.

24 - يتعين على نحو عاجل زيادة كمية المواصفات الخاصة بالمبيدات لضمان إمكانية استعراض المبيدات الجديدة على نحو عاجل وتحديث التوصيات الحالية الخاصة بالمبيدات. كما يتوخى إحداث توسعات في عمل لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات والاجتماعات المشتركة بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية. وتقدر الزيادة الدنيا الفورية اللازمة من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بمبلغ 2.5 مليون دولار كل فترة مالية.

25 - كما يوصى بإسناد أولوية فورية للمشورة التي طلبتها هيئة الموارد الوراثية بشأن تعزيز الدعم المالي لعملية صنع القرار في الدستور الغذائي، وقد تضمن التقرير مناقشات بشأن عدد من النقاط التي ينبغي دراستها في الدراسة وما يتبعها من مشاورة.

بناء القدرات:

26 - يعتبر بناء القدرات الخاصة بنظم سلامة الأغذية والصحة المعنية بالمستهلكين المحليين والتجارة أولوية كبيرة في البلدان النامية. ففي كثير من هذه البلدان تمثل عملية مراقبة سلامة الأغذية والضوابط المتعلقة بها إلى أن تكون شديدة الضعف.

27 ورأى التقييم عدم كفاية التفاعل بين المنظمتين على المستوى القطري فيما يتعلق بوضع نظم سلامة الأغذية والمواصفات الغذائية. وتحظى ترتيبات التمويل الجديدة التي وفرتها منظمة التجارة العالمية للأمانة والأموال الأولية من البنك الدولي بالترحيب. فانها مبادرة قيمة تلك التي تعزز من التعاون على بناء القدرات الخاصة بالمواصفات واتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية فيما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. كما يحظى بالترحيب حساب الأمانة الذي تستضيفه منظمة الصحة العالمية (حساب أمانة الدستور الغذائي) للتمكين من المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي بما ذلك في حضور الاجتماعات.

ويوصى الآن بالقيام بجهد مشترك كبير بين المنظمتين لتعبئة أموال من خارج الميزانية وتعزيز المساعدات الثنائية المنسقة في مجال بناء القدرات. وسوف يساعد ذلك في الترويج لنهج أكثر تنسيقاً بين المنظمتين. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تقوم المنظمتان على نحو عاجل بالقيام بأعمال تحليل وتقديم تقرير لهيئة الموارد الوراثية عن كيفية تحسين وتوزيع الأعمال بالاعتماد على قوتيهما وتكافلهما المتبادلين.

وفي الختام

28 - نوصى باتخاذ تدابير عاجلة ومستمرة لتنفيذ التوصيات المتفق عليها من خلال:

- اتخاذ قرارات عاجلة من جانب الأجهزة الرئاسية للمنظمتين بشأن احتياجات التمويل والترتيبات الإدارية الجديدة؛
- اتخاذ تدابير عاجلة من جانب هيئة الموارد الوراثية ذاتها للعمل في تنفيذ التوصيات دون فقد قوة الدفع بإحالتها إلى لجان الدستور العامة؛
- إنشاء فريق مهام مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ورئيس الدستور الغذائي ونواب الرئيس لمتابعة ورصد تنفيذ توصيات التقييم.

1 - معلومات أساسية وإجراء التقييم

1 - أجرى بتكليف من المديرين العامين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبناء على طلب لجنة الدستور الغذائي، استعراض واسع النطاق لأعمال المواصفات الغذائية التي تضطلع بها الوكالتان، قام به فريق تقييم يتكون من خمسة أشخاص ثلاثة منهم من خارج المنظمين. وقد شارك جميع أفراد الفريق بصفتهم الشخصية، وتلقى الفريق مشورة من فريق خبراء مستقل.

2 - وكما يتبين من الاختصاصات المرفقة (الملحق الثاني)، طلب من فريق التقييم دراسة بعض المسائل التي تشمل ما يلي دون أن تقتصر عليها:

- السياق والتحديات الناشئة التي تحيط بالمواصفات الغذائية الدولية وصلتها بضمان سلامة الأغذية وحماية المستهلك والتنمية التجارية والاقتصادية.
- توقعات الحكومات فيما يتعلق بالسلامة والقبول والآليات المؤسسية الخاصة بوضع المواصفات الغذائية في نطاق الدستور.
- المصالح والتوقعات الخاصة بالبلدان النامية وتلك الخاصة بالمنتجين والصناعات والمجتمع المدني فيما يتعلق بأعمال المواصفات الغذائية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.
- فعالية الترتيبات المؤسسية الحالية في وضع المواصفات الغذائية الدولية وإدارتها وطرق عملها ومواردها في نطاق المنظمين.
- واستنادا إلى ما تقدم، إعداد توصيات لتحسين أعمال المواصفات الغذائية في المنظمين والدستور.

3 - ويرى التقييم أن المواصفات الغذائية تشير إلى جميع الصكوك القانونية المحتملة (المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات السلوك) التي يتوخى استخدامها في التعليمات واللوائح والعقود. ويركز على العملية التي يتم بها تحديد الاحتياجات إلى المواصفات الغذائية وطرق وضعها في سياق دولي وكيفية استخدامها على المستوى القطري. ويشمل ذلك عمل الدستور الغذائي، وتوفير منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للمشورة العلمية المتخصصة لوضع المواصفات من خلال لجننتين رسميتين (لجنة الخبراء المعنية المواد المضافة للأغذية والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات) والمشاورات المخصصة (مثل الاجتماعات المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية) ونشاطات بناء القدرات التي تضطلع بها الوكالتان فيما يتعلق بالمواصفات الغذائية. وقد أدرك التقييم بوضوح أن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية يعملان في أعمال تفصيلية أخرى بشأن الأغذية تتعلق بالانتاج والسياسات الزراعية وحصول السكان على الأغذية والتغذية إلا أن هذه النشاطات كانت خارج نطاق التركيز المحدد للتقييم الحالي. وقد اتبع التقييم نهجا عريضا إزاء نظم مراقبة الأغذية

من حيث صلتها بالموصفات الغذائية (بما في ذلك الهياكل والقدرات المؤسسية داخل البلدان وعمليات الانفاذ والابلاغ والتعليم).

4 - واتخذ التقييم ما يلي كنقطة بداية :

- المرتكزات الأساسية الخاصة بالتنمية والتي تم استخلاصها من أهداف التنمية الثمانية للألفية. وعلى وجه الخصوص الهدف رقم 1 الذي يلتزم بخفض الجوع والهدف رقم 8 المتعلق بالتجارة الذي يلتزم "بالتوسع في تطوير نظام تجاري ومالي منفتح يستند إلى القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي" و"يعالج الاحتياجات الخاصة بالبلدان الأقل نمواً؛
- إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد (يونيو/حزيران 2002) الذي يعيد تأكيد "حق كل فرد في غذاء آمن مغذى"؛
- الأهمية المتزايدة التي تسند لسلامة الأغذية في العالم والتي تتضح من إعادة تنشيط أعمال منظمة الصحة العالمية في مجال النظم الغذائية وسلامة الأغذية والتغذية البشرية (جمعية منظمة الصحة العالمية 2002)، والاستراتيجية العالمية لسلامة الأغذية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، ووافق عليها المجلس التنفيذي لهذه المنظمة في يناير/كانون الثاني 2002 والدعوة التي صدرت عن مؤتمر ملبورن (1999) لتعزيز دور منظمة الصحة العالمية في الدستور الغذائي. وتعتبر سلامة الأغذية، والتي تشمل المواصفات الغذائية، إحدى أولويات منظمة الصحة العالمية الإحدى عشرة في برنامج العمل العام للفترة 2002-2005؛
- أن الأعمال الخاصة بالمواصفات الغذائية تعتبر عنصراً رئيسياً في استراتيجيات وألويات منظمة الأغذية والزراعة المحددة في إطارها الاستراتيجي 2000 - 2015، "ترويج ووضع وتعزيز الأطر المتعلقة بالسياسات التنظيمية للأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك" (الاستراتيجية باء)؛
- منتدى مراكش العالمي لمسؤولي رقابة سلامة الأغذية الذي ربط بين استخدام قواعد سلامة الأغذية وخفض الأمراض التي تحملها الأغذية، وتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى اتخاذ نهج متكامل إزاء قضايا سلامة الأغذية ابتداءً من المزرعة وحتى المائدة وبشأن المنهج المعتمد على المخاطر في وضع سياسات سلامة الأغذية (يناير/كانون الثاني 2002)؛
- بيان المدير العام لمنظمة التجارة العالمية والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية في تقديمهما للدراسة المشتركة لمنظمتيهما بشأن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والصحة العامة والذي ذكر فيه أن لدى النظام التجاري متعدد الأطراف الكثير الذي يمكن أن يسهما به في زيادة الرفاهة العالمية.... تعتبر منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية شريكين هاميين في سعيينا المشترك نحو تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

5 - ولدى إجراء التقييم، أجرى فريق التقييم مشاورات على نطاق واسع: فقد زار أعضاء فريق التقييم 24 بلداً والمفوضية الأوروبية حيث أجرى مناقشات مع الموظفين المسؤولين عن الصحة والزراعة والأغذية والصناعة والتجارة ووضع

المواصفات ومع ممثلي المنتجين الأوليين والصناعات والمستهلكين وغير ذلك من فئات المجتمع المدني. كما تناقشوا مع المنظمات الدولية الأخرى التي تتولى وضع المواصفات. وأرسلوا استبياناً إلى جميع أعضاء الدستور الغذائي وغير الأعضاء في الدستور الغذائي وإن كانوا أعضاء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (تم تلقي 103 ردود من 186 استبياناً أرسلت). وأرسل استبيان آخر إلى المراقبين في الدستور الغذائي (المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية) (تم تلقي 40 رداً). وقد عرض نداءً على شبكة الانترنت لطلب التعليقات كان النداء الأول مفتوحاً تماماً والثاني موجه إلى المنظمات غير الحكومية القطرية (وقد حقق هذان النداءان 52 و22 رداً على التوالي). كما تقابل فريق التقييم مع مسؤولي المعلومات الرئيسيين المعنيين بالدستور الغذائي، بما في ذلك رئيس اللجنة التنفيذية وأعضاء آخرين فيها ورؤساء بعض لجان الدستور والموظفين العاملين في أمانة الدستور. وقد استفاد من وثائق المعلومات الأساسية التي أعدت للتقييم بما في ذلك تلك الخاصة بفريق الخبراء المستقل الذي عهد إليه بمهمة إدراج الأفكار المختلفة والمبتكرة في عملية التقييم. وقد عمل فريق الخبراء، في مراحل عديدة أثناء التقييم، وخاصة في وضع الاستبيانات وتوضيح قائمة المراجعة بالنسبة للزيارات القطرية وبلورة وتوضيح التوصيات النهائية.

6 - ولدى وضع التوصيات، حاول أخصائيو التقييم أن يكونوا واقعيين فيما يتعلق بما هو ممكن. وفي نفس الوقت رأوا أن من المهم تقديم بعض الأفكار التي يمكن استكشافها ومناقشتها فيما بعد بدلاً من مجرد تقييم أساس مباشر للتنفيذ. وبهذه الروح كانت بعض الأفكار المقدمة تنبع من التفكير الحالي في الدستور ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

2 - عرض عام لأعمال المواصفات الغذائية في الدستور الغذائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة

يوجه القسم 2 إلى القراء العاديين ويلخص بإيجاز الوضع الحالي. ولن يحتاج المطلعون على أعمال المواصفات الغذائية لدى الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى قراءة هذا القسم

7 - أنشئت هيئة الدستور الغذائي عام 1963 باعتبارها جهازاً حكومياً دولياً بواسطة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وعضوية هذه الهيئة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في المنطمتين. ويبلغ عدد الأعضاء في الوقت الحاضر 167 عضواً و149 منظمة غير حكومية دولية تتمتع بصفة مراقب وتمثل المنتجين والصناعات والمجتمع المدني و58 منظمة حكومية دولية.² وتوضع المواصفات من خلال 29 جهازاً فرعياً يتكون من لجان إقليمية وسليعية وعامة كان 24 منها في حالة نشطة.

² منها 16 منظمة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

8 - وكان عمل هيئة الدستور الغذائي التي تجتمع بكامل هيئتها كل سنتين وأجهزتها الفرعية يحصل على الدعم اللوجستي والفني والإداري من أمانة صغيرة (أمانة الدستور الغذائي) التي يوجد مقرها في منظمة الأغذية والزراعة ويتم تمويلها بصورة مشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية. وتتولى تغطية تكاليف اللجان الإقليمية والسلعية والعامّة كلياً أو جزئياً من جانب البلدان المضيفة إلا إنها تحصل على دعم إداري من أمانة الدستور. ويتحمل الأعضاء تكاليف مشاركتهم في الاجتماعات.

9 - وتقدم المشورة العلمية المتخصصة لتوفير المعلومات لعملية وضع مواصفات الدستور لجنتان للخبراء لتمويلها وتديرها بصورة مشتركة المنظمة ومنظمة الصحة العالمية. فلجنة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة للأغذية هي المسؤولة عن المواد المضافة للأغذية والملوثات ومخلفات العقاقير البيطرية أما الاجتماع المشترك بين المنظمين بشأن مخلفات المبيدات فهو مسؤول عن مخلفات المبيدات أما الاجتماع المشترك بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية فهو عبارة عن مجموعة جديدة مازالت تسمى مشاورات الخبراء المشتركة "بدلاً من لجنة رسمية" وهي مسؤولة عن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية. ويمكن إقامة مشاورات الخبراء أخرى حيثما تنشأ الحاجة إلى ذلك. ويجرى تمويل لجان مشورة الخبراء وإدارتها بصورة مستقلة عن الدستور الغذائي بواسطة المنظمة ومنظمة الصحة العالمية. ويوجد للجنة الخبراء المعنية بالمواد المضافة للأغذية والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات أمين مشترك في كل منظمة.

10 - وتتولى المنظمة ومنظمة الصحة العالمية عملية بناء القدرات بصورة منفصلة. كما تتعاون أمانة الدستور الغذائي مع المنظمة ومنظمة الصحة العالمية في بعض أعمال بناء القدرات في شكل تدريب وحلقات عمل وغير ذلك.

11 - وستجري مناقشة بعض هذه العناصر في الأماكن الملائمة في هذا التقييم.

12 - ومن المهم الإشارة إلى نقطة تتعلق بالتعاريف في مرحلة مبكرة بالنظر إلى أن المصطلحات المستخدمة في هذا التقرير والتي يستعملها الدستور الغذائي فيما يتعلق بأعمال الهيئة وأجهزتها الفرعية والمشورة العلمية المتخصصة تختلف في بعض الأحيان عن استخداماتها في أماكن أخرى. ففي الدستور تنطوي عملية تحليل المخاطر على ثلاثة عناصر مختلفة³ هي تقييم المخاطر وإدارة المخاطر والإبلاغ عن المخاطر. وبأسلوب عام فإن تقييم المخاطر تجريه لجان الخبراء والمشاورات التي تقدم المشورة العلمية للدستور الغذائي والتي توصف بأنها عملية تعتمد على العلم تتألف من الخطوات التالية: (1) تحديد الأخطار، (2) توصيف الأخطار، (3) تقييم التعرض، (4) توصيف المخاطر. وهذه هي مهمة المشورة العلمية المتخصصة التي تقدم إلى الدستور الغذائي. غير أن ما يصفه الدستور الغذائي بأنه تقييم للمخاطر يعرف في كثير من الأحيان في أماكن أخرى بأنه تحليل المخاطر. وفي هذا التقييم سوف نستخدم المصطلحات على النحو الذي يعرفه الدستور الغذائي. فإدارة المخاطر تعرف بأنها العملية التي تختلف عن تقييم المخاطر وتتمثل في الموازنة بين بدائل

3 دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي صفحة 44 من النسخة الانجليزية.

السياسات بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية. ودراسة تقييم المخاطر من العوامل ذات الصلة بحماية صحة المستهلك والترويج للممارسات التجارية النزيهة إذا اقتضى الأمر انتقاء خيارات الوقاية والمكافحة الملائمة. وهذا هو عمل هيئة الدستور الغذائي والأجهزة الفرعية التابعة لها. وأخيراً فإن الإبلاغ عن المخاطر يعرف بأنه عملية التبادل التفاعلي بين المعلومات والآراء..... فيما بين القائمين على تقييم المخاطر ومديري المخاطر والمستهلكين والصناعات والدوائر الأكاديمية والأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك تفسير نتائج تقييم المخاطر والأسس التي اعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر. ويواصل الدستور الغذائي تنقيح هذه التعاريف ولاسيما من خلال لجنة المبادئ العامة التي حققت خلال اجتماعها في 2002 تقدماً كبيراً في تحديد مبادئ تحليل المخاطر التي ستطبق في إطار الدستور الغذائي.

13 - ويلاحظ التقييم الاتجاه إلى فصل التقييم المخاطر الصحية المعتمدة على العلم عن مهام إدارة المخاطر (مثل هيئة سلامة الأغذية الأوروبية التي أنشئت باعتبارها جهازاً مستقلاً لتقييم المخاطر الذي يختلف عن إدارة المخاطر التي تطلع بها المفوضية الأوروبية). ويتفق ذلك مع مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بالفصل الوظيفي بين تقييم المخاطر وإدارة المخاطر.

3 - أدوار المواصفات الغذائية وبعض المسائل المعروضة للتقييم

3-1 أدوار المواصفات الغذائية

14 - تلتزم الحكومات بحماية صحة مواطنيها ويتضمن ذلك الحماية من الأمراض التي قد تحملها الأغذية والتي يتعين أن يكون لها مواصفات توضع بصورة عامة. غير أن المواصفات لا تحمي المستهلكين ما لم يتم تنفيذها من خلال نظام لمراقبة الأغذية يعمل بصورة جيدة. ويحتاج ذلك إلى الكثير من العناصر - التشريعات الشاملة والجارية، رصد الأغذية ومراقبة الأمراض التي تحملها الأغذية، التراخيص والتفتيش (والتي تحتاج بدورها إلى موظفين مثقفين ومدرّبين ومرافق مختبرات جيدة) ناهيك عن الدعم السياسي والمؤسسي والاستقرار وانعدام الفساد وغير ذلك. وفي هذه المجالات تقع المسؤولية الكاملة على عاتق البلدان المختلفة.

15 - غير أن هناك تكاليف ذات صلة بتحسين الإدارة واليد العاملة والاستثمارات في البنية الأساسية للقطاعين العام والخاص اللازمة لتحسين المعايير.⁴ وتكتسى الانعكاسات التكاليفية لتنفيذ المواصفات أهمية خاصة في البلدان النامية، وقد تحتاج هذه البلدان إلى مساعدات مالية وتدريب. كما سوف تستفيد فئات البلدان من مبادئ وإجراءات الدستور في التعرف على المكافئات في نظم مراقبة الأغذية.

4 إدارة تدابير الصحة والصحة النباتية واستراتيجية الامتثال والتكاليف التي تقع على عاتق البلدان النامية: وصف المشروع ، البنك الدولي يوليو/تموز 2002.

16 - ومن الواضح أنه لا يمكن الفصل بين سلامة الأغذية والمخاطر الأخرى التي تشمل، وخاصة في البلدان النامية، المخاطر ذات الصلة بالمياه. فالمياه غير المأمونة لا تشكل مخاطر فقط في حد ذاتها بل إن المياه تستخدم في الري والغسل وتجهيز الأغذية مما يمكن أن يؤدي إلى ملوثات مشتركة. ولذا ينبغي النظر إلى سلامة الأغذية في سياق سلسلة الأغذية بأكملها وليس مجرد المنتج النهائي ويصبح من المهم وضع المواصفات التي تركز الأنظار بطريقة تعتبر استراتيجية وعملية على تلك النقاط التي توجد بها أكبر المخاطر. وحتى يتحقق ذلك، لا بد من أن تكون مراقبة المخاطر التي تحملها الأغذية - شرطا مسبقا مثلما الحال بالنسبة لقدرات تقييم المخاطر، والقدرة على إدارة سلامة الأغذية من خلال جملة أمور من بينها الإنفاذ الموجه حيث تكمن أكبر المخاطر. وتحتاج البلدان أو الأقاليم إلى توافر معلومات أفضل عن الأمراض التي تحملها الأغذية في صحة البشر. ولهذا الأمر انعكاساته على الدستور الغذائي فيما يتعلق بترتيب الأولويات وعلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق ببناء القدرات.

17 - ومع تغير طبيعة الطلب والتجارة على الأغذية لتلبية احتياجات البلدان المتقدمة من طائفة من المنتجات الغذائية والإمدادات على امتداد العام من الفاكهة والخضر الطازجة والأسماك الطازجة ومنتجات الأسماك واللحوم الطازجة، تغيرت طبيعة العلاقات فيما بين العناصر الفاعلة على امتداد سلسلة الإمدادات. فهناك قدر أكبر من التنسيق والتكامل الرئيسي مع معاملات السوق الأقل انفتاحا. ويرتبط بهذا التغيير حركة في اتجاه مراقبة نوعية الأغذية وسلامتها على امتداد سلسلة الإمدادات، وذلك في غالب الأحيان باستخدام مواصفات التصنيع بدلا من المواصفات التقليدية الخاصة بالمنتجات النهائية. وتعكس مواصفات الدستور الغذائي التي تستند بصورة مطردة الى تقييم المخاطر، هذا التغيير. وثمة انعكاس آخر لنهج سلسلة الإمدادات يتمثل في الاهتمام بالنظر إلى سلامة الأغذية على أساس من الحقل إلى الصحن الأمر الذي يتطلب وجود تنسيق قوي فيما بين السلطات التنظيمية داخل البلدان (مثل المسؤولين عن قطاع الزراعة والصحة) وعلى المستوى الدولي (بين الدستور الغذائي والمكتب الدولي الأوبئة الحيوانية والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، على سبيل المثال). وقد أضفت المناقشات التي دارت في اجتماع مراكش لمسؤولي مراقبة سلامة الأغذية اعترافا عالميا بالحاجة لاتخاذ إجراءات في مختلف أنحاء سلسلة الأغذية وإشراك جميع أصحاب الشأن في عملية التنظيم. وأكد المسؤولون عن الرقابة عن سلامة الأغذية ضرورة أن تعتمد قواعد سلامة الأغذية على العلم وأن تركز على تقييم المخاطر الملائم مع التنفيذ المستند إلى قواعد تحليل المخاطر.

18 - وقد شهدت العولمة زيادة مستويات التجارة الدولية في المنتجات الزراعية والغذائية وانتشار الأخطار الجديدة التي تحملها الأغذية على الصعيد الدولي. ويمكن أن تكون المواصفات الغذائية والرقابة عليها في بلد آخر ذات أهمية لبلد المرء ذاته مما يخلق طلبا على المواصفات الدولية من النوع الذي يضعه الدستور. فالكثير من ناقلات المرض الناشئة (مثل الليستريا والكامبيلوبكتر والفريوفلانفكوس والسلمونيلا الفيروسية) لا يستجيب لكثير من ممارسات إعداد الأغذية التقليدية وحفظها. ونظرا لأن هذه الأمراض قد أصبحت قضايا عالمية متعلقة بسلامة الأغذية، فإنها تتطلب حولا عالمية تتضمن مواصفات تستند إلى تقييم المخاطر والمراقبة العالمية.⁵ وفي نفس الوقت فإن تكنولوجيا التصنيع الحديثة باتت

5 ورقة أعداها البروفيسور K. Buckle لفريق الخبراء

تستخدم بطريقة متزايدة استجابة لما يفضله المستهلكون في البلدان المتقدمة للحصول على "أغذية طبيعية" (أقل ملحا ومواد مضافة). ومن ثم فلا بد من وضع المواصفات الغذائية التي تستجيب للاحتياجات المتغيرة للتكنولوجيا المتغيرة. ويتمثل أحد هذه التحديات في إقامة مكافئ لتقنيات الحفظ البديلة المستندة إلى تقييم المخاطر العلمي.⁶ ويعني ما يشهده العلم من تقدم في الوقت الحاضر بما في ذلك طرق الرصد المتزايدة الحساسية في المختبرات ضرورة مراجعة المعايير وتحديثها باستمرار.

19 - وعلاوة على حماية صحة المستهلك، تقلل المواصفات الغذائية من تكاليف القيام بالأعمال (مثل مخاطر التدليس وتكاليف إيجاد الشركاء التجاريين الذين يعتمد عليهم). ولكي تكون هذه المواصفات مفيدة يتعين أن تكون ذات أهمية للمستهلكين، وإذا كان الأمر كذلك فإنها تقلل من المخاطر التي يتعرض لها المستهلكون (المتعلقة بشراء نوعية أقل مستوى دون قصد فضلا عن الأغذية غير المأمونة). ولدى توفير المواصفات المنافع لكل من المنتجين والمستهلكين فإنها تروج للرخاء الاقتصادي، ومن ثم فإن الكثير من الاقتصاديين يعتبرونها شرطا أساسيا لاقامة سوق يعمل بصورة جيدة.⁷ فإذا تم تنسيق المواصفات (داخل البلدان وفيما بينها) فإنها تيسر بصورة طبيعية التجارة (المحلية والدولية) كما ينظر إلى التجارة في حد ذاتها عموما على أنها تعزز التنمية الاقتصادية.⁸

20 - ومع تزايد ثراء البلدان وتحسن تعليمهم، أصبح مستهلكوها يطلبون زيادة مواصفات النوعية والسلامة. ويتسبب ذلك في صعوبة محتملة بالنسبة للتنسيق الدولي للمواصفات بالنظر إلى إنه يكلف المنتجين مبالغ أكبر لتلبية المواصفات المتوقعة وتحويل هذه التكاليف إلى المستهلكين الذين قد يكون لديهم أولويات أخرى في البلدان الفقيرة (المياه النظيفة وما يكفي من غذاء)⁹ وتتمثل إحدى الصعوبات التي تواجه الدستور الغذائي بوصفه جهازا دوليا لوضع المواصفات في الموازنة بين الاحتياجات المختلفة للمستهلكين في البلدان المتقدمة وتلك النامية. فالموازنة بين التكاليف والمنافع الخاصة بالزيادة الإضافية في سلامة الأغذية ونوعيتها جزء من عملية إدارة المخاطر.

21 - وعلى حين لم تكن الحكومات الأعضاء في الدستور الغذائي ملزمة في السابق باستخدام المواصفات في حماية المستهلك المحلي أو الصحة، فقد أصبح للدستور الغذائي صفة قانونية منذ صدور اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية عن منظمة التجارة العالمية عن 1994. وفي حين أن ذلك لا يتطلب أن تطبق جميع البلدان جميع مواصفات

⁶ Bukle، نفس المصدر.

⁷ Reardon, T (2000). التحديات في مكافحة الفقر في الريف في الاقتصاد المعولم بأمريكا اللاتينية: التركيز على المؤسسات والأسواق والمشروعات، حلقة دراسية مشتركة بين المنظمة و CEPAL، سنتياغو، شيلي، 2000.

⁸ انظر قول Brundtland-moore في القسم 1.

⁹ لدى الحكومات في البلدان الفقيرة أيضا شواغل أخرى خاصة بالصحة وقد تكون أعلى أولوية مثل الإيدز والملاريا والسل التي تحتاج إلى مواردها الشحيحة.

الدستور الغذائي، فإنها لا بد أن تكون قادرة على تبرير عدم تطبيقها لها وفقا للمعايير المحددة بصورة صارمة. وأدى الاعتراف القانوني بالدستور الغذائي إلى زيادة صلته وأهميته إلا إنه جعل عملية الحلول الوسط أمرا صعبا لا محالة.

22 - ولا توجد حاجة لأن تضع الحكومات مواصفات جودة الأغذية (ونعني بذلك المواصفات المتعلقة بالخصائص ذات الصلة بالنواحي غير الصحية بالمنتج)، حيث يمكن أن يتفق عليها فيما بين الشركاء التجاريين وثمة اتجاه في نظام تجاري عالمي تسيطر عليه بإطراد المتاجر متعددة البلدان المعنية ببيع الأغذية بالتجزئة، إلى وضع مواصفات دون إشراك أي جمهور فيها. ومع ذلك فإن الشركات مازالت تجد فائدة في تنسيق مواصفات الجودة بواسطة بعض الأجهزة مثل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (التوابل) واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة بالنسبة للفاكهة والخضر. كما يشترك الدستور الغذائي في وضع مواصفات الجودة وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية للدستور الغذائي في القرار الذي يمكن أن يتخذه بشأن ترتيب أولوية هذا الأمر ولاسيما في ضوء موارده المحدودة وحاجته إلى وضع مواصفات ذات صلة بالصحة.

3-2 المواضيع الرئيسية للتقييم

23 - يتعين أن يحافظ العمل بشأن المواصفات الغذائية على الدعم القوي من البلدان المتقدمة والنامية ومجموعات المصالح الرئيسية وإلا فإنه سوف يهمل بالتدريج وينتقل العمل إلى أماكن أخرى.

24 - وقد أصبح من الواضح للغاية، خلال الزيارات القطرية واستعراض الردود على الاستبيان، أن البلدان النامية تشعر بأنها عاجزة عن المشاركة بفعالية كما كانت تود في الدستور الغذائي، ويعترف بأن مشاركة البلدان النامية في الدستور الغذائي تمثل مشكلة أيضا للدول المتقدمة وذات الدخل المتوسط. وإجمالا فإن 78 في المائة من الردود على الاستبيان أعطى نقطة تقل عن الوسط بالنسبة للتوازن في المشاركة، وتأثير البلدان الفقيرة في الدستور الغذائي. ولا يشارك 96 في المائة من بلدان الدخل المنخفض و87 في المائة من بلدان الدخل المتوسط في الدستور الغذائي بالصورة التي يعتقدون أنها مرغوبة، والسبب الغالب الذي أعطى لذلك هو نقص الموارد المالية.

25 - وقد أشارت الزيارات القطرية والاستبيان إلى الأهمية البالغة لبناء القدرات في البلدان النامية وبعض البلدان ذات الدخل المتوسط. فهذه البلدان مهتمة بأن تتمكن من المشاركة بصورة أفضل في الدستور الغذائي إلا أن الاهتمامات الرئيسية أشمل من ذلك. فهذه البلدان مهتمة على وجه الخصوص بأن تستطيع استيفاء المواصفات الخاصة بالتصدير وحماية الصحة وضمان التجارة النزيهة لمستهلكيها. وسوف تحتاج إلى زيادة كبيرة في المساعدات الخاصة ببناء القدرات والاستخدام الأكثر فاعلية للموارد. كما أن من الضروري الاعتراف بأن بوسع البلدان أن تستفيد من الدستور الغذائي لا من حيث المواصفات التي يعدها فقط، بل ومن المشاركة كذلك في عملية وضع المواصفات. فيعتبر ذلك بالنسبة لكثير من البلدان النامية شكلا من أشكال بناء القدرات في حد ذاته حيث إنه يتيح لأولئك الذين يحضرون الاجتماعات (وإن كان ذلك يحدث في كثير من الأحيان خارج الاجتماعات الرسمية) اكتساب نظرات متعمقة عامة بشأن الكيفية التي يمكن بها وضع وإنفاذ المواصفات الغذائية الملائمة. وقد أشار حتى المشاركون من البلدان المتقدمة إلى هذا الأمر باعتباره من فوائد الدستور الغذائي.

26 - وتشعر البلدان المتقدمة بصورة خاصة بالقلق إزاء التباطؤ الشديد في برنامج المواصفات الغذائية. وهكذا فإن 68 في المائة من الذين ردوا على الاستبيان من البلدان مرتفعة الدخل (الذي عرفه البنك الدولي) أعطوا درجة لكفاءة الدستور الغذائي تقل عن نقطة الوسط من جدول مجموعته 7 نقاط (حيث تقابل النقطة الأولى ضعيف جدا والسابعة جيد جدا) وذلك بالمقارنة بما لا يتجاوز 9 في المائة من الذين ردوا على الاستبيان من البلدان منخفضة الدخل. وبالنسبة لسرعة العمليات أعطى 90 في المائة من الذين ردوا على الاستبيان من البلدان المرتفعة الدخل ردا يقل عن نقطة الوسط مقابل 24 في المائة من البلدان منخفضة الدخل. وكان المراقبون في الدستور (أنظر القسم 1-5-4) متفقين بصورة عامة مع البلدان مرتفعة الدخل. كذلك أعربت البلدان المتقدمة عن عدم رضاها وإن كان بصورة أقل وضوحا، عن سرعة المشورة العلمية المتخصصة التي تقدم للدستور الغذائي.

27 - وهناك بعض القلق بين البلدان النامية من أن أولوياتها لا تظهر دائما في المواصفات التي يضعها الدستور الغذائي ومن ثم فإنه ليس بالفائدة التي كانت مرجوة. ووجدت البلدان المتقدمة بصورة خاصة أن فائدة مواصفات الدستور الغذائي يمكن أن تكون أكبر من ذلك إذا ما تم إعدادها بصورة أفضل من حيث التوقيت.

28 - وأخيرا، تجدر الملاحظة بأن هناك اهتماما كبيرا بتحسين الأساس الذي يستند إليه في وضع الأولويات المعتمدة على العلم لقضايا الصحة لتنظيم إعداد المواصفات وتعزيز عملية تقييم المخاطر باعتبارها مدخلا في مواصفات الدستور الغذائي.

29 - الشواغل الأساسية: حدد فريق التقييم أربعة شواغل رئيسية تتوخى التوصيات التي أعدها معالجتها. وهذه هي:

- زيادة السرعة في عمل الدستور الغذائي وتحقيق المشورة العلمية المتخصصة؛
- زيادة إشراك البلدان الأعضاء النامية في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي، بما في ذلك تقييم المخاطر؛
- إسناد الأولوية لمواصفات الدستور الغذائي المعتمدة على العلم فضلا عن المواصفات التي تحقق فائدة أكبر في البلدان الأعضاء من حيث صلتها باحتياجاتها وحسن توقيتها؛
- زيادة فعالية بناء القدرات على وضع نظم مراقبة الأغذية على الصعيد القطري.

4 - التقييم والتوصيات الخاصة بالدستور الغذائي

1-4 النطاق الحالي لعمل الدستور الغذائي وإجراءات العمل في الدستور الغذائي

القسم 1-4 موجه إلى القارئ العادي ويلخص بإيجاز الوضع الحالي. غير أن أولئك الذين على دراية بأعمال وضع المواصفات الغذائية من جانب الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ليسوا في حاجة إلى قراءة هذا القسم.

30 - الدستور الغذائي عبارة عن مجموعة من المواصفات الغذائية المتفق عليها دولياً مقدمة بطريقة موحدة. ويشير دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي إلى ما يلي (صفحة 50 من النسخة العربية):

”يشمل الدستور الغذائي جميع الأغذية الرئيسية سواء مصنعة وشبه مصنعة أو خام وتوزع على المستهلكين... ويتضمن الدستور الغذائي أحكاماً تتعلق بنظافة الأغذية والمواد المضافة للأغذية ومخلفات المبيدات والملوثات وبيانات العبوة والعرض وطرق التحليل والمعاينة... وتتضمن مواصفات الدستور متطلبات خاصة بالأغذية تهدف إلى ضمان حصول المستهلكين على منتجات غذائية سليمة وصحية وخالية من الغش وموضحة البيانات وطريقة العرض بصورة سليمة.“

- 31 - وهذا يعني من الناحية العملية أن الدستور الغذائي يصدر في الوقت الحاضر ما يلي:
- مواصفات السلامة الغذائية ذات الصلة بالمستويات القصوى لمخلفات المبيدات والمواد المضافة للأغذية والملوثات (بما في ذلك الملوثات الميكروبيولوجية) التي يمكن أن تكون موجودة في الأغذية؛
 - المواصفات في شكل خطوط توجيهية عن العمليات والإجراءات (مثل مدونة السلوك ونقاط المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر)
 - مواصفات التوسيم التي قد يكون لها صلة بالصحة (مثل المواد المسبب للحساسية والتوسيم التغذوي)، ولحماية المستهلك من الغش (مثل الأوزان والمقاييس وعلامة التاريخ) أو لإعلام المستهلك (مثل اللحوم الحلال والتوسيم العضوي)؛
 - السلع والمنتجات التي تحدد ماهية السلعة (مثل أنواع السردين) أو الطريقة التي صنعت بها أو ما قد تحتويه (مثل الجبن الشيدر ولحم البقر المملح)؛
 - أوصاف الجودة كجزء من المواصفات السلعية التي تكون في كثير من الأحيان خصائص الجودة (مثل لون مختلف أنواع الاسبارجوس).

32 - وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الصحة والصحة النباتية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية والتي تطبق على الفئتين الأوليين من مواصفات أعلاه لا تفرق بين المواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات الأخرى الصادرة عن الدستور¹⁰.

33 - وتغطي صحة الحيوان والنبات كل من المنظمة العالمية لصحة الحيوان، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على التوالي. وتصدر اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة مواصفات عن أوصاف نوعية الفاكهة والخضر التي يجري الآن إدراجها في مواصفات الدستور الغذائي. ولدى منظمة التوحيد القياسي الدولية 76 من المواصفات الخاصة بتكنولوجيا الأغذية تركز على طريق التحليل.

¹⁰ تتعلق اتفاقية الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في التجارة والصادرة عن منظمة التجارة العالمية بالفئات الثلاثة الأخرى.

1-1-4 هيكل اللجنة¹¹

34 - عضوية هيئة الدستور الغذائي مفتوحة لجميع الأعضاء والأعضاء المنتسبة في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وتضم في الوقت الحاضر 167 عضواً. والجهاز الرئيسي لاتخاذ القرارات هو هيئة الدستور الغذائي التي تجتمع كل سنتين في روما وجنيف¹². وفيما بين الدورات تعمل لجنة تنفيذية نيابة عن الهيئة. وتدير الأعمال اليومية للهيئة أمانة دائمة تتكون من 6 موظفين فنيين و7 موظفين من موظفي الدعم يعملون في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما داخل قسم الأغذية والتغذية.

35 - وتنتخب الهيئة رئيساً وثلاثة نواب للرئيس من بين أعضائها. ويتأسس الرئيس أو في غيابه نائب الرئيس اجتماعات الهيئة ويمارس المهام الأخرى التي قد تكون ضرورية لتيسير عمل الهيئة. ويتم انتخاب هؤلاء الموظفين للعمل لفترة دورة عادية واحدة للهيئة (سنتان) ويمكن أن يحتفظوا بمناصبهم لما مجموعه دورتين متتاليتين.

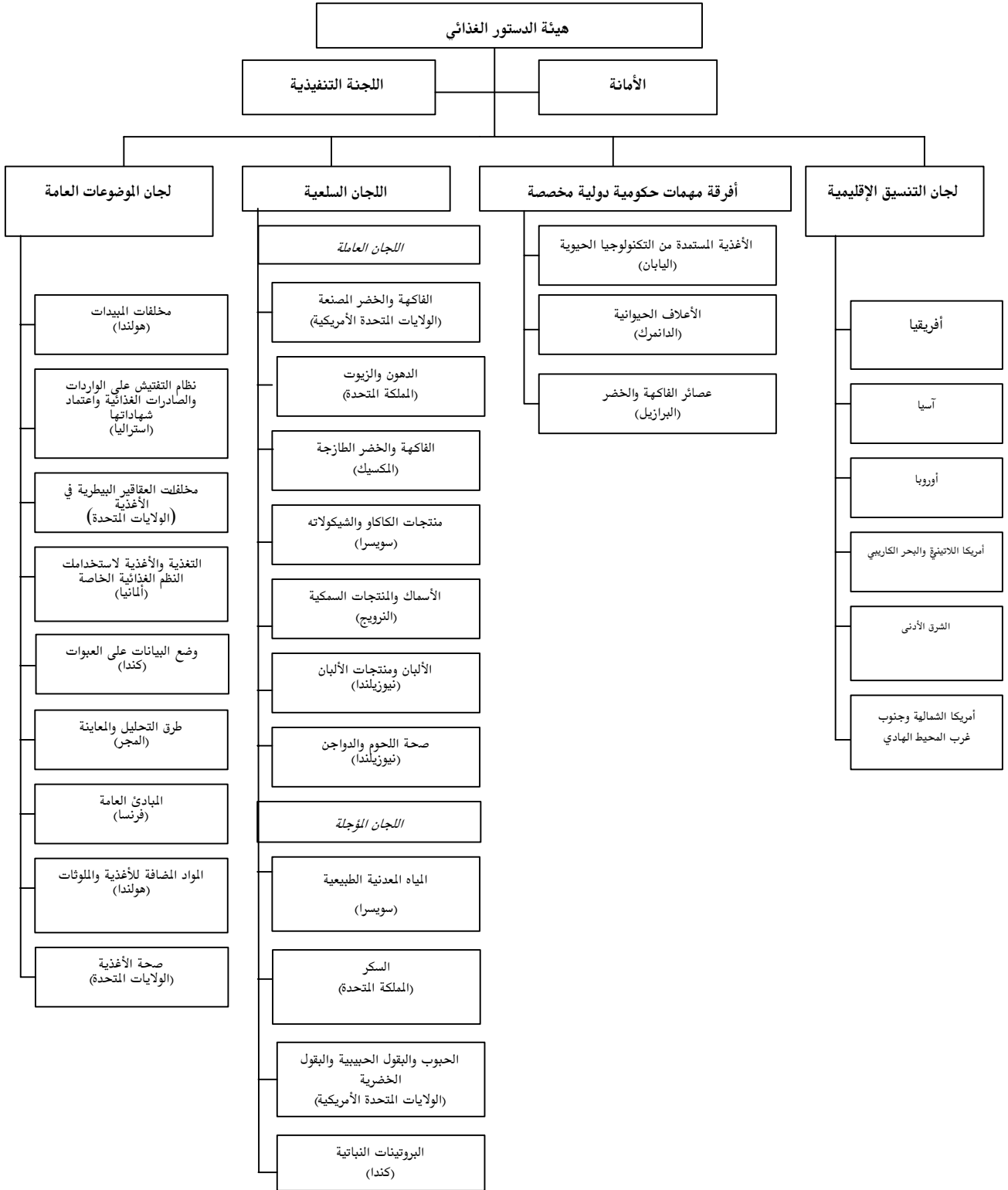
36 - وفيما بين الدورات تعمل اللجنة التنفيذية نيابة عن الهيئة. وتتألف اللجنة التنفيذية من رئيس ونواب للرئيس بالإضافة إلى 7 أعضاء آخرين تنتخبهم الهيئة على أساس واحد لكل من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى وأمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي.

37 - ويعين المنسقون بواسطة الهيئة لكل إقليم من الأقاليم الجغرافية السبعة على أساس التأييد من غالبية الأعضاء في كل إقليم. ويتم تعيين المنسقين الإقليميين لعدد أقصاه فترتين متتاليتين. ويتمثل دور المنسقين في المساعدة وتنسيق عمل لجان التنسيق الإقليمية في إعداد مشروعات المواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات لتقديمها إلى الهيئة. كما إنهم يبلغون اللجنة التنفيذية والهيئة بوجهات نظر الأعضاء، ويعترفون بالمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الإقليمية في الإقليم التابعين له فيما يتعلق بالمسائل قيد المناقشة في الوقت الحاضر. ويشترك المنسقون في أعمال اللجنة التنفيذية بصفة مراقب.

38 - ويتولى وضع مشروعات المواصفات وما يتصل بها من نصوص في الدستور الغذائي الأجهزة الفرعية. وتتولى لجان الدستور الغذائي وأفرقة المهام المخصصة مسؤولية إعداد مشروعات المواصفات لتقديمها للهيئة سواء بغرض استخدامها على نطاق عالمي لاستخدامها في إقليم معين ومجموعة من البلدان. وهناك نوعان عريضان من لجان الدستور، هما لجان الموضوعات العامة (الأفقية) وهي مسؤولة عن وضع المواصفات بشأن المبادئ العامة الخاصة بسلامة الأغذية وحماية صحة المستهلكين التي تنطبق على جميع السلع الغذائية. واللجان السلعية (الأفقية) وهي مسؤولة عن وضع المواصفات ذات الصلة بسلع محددة. ويوجد في الوقت الحاضر 9 لجان معنية بالموضوعات العامة و11 لجنة سلعية. وقد توقف العمل الآن في 4 لجان من اللجان السلعية المنشئة..

¹¹ يعتمد القسم المعني بالترتيبات الحالية والإجراءات والموارد على الطبعة الثانية عشرة من دليل الإجراءات الخاصة بهيئة الدستور الغذائي وعلى وثيقة المعلومات الأساسية رقم 11 التي أعدت للاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بالتقييم. وقد أعد هذه الوثيقة الدكتور S Henson، باستخدام ومختلف وثائق الدستور ولاسيما دليل الإجراءات.
¹² على الرغم أن لوائح الهيئة تسمح بعقد اجتماعات سنوية لهيئة الدستور الغذائي، فإنها تعقد اجتماعاً كل سنتين منذ عام 1968.

الشكل 1 الهيكل التنظيمي لهيئة الدستور الغذائي¹³



¹³ الغلاف الداخلي لدليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي.

39 - وتتولى سلسلة من لجان التنسيق في الإقليم أو مجموعات البلدان المسؤولية عن التنسيق العام لعملية إعداد مشروعات المواصفات ذات الصلة بأقاليم أو مجموعات بلدان معينة. ويوجد في الوقت الحاضر 6 لجان تنسيق إقليمية.

40 - ونظرت الهيئة مؤخرا في إنشاء أفرقة مهام حكومية دولية مخصصة بدلا من لجان الدستور وذلك كوسيلة لتبسيط الهيكل التنظيمي للهيئة وتعزيز الكفاءة التي تعمل بها الأجهزة الفرعية. وقد تم تحديد اختصاصات أفرقة المهام الحكومية الدولية في البداية وتم قصرها على المهام العاجلة. ويجب تحديد فترة عمل هذه الأفرقة بصورة مسبقة ولا ينبغي عادة أن تتجاوز 5 سنوات. وقد أنشئت حتى الآن 3 أفرقة مهمات.

41 - وتتولى الهيئة، خلال كل اجتماع من الاجتماعات التي تعقد كل سنتين تعيين حكومة مضيعة لكل لجنة من لجان الدستور وفريق من أفرقة المهام الحكومية الدولية المخصصة. ويقوم البلد المضيف بعد ذلك بتعيين الرئيس. وتتحمل الدولة التي تعمل رئيسة لكل جهاز فرعي المسؤولية عن تكاليف التشغيل.

42 - ومن المفترض أن يكون الهيكل التنظيمي للدستور الغذائي مترابط مع وجود هياكل إدارية متماثلة في كل بلد من البلدان الأعضاء. والوصلة المؤسسية الرئيسية بين الدستور، والبلد العضو هي جهة الاتصال القطرية الخاصة بهيئة الدستور. ووفقا لدليل الإجراءات، فإن المهام الرئيسية لجهات الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي تشمل¹⁴ العمل كل صلة بين أمانة الدستور والبلدان الأعضاء وتنسيق جميع نشاطات الدستور الغذائي ذات الصلة على المستوى القطري. ومن المرغوب فيه أن تدعم جهة الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي اللجان القطرية التي يعكس هيكلها التشريعات القطرية والهياكل الإدارية الحكومية والإجراءات والممارسات المعمول بها¹⁵.

4-1-2 وضع المواصفات والموافقة عليها

43 - يتم وضع المواصفات والموافقة عليها وفق إجراء دقيق التنظيم مكون من 8 خطوات. ففي الخطوة الأولى، تقرر الهيئة مع الأخذ في الاعتبار معايير تحديد أولويات العمل، وضع أحد المواصفات وتحديد اللجنة الفرعية أو الجهاز الآخر الذي يقوم بذلك العمل. وفي الخطوة 2، تقوم الأمانة أو اللجنة ترتيب إعداد مشروع مواصفات مقترح "بعد مراعاة المشورة العلمية" المقدمة من لجان الخبراء (لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة للأغذية والاجتماع المشترك المعني بمخلفات المبيدات وغير ذلك) أو في حالة الألبان ومنتجات الألبان، من الاتحاد الدولي لمنتجات الألبان. وفي الخطوة 3، يرسل المشروع المقترح إلى الأعضاء والمراقبين لإبداء الرأي وفي الخطوة 4، تدرس اللجنة وجهات النظر التي تتلقاها وقد تقرر تعديل مشروع المواصفات المقترح. ويقدم بعد ذلك المشروع المقترح إلى هيئة الدستور الغذائي أو إلى اللجنة التنفيذية في الخطوة 5، بغرض الموافقة عليه باعتباره مشروع مواصفات بعد مراعاة وجهات نظر الأعضاء بشأن انعكاسات المشروع المقترح على المصالح الاقتصادية. وتكرر الخطوات 6 و7 والخطوتين 3 و4 في الجولة الثانية من

¹⁴ منظمة الأغذية والزراعة (2001) دليل الإجراءات الخاص بهيئة الدستور الغذائي، الطبعة 12، المنظمة، روما

¹⁵ من بين الذين ردوا عن سؤال في الاستبيان ذكر الثلثان (58 بلدا) أن لديهم لجان دستور قطرية، وتبدو النسبة متماثلة في جميع مراحل التنمية. ويمكن بصورة معقولة توقع ألا يكون البلدان التي لم تستكمل الاستبيان لجنة قطرية في هذا المجال.

المشاورات والتعديلات التي تجريها اللجنة المعنية. وإذا ما وافقت الهيئة على هذا المشروع في الخطوة 8، يصبح المشروع أحد مواصفات الدستور.

44 - ويمكن استخدام إجراء معجل يتألف أساساً من الخطوات من 1 إلى 5 يتم في نهايته الموافقة على أحد مواصفات الدستور. ويستخدم ذلك عموماً حيثما تكون هناك حاجة عاجلة إلى أحد المواصفات أو أن هناك توافق عريض في الآراء على مسألة قيد الدراسة. ويمكن للهيئة أو اللجنة التنفيذية أو جهاز فرعي (رهنها بتأكد الهيئة أو اللجنة التنفيذية اللاحقة) اللجوء إلى الإجراء المعجل على أساس أغلبية الثلثين من الأصوات المقترعة.

4-1-3 اتخاذ القرار المستند إلى توافق الآراء

45 - ينص دليل الإجراءات على أن "تبذل الهيئة كل جهد ممكن للوصول إلى اتفاق بشأن اعتماد أو تعديل أحد المواصفات بتوافق الآراء. ولا تتخذ القرارات الخاصة باعتماد المواصفات بالتصويت إلا في حالة فشل الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء. ويتم التصويت على أساس الأغلبية البسيطة للأصوات المقترعة من جانب أولئك الحاضرين في الاجتماع. وعلى الرغم من عدم الاتفاق بشأن التعريف الدقيق لتوافق الآراء، فإن الشرعية تتطلب أن تطبق الهيئة عملية "بناء توافق نشط في الآراء" يشمل¹⁶ إجراء المزيد من الدراسات من أجل توضيح الأساس العلمي للقضايا موضع الجدل وضمان إجراء مناقشات دقيقة في الاجتماعات وتنظيم اجتماعات غير رسمية للأطراف المعنية حيثما تنشأ حالة اختلاف (بمشاركة مفتوحة لجميع الأعضاء المعنيين والمراقبين لضمان الشفافية)، إعادة تحديد نطاق الموضوع الذي تجري دراسته لاستبعاد القضايا التي لا يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، تأكيد عدم تمرير المسائل إلى الهيئة إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء. وقد حددت قائمة التدابير المشار إليها أعلاه لجنة الدستور المعنية بالمبادئ العامة لمساعدة رؤساء اللجان على التوصل إلى توافق في الآراء. وقد وافقت اللجنة التنفيذية على ذلك وأوصت الهيئة بالموافقة عليها في عام 2003. غير إنه مازال الأمر متروكاً للرؤساء واللجان المختلفة لممارسة تقديراتها للأمر.

4-1-4 المراقبون

46 - يجوز للمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية حضور جميع لجان الدستور بصفة مراقب باستثناء اللجنة التنفيذية، بموافقة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية¹⁷ وينظر إليها على إنها تضطلع بدور هام في تمكين المنظمات التي تمثل أقساماً من الرأي العام أو هي عبارة عن سلطات في مجالاتها الفنية أو المهنية من تمثيل وجهات نظر أعضائها. ولدى فعل ذلك، فإن هذه المنظمات تضطلع بدور في تنسيق المصالح المشتركة بين القطاعات في مختلف الأجهزة الفرعية على المستويات القطرية والإقليمية أو العالمية. وتلتزم المنظمات غير

¹⁶ CX/GP 00/5

¹⁷ يمكن أيضاً للمنظمات غير الحكومية (القطرية والدولية) أن تشكل جزءاً من الوفود القطرية إلى الهيئة وذلك رهنها بالدعوة الموجهة إلى حكوماتها.

الحكومية الدولية التي منحت صفة المراقب بالتعاون في تعزيز أهداف الدستور بما في ذلك ترويج المعرفة والفهم الأفضل لأهدافها.

47 - ويحق للمراقبين ما يلي:

- إرسال ممثل (مع مستشارين) إلى دورات هيئة الدستور الغذائي ولجان الدستور وأفرقة المهمات الحكومية الدولية المخصصة ويجوز دعوتها إلى المشاركة في نشاطات المواصفات الغذائية المشتركة الأخرى بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية؛
- تلقي جميع وثائق العمل أو المناقشات قبل الدورات؛
- تعميم تعليقات مكتوبة على الهيئة ولجان الدستور وأفرقة المهمات الحكومية الدولية المخصصة تتعلق بالمسائل قيد الدراسة في هذه الأجهزة.
- الاشتراك في المناقشات خلال الدورات بناء على دعوة من الرئيس. (طبقاً للقواعد المعمول بها في المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بصفة عامة فإن المراقبين يدعون إلى إبداء تعليقاتهم بعد أن تتاح الفرصة لجميع أعضاء الجهاز المعني للتحديث، إلا إنه يتخذ في الدستور نهج أكثر شمولاً.

لا يحق للمراقبين التصويت.

48 - ومن بين المنظمات غير الحكومية الدولية البالغ عددها 151 التي كانت تتمتع بصفة مراقب في فبراير/شباط 2002، ينتمي نحو 71 في المائة لأجهزة الصناعات و22 للمصالح المهنية و8 لمصالح المستهلكين والجمهور.

4-1-5 وضع الأولويات

49 - ترد معايير وضع الأولويات¹⁸ في دليل الإجراءات. وينبغي دراسة الأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل التي وضعتها الهيئة لتحقيق الإطار الاستراتيجي للفترة 2003-2007 فضلاً عن تدفقات استكمال العمل في وقت مناسب. وقد أضيف عدد من المعايير فيما يتعلق بالموضوعات العامة والسلع وإن لم تكن هذه المعايير قد صنفت بحسب أهميتها. وتشمل هذه المعايير الخاصة بالموضوعات العامة (أ) حماية المستهلك من زاوية الصحة وأساليب الغش، (ب) تنويع التشريعات القطرية وما ينجم عنها من معوقات أمام التجارة الدولية (الواضحة أو المحتملة). وتشمل المعايير المتعلقة بالسلع (أ) و(ب) أعلاه بالإضافة إلى حجم الإنتاج والاستهلاك في آحاد البلدان ونمط التجارة بين البلدان فضلاً عن احتمالات السوق (وغير ذلك من المسائل ذات الصلة بالنواحي العملية والاحتياجات).

¹⁸ صفحة 60 من النسخة الإنجليزية.

4-1-6 أدوار العلوم و"العوامل المشروعة الأخرى"

50- عام 1995، وضعت الهيئة مبادئ عمل تحدد دور العلم في عمليات اتخاذ القرارات ودور "العوامل المشروعة الأخرى" التي يمكن أخذها بعين الاعتبار¹⁹. وتشدد هذه المبادئ على وجوب استناد مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية والتوصيات الصادرة عنه إلى مبادئ وقرائن علمية:

"تعتمد مواصفات الأغذية والخطوط التوجيهية والتوصيات الأخرى التي تضعها هيئة الدستور الغذائي على مبدأ التحليل العلمي السليم والبراهين التي تتضمن إجراء استعراض معمق لجميع المعلومات ذات الصلة بهدف أن تضمن المواصفات نوعية إمدادات الأغذية وسلامتها".

51- وجرى الاتفاق أيضاً على إمكانية أخذ "العوامل المشروعة الأخرى" بعين الاعتبار شرط أن تتعلق بحماية صحة المستهلكين و/أو ترويج ممارسات التجارة العادلة:

"تراعي هيئة الدستور الغذائي لدى وضعها لمواصفات الأغذية واتخاذ قرار بشأنها حيثما كان ملائماً، العوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بحماية صحة المستهلكين والترويج للممارسات العادلة في تجارة الأغذية".

52- وهناك إشارة واضحة في سياق تحديد معايير النظر في "العوامل المشروعة الأخرى" إلى أحكام الاتفاقين بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجر التقنية أمام التجارة لدى منظمة التجارة العالمية. أما العناصر الرئيسية في تلك المعايير فهي كما يلي:

- يجب التمييز بوضوح بين تقدير المخاطر وإدارة المخاطر. على أن يشار إلى أي "عوامل مشروعة أخرى" في إطار عملية إدارة المخاطر من دون أن يؤثر ذلك على القاعدة العلمية لتحليل المخاطر ككل؛
- في حين أن بعض المخاوف المشروعة لدى الحكومات قد تؤخذ بعين الاعتبار عند سنّ التشريعات القطرية، فإنها لا تطبق بشكل عام أو على المستوى العالمي. فلا تؤخذ بعين الاعتبار في إطار الدستور الغذائي سوى العوامل التي يمكن تحديدها على مستوى العالم ككل (أو على المستوى الإقليمي بالنسبة إلى المواصفات الإقليمية)؛
- يجب إعداد وتائق خاصة بالنظر في "العوامل المشروعة الأخرى" عند إعداد مواصفات الدستور الغذائي، مع الإشارة بوضوح إلى مسببات إدراجها في مشروع المواصفات؛
- لا يجب أن يؤدي إدراج "العوامل المشروعة الأخرى" ضمن مواصفات الدستور الغذائي إلى وضع حواجز غير مبررة أمام التجارة؛

¹⁹ الوثيقة ALINORM 95/37؛ منظمة الأغذية والزراعة (2001). دليل الإجراءات لهيئة الدستور الغذائي. الطبعة الثانية عشرة. المنظمة، روما.

- يجب التنبه بالقدر اللازم إلى انعكاسات إدراج "عوامل مشروعة أخرى" في عملية إعداد مواصفات الدستور الغذائي على البلدان النامية.

لا يوجد اتفاق واضح حتى الآن على ماهية "العوامل المشروعة الأخرى".

53- اعترفت الهيئة أنّ الحيطه هي عنصر من عناصر تحليل المخاطر، لكنها لم تعطِ تعريفاً لـ "المبدأ التحويطي" أو وافقت على استخدامه في إطار الدستور الغذائي. وما زالت هذه القضية مثيرة للجدل وقد اتخذت الهيئة موقفاً عام 2001 مفاده أنه "عندما تتوافر قرائن على وجود مخاطر على صحة الإنسان مع عدم كفاية البيانات العلمية أو عدم اكتمالها، لا ينبغي للهيئة أن تمضى فى وضع المواصفات بل ينبغي أن تدرس وضع نص ذى صلة مع مدونة الممارسات، بشرط دعم هذا النص بالقرائن العلمية المتاحة"²⁰. إلا أنّ منظمة التجارة العالمية تعترف بمدونات الممارسات على قدم المساواة مع المواصفات من الناحية القانونية، ما لم يرد عكس ذلك صراحة في النص. وما زال هذا النص التوافقي مثار جدل بين عدد من الأعضاء.

4-1-7 الموارد

54- ترد في المرفق 3 الموارد المخصصة للعمل على مواصفات الأغذية في الدستور الغذائي والأعمال الأخرى التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى انعكاسات التغييرات المقترحة على الموارد. ومن المعلوم أنّ الميزانية الأساسية للدستور الغذائي تبلغ حالياً 5 ملايين دولار أمريكي تقريباً لكل فترة سنتين، تساهم منظمة الأغذية والزراعة بنحو 80 في المائة منها ومنظمة الصحة العالمية بنحو 20 في المائة منها. وتبلغ ميزانية الدستور الغذائي أكثر بقليل من ثلث مجموع التكاليف المباشرة. بينما تغطي البلدان المضيفة للجان الدستور الغذائي الثلثين المتبقين. وتبلغ التكاليف المباشرة للبلدان 3.5 مليون دولار أمريكي لكل فترة مالية.

4-2 الإجراءات المعتمدة في الأجهزة الدولية الأخرى المعنية بوضع المواصفات

55- زار الأعضاء في فريق التقييم أجهزة دولية أخرى معنية بوضع المواصفات للاستفادة ربما من العبر التي استخلصها الدستور الغذائي بخصوص الإجراءات المعتمدة فيها. وترد في الرسم 2 أدناه ضمن جدول، السمات الرئيسية لثلاث منظمات تشبه وظائفها إلى حد بعيد وظائف الدستور الغذائي، ألا وهي المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

²⁰ الفقرة 81 من الوثيقة ALINORM 01/41.

الشكل 2 – الإجراءات المعتمدة في الأجهزة الدولية الأخرى المعنية بوضع المواصفات

المهام/الأهداف في مجال وضع المواصفات	الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي	المنظمة العالمية لصحة الحيوان
	<p>– تولت مهمة وضع المعايير حديثاً (1993).</p> <p>– تنص الاتفاقية على حقوق وواجبات محددة على الأطراف المتعاقدة بما في ذلك استخدام شهادات الصحة النباتية وتعطي نماذج لذلك في ملحق الاتفاقية.</p> <p>– تصدر معايير عالمية للصحة النباتية.</p> <p>– المرجع لجميع المعايير هو الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، وتستخدم هذه المعايير في التشريعات القطرية.</p>	<p>– المنظمة الدولية للتوحيد القياسي هي منظمة غير حكومية أنشئت عام 1947 وتضم عدداً من الأجهزة القطرية المعنية بوضع المواصفات، على أساس جهاز من كل بلد. وتعمل على وضع مواصفات في كافة المجالات التقنية (باستثناء مواصفات الكهرباء والهندسة الكهربائية).</p> <p>– معظم المواصفات غير مستخدمة في التشريعات القطرية، ولكنها تستخدم للتوسيم والتعاقد.</p>	<p>– المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية هو منظمة حكومية دولية أنشئت بموجب الاتفاقية الدولية عام 1924.</p> <p>– تقضي إحدى مهامها الكثيرة بضمان السلامة الصحية للتجارة العالمية من خلال وضع قواعد صحية للتجارة الدولية بالحيوانات والمنتجات الحيوانية.</p> <p>– يعد المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية وثائق تنظيمية بإمكان البلدان الأعضاء الاستعانة بها للوقاية من الأمراض، من دون أن يقيم ذلك حواجز صحية غير مبررة.</p> <p>– المرجع لجميع المواصفات هو الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، وتستخدم هذه المعايير في التشريعات القطرية.</p>
هيكل اللجان	<p>– تضم الاتفاقية حالياً 117 طرفاً متعاقداً.</p> <p>– أنشئت لجنة الخبراء المعنية بتدابير الصحة النباتية عام 1993. وقد حلت محلها اللجنة المعنية بوضع المعايير المؤلفة من 20 خبيراً (معظمهم من الحكومات). وتجري حالياً إعادة النظر في تشكيل اللجنة بحيث تضم ثلاثة خبراء من كل من الأقاليم السبعة في منظمة الأغذية والزراعة. وهي تجتمع مرتين في السنة.</p> <p>– الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية وهي جهاز تابع لمنظمة الأغذية والزراعة ومفتوح لجميع الأعضاء فيها. أما الأعضاء في الهيئة فهي الحكومات. وستظل جهازاً "مؤقتاً" إلى أن تدخل التعديلات على الاتفاقية حيز التنفيذ وإلى أن يتم تشكيل هيئة دائمة.</p>	<p>– رغم وجود جمعية عامة في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، فإن المجلس هو من يتولى إدارة عملياتها (مسؤولون و18 جهازاً عضواً منتخباً). ويعين المجلس أمين الخزانة والأعضاء في هيئة الإدارة الفنية ورؤساء اللجان الثلاث المعنية بصنع السياسات.</p> <p>– وتسدي هيئة الإدارة الفنية المشورة للمجلس. وهي تضم 14 عضواً، 3 منهم حالياً من بلدان نامية. وتلعب دوراً رئيسياً في إدارة العمل الفني.</p> <p>– اعتمدت إلى حد كبير اللامركزية في العمل الفني من خلال تنظيم هرمي للجان الفنية (أو اللجان المعنية بوضع المواصفات) واللجان الفرعية وجماعات العمل. كما أن هناك 2885 جهازاً فنياً تضم 186 لجنة فنية و2699 جماعة عمل.</p> <p>– هناك لجنتا إدارة مصغرتان (يضم كل منهما 7 أعضاء) لشؤون المالية والاستراتيجية ترفعان تقاريرهما إلى المجلس.</p>	<p>– في مايو/أيار 2002، كان المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية يضم 162 بلداً عضواً.</p> <p>– ويخضع المكتب لسلطة ورقابة لجنة دولية تضم مندوبين تعينهم حكومات البلدان الأعضاء وتجتمع مرة في السنة.</p> <p>– وتدعم هيئات منتخبة عمل المكتب:</p> <ul style="list-style-type: none"> • هيئة الإدارة • خمس هيئات إقليمية • هيئات فنية مختصة <p>تتألف من 6 أعضاء منتخبين (1 من كل إقليم + الرئيس) تنتخبهم اللجنة الدولية لولاية مدتها 3 سنوات. وهناك 4 لجان دولية: (1) الهيئة الدولية لدونة الصحة الحيوانية (2) الهيئة المعنية بالحمى القلاعية والأوبئة الحيوانية الأخرى (3) هيئة وضع المواصفات و(4) الهيئة المعنية بالأمراض السمكية.</p>

الشكل 2 – الإجراءات المعتمدة في الأجهزة الدولية الأخرى المعنية بوضع المواصفات

المنظمة العالمية لصحة الحيوان	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي	الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات	
يتولى المكتب المركزي في باريس تصريف الأعمال اليومية، بإشراف مدير عام تنتخبه اللجنة الدولية.	– للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي أمانة مركزية هامة يعمل فيها 165 موظفاً متفرغاً (عام 2002) وميزانية مركزية قدرها 20 مليون دولار أمريكي تقريباً في السنة.	– توفر منظمة الأغذية والزراعة خدمات الأمانة التي أنشئت عام 1992 وتتولى بنوع خاص تنسيق برنامج عمل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، لا سيما وضع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية	الأمانة
تعدّ الهيئات المختصة المنتخبة وجماعات العمل المواصفات وهي تضمّ عدداً من العلماء المرموقين دولياً، معظمهم خبراء في شبكة مؤلفة من 152 مركزاً متعاوناً ومختبراً مرجعياً تساهم بدورها في تحقيق أهداف علمية أخرى للمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية.	– تنشئ اللجنة (الفرعية) الفنية جماعة عمل مؤلفة من خبراء، يكون رئيسها (الداعي) إلى عقد اجتماعاتها) قائد المشروع، لإعداد مشروع عمل. ويمكن دراسة مشروعات العمل اللاحقة إلى أن تتوصل جماعة العمل إلى أفضل حل فني للمشكلة موضع البحث. فيحال المشروع عندها إلى اللجنة الأم لجماعة العمل بالانتقال إلى مرحلة بناء توافق في الآراء.	– يتم إنشاء جماعات عمل دولية مختصة أو تستعين الأمانة بخبراء لإعداد المعايير. ثم يُحال مشروع المعايير إلى اللجنة المعنية بوضع المعايير المؤلفة هي الأخرى من خبراء. – تغطي ميزانية البرنامج العادي في منظمة الأغذية والزراعة تكاليف الخبراء للمشاركة في أنشطة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، لا سيما جماعات العمل التي تعدّ مشروعات المعايير الدولية. لكن يجوز للخبراء من البلدان المتقدمة التطوُّع لتغطية تكاليفهم الخاصة، مما سمح للأمانة في ما مضى بالاستفادة إلى أقصى الحدود من الموارد المحدودة.	الدعم العلمي
– تسعى مواصفات سلامة الأغذية إلى الحد من المخاطر التي تنقلها الأغذية على صحة الإنسان بفعل المخاطر الحيوانية. – تغطي تماماً المعايير المستندة إلى العلم في وضع المواصفات. – لا تؤخذ العوامل المشروعة الأخرى بعين الاعتبار باستثناء رفاهية الحيوانات بمعناها العلمي.	– تتعلّق معظم المواصفات بالجودة والأداء. أما العلوم فهي عامل ثانوي.	تتعلّق المعايير عموماً بإجراءات تقييم المخاطر وإدارتها (تحليل مخاطر الآفات) وتوفير أنواع معينة من المعلومات والمراقبة وغيرها من الأنشطة التي قد تتولاها المنظمات القطرية لوقاية النباتات. وتستند المعايير إلى حد كبير إلى العلم.	استخدام العلوم والعوامل المشروعة الأخرى لوضع المواصفات

الشكل 2 – الإجراءات المعتمدة في الأجهزة الدولية الأخرى المعنية بوضع المواصفات

المنظمة العالمية لصحة الحيوان	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي	الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات	
توافق اللجنة الدولية على المواصفات من خلال توافق الآراء شرط ألا يعترض أكثر من 10 أعضاء عليها. وليس هناك أي تصويت.	– تقضي معايير القبول على موافقة ثلثي الأعضاء في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الذين شاركوا بفعالية في عملية وضع المواصفات وموافقة 75 في المائة من جميع الأعضاء الذين يتمتعون بحق التصويت. ويجري التصويت بواسطة البريد.	– توافق الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية على المعايير بتوافق الآراء. – في حال اعترض البعض، يكون هناك توافق للآراء بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين. لكن التصويت لا يتم إلا بعد عرض الاقتراح على الهيئة مرتين على الأقل.	توافق الآراء والتصويت
– تحددتها اللجنة الدولية.	– يحددها المجلس وهيئة الإدارة الفنية.	– تحددتها هيئة تدابير الصحة النباتية بالتشاور مع الأمانة.	تحديد الأولويات
– مستوى الشمولية عال نسبياً نظراً إلى استخدام نظام تمثيل إقليمي يُنتخب بموجبه أشخاص من كل إقليم (5 أقاليم + رئيس في اللجان المختصة) بما يضمن المشاركة المنتظمة لكافة الأعضاء. كما يغطي المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية تكاليف مشاركة العديد من البلدان النامية في اللجنة الدولية. – جميع المنظمات المراقبة هي منظمات عالمية بمشاركة عالية من الصناعة، ولكن لا تمثل فيها أي منظمات غير حكومية من خارج الصناعة.	– يشارك في الاجتماعات سنوياً نحو 30000 خبير من الصناعة ومعاهد الأبحاث والسلطات الحكومية وأجهزة المستهلكين والمنظمات الدولية. – ليس هناك مراقبون في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي بالإضافة إلى البلدان الأعضاء لكن الوفود تمثل في معظم الأحيان مجموعات ذات مصالح متنوعة. – البلدان المتقدمة هي الأكثر مشاركة في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي.	تتسم عملية وضع المعايير الحالية بمستوى عالٍ من الشمولية: (1) بإمكان الحكومات والصناعة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات وغيرها من المنظمات الدولية اقتراح وضع مواصفات معينة. (2) تضم الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية مراقبين. (3) تشارك البلدان النامية في وضع المواصفات وتوفر الأموال اللازمة لمشاركتها.	الشمولية والمشاركة

3-4 نتائج واقتراحات بشأن فائدة الدستور الغذائي وتحديد الأولويات

ونطاق العمل والمهام

1-3-4 النتائج بشأن فائدة الدستور الغذائي

56- سئلت الحكومات في الاستبيان عن مدى أهمية مواصفات الدستور الغذائي في بلدانها وترد النتائج في الجدول 1 بحسب مستوى التنمية²¹. فالبلدان ذات الدخل المنخفض تراها هامة جداً لحماية صحة المستهلكين لديها من خلال ضمان أغذية آمنة، سواء أكانت منتجة محلياً أم مستوردة، ولتيسير التجارة على المستويين المحلي والدولي. بينما تركز البلدان ذات الدخل المرتفع التي لديها تشريعات غذائية محلية ونظم مراقبة أكثر تطوراً، على الدستور

²¹ استناداً إلى فئات البنك الدولي حيث يجمع مصطلح "متوسط" فئتي "متوسط متدن" و"متوسط مرتفع" المستخدمة في البنك الدولي.

الغذائي لتيسير التجارة وضمان سلامة الواردات الغذائية. كما تعلق المنظمات غير الحكومية المعنية بالمنتجين والمستهلكين أهمية كبيرة على مواصفات الدستور الغذائي في كافة وظائفها.

57- وتشير معظم البلدان، أياً كانت درجة تنميتها، إلى أنها اعتمدت في تشريعاتها القطرية أكثر من 60 في المائة من مواصفات الدستور الغذائي على أنواعها باستثناء تلك المتعلقة بطرق التحليل، وإن يكن الدستور الغذائي يهتم أكثر البلدان النامية والبلدان المتقدمة الصغيرة من حيث التشريعات المحلية، كونها لا تملك الموارد الكافية لوضع مواصفات خاصة بها. وقد تأكد استخدام مواصفات الدستور الغذائي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء خلا الزيارات الميدانية.

58- وتبين خلال الزيارات الميدانية أن المصدرين والمستوردين، بما في ذلك البلدان المتقدمة الرئيسية، تعتبر أن مواصفات الدستور الغذائي تشكل منطلقاً للمفاوضات التجارية بشأن الجودة والسلامة، وتشاطرهم الصناعة الرأي في ذلك. كما يخفف توحيد المواصفات من الحاجة إلى وضع متطلبات متنوعة للصياغة والتوسيم. وتعتبر مواصفات الدستور الغذائي قاعدة قيمة لقيام التكتلات التجارية الجديدة مثل السوق المشتركة الجنوبية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بوضع المواصفات. كما يستعين برنامج الأغذية العالمي بمواصفات الدستور كمرجع لتحديد نوع عقود المعونة الغذائية. لكن لا فائدة من المواصفات ما لم تأت في الوقت المناسب وتعتبر الصناعة وبعض البلدان المتوسطة الدخل والمتقدمة أن تأخر الدستور الغذائي ولجان الخبراء في إسداء المشورة للدستور الغذائي في موضوع مبيدات الآفات، وبنسبة أقل، فيما يتعلق بالمواد المضافة إلى الأغذية، من شأنه انتقاص الكفاءة الإجمالية للنظام. وفي ما يتعلق بالعقاقير البيطرية، لم تعد الشركات تعرض في معظم الأحيان منتجات جديدة للنظر فيها لأسباب عدة.

59- وعند الانتقال إلى نوع المواصفات التي حظيت بتأييد أصحاب الشأن، اعترفت البلدان أياً كانت درجة تنميتها بأهمية مواصفات الدستور الغذائي على أنواعها (أعطاه أكثر من 50 في المائة من المجيبين نقطة أعلى من النقطة المتوسطة على مقياس مؤلف من 7 نقاط) ما عدا البلدان ذات الدخل المرتفع التي علقت أهمية أقل على مواصفات السلع الأساسية/المنتجات، خصائص الجودة، والعمليات والإجراءات. لكن بلدين من البلدان ذات الدخل المرتفع التي شملتها الزيارات اعتبرت مواصفات السلع الأساسية هامة. وأشار أكثر من 70 في المائة من البلدان إلى أن المواصفات الخاصة بحدود المخلفات والمواد المضافة والنظافة والتوسيم "مهمة للغاية" (6 أو 7 نقاط على مقياس مؤلف من 7 نقاط). ويلاحظ اتفاق المراقبين إلى حد كبير، حيث أعطوا أهمية أكبر لهذه المواصفات.

الجدول 1: ما مدى أهمية مواصفات الدستور الغذائي في بلدكم؟				
مهمة للغاية ° (نسبة المجيبين)	متوسطة الأهمية ° (نسبة المجيبين)	غير مهمة ° (نسبة المجيبين)	مستوى الدخل	
76.0	22.0	2.0	جميع البلدان	تحمي صحة المستهلكين المحليين
86.0	11.1	2.9	منخفض	
82.7	17.3	0	متوسط	
42.1	52.7	5.3	مرتفع	
51.0	40.5	8.6	جميع البلدان	تيسر التجارة المحلية
71.5	20.0	8.6	منخفض	
53.3	44.4	2.2	متوسط	
10.6	68.4	21.1	مرتفع	
77.0	23.0	0	جميع البلدان	تيسر الصادرات الغذائية
91.4	8.6	0	منخفض	
70.5	29.6	0	متوسط	
66.7	33.3	0	مرتفع	
82.3	16.7	1	جميع البلدان	تضمن سلامة الواردات الغذائية
88.6	11.4	0	منخفض	
78.3	21.7	0	متوسط	
80.9	14.4	4.8	مرتفع	
* على مقياس من 7 نقاط، غير مهمة = 1 أو 2، متوسطة الأهمية = 3، 4 أو 5 ومهمة للغاية = 6 أو 7				

60- يشير الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لدى منظمة التجارة العالمية الى الدستور الغذائي بشكل مباشر بالنسبة الى المواصفات المتعلقة بالصحة وبشكل غير مباشر بالنسبة الى المواصفات غير المتعلقة بالصحة في الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة. وينص هذا الأخير على أنه يتعين على البلدان اعتماد المواصفات الدولية حيثما وجدت من دون الإشارة تحديداً إلى الدستور الغذائي. ويرى معظم ممثلي الصناعة الذين التقى بهم الفريق أنه يتعين على الدستور الغذائي تركيز موارده المحدودة على المواصفات المستندة إلى العلم وقد أيدت حكومات البلدان المتقدمة هذا الرأي إلى حد كبير.

4-3-2 نطاق عمل الدستور الغذائي وتحديد الأولويات

61- من الأسئلة التي وردت في الاستبيان ما إذا كان يجدر توسيع نطاق عمل الدستور الغذائي. وكان هناك شبه إجماع على وجوب أن يعالج الدستور الغذائي الجوانب المتعلقة بالصحة في تعبئة الأغذية (93 في المائة من البلدان المجيبة وقد أيد المستهلكون هذا الرأي). وحدها المنظمات غير الحكومية الدولية غير المعنية بالمستهلكين - وأساساً الصناعة - لم تؤيد توسيع نطاق عمل الدستور الغذائي، إذ اعترض الثلثان). واسترعت الزيارات الميدانية والمؤلفات الانتباه إلى مجالات أخرى للعمل لم ترد في الاستبيان لكنها قد تكون مهمة بالنسبة إلى صحة الإنسان وينبغي بالتالي معالجتها بما في ذلك عوامل التجهيز الصناعي والعوامل الحيوية المستخدمة في الأغذية.

62- ومع ازدياد الاعتراف بأهمية النظام الغذائي والتغذية للوقاية من الأمراض المزمنة غير المعدية، سيطلب إلى الدستور الغذائي في المستقبل التصدي لهذه التحديات المستجدة من أجل حماية المستهلك من خلال تقييم المخاطر على الصحة استناداً إلى العلم وضمان إعطاء المستهلكين معلومات أفضل وتحسين توسيم المنتجات من المنظورين التغذوي والصحي. كما ستولى عناية أكبر للفئات الجديدة من الأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة واتساع الادعاءات الصحية وإضافة العناصر المغذية. ويفترض هذا العمل وأعمال التعبئة والتجهيز الآنف الذكر مساهمات هامة من جانب الخبراء لإسداء المشورة.

التوصية 1: يجب أن يشمل نطاق الدستور الغذائي كافة الجوانب الصحية في مواصفات الأغذية. ويفترض هذا (شرط توافر الموارد للدستور الغذائي والمشورة العلمية من الخبراء وتحديد الأولويات استناداً إلى المشورة العلمية من الخبراء بشأن أهمية المخاطر البديلة):

- تعزيز العمل في مجال الأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة والادعاءات الصحية وإضافة العناصر المغذية؛
- القيام بعمل جديد في مجال مواد التعبئة؛ وعوامل التجهيز الصناعي والعوامل الحيوية المستخدمة في الأغذية.

63- اعتبر البعض أن الدستور الغذائي يلعب هو الآخر دوراً لإرشاد البلدان بشأن بناء نظم قطرية لرقابة الأغذية استناداً إلى معايير حماية صحة المستهلك والممارسات التجارية النزيهة. ويشار إلى هذه الوظيفة في هذا التقرير على اعتبارها جزءاً من عملية بناء القدرات، مع أنه ينبغي ربما إعطاء تعريف أوضح لدور الدستور الغذائي في إعداد توصيات بشأن أولويات أنشطة بناء القدرات في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

64- وانقسمت الإجابات بشأن المجالات الأخرى لتوسيع نطاق عمل الدستور الغذائي، حيث اعترضت البلدان المتقدمة، بشدة عادة، وأيدتها البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تأييداً كاملاً. واعترضت المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالصناعة على أي توسيع لنطاق عمل الدستور الغذائي ليشمل مجالات جديدة. والمجالات الجديدة هي القضايا البيئية التي لم تشملها أي معاهدات أو منظمات أخرى، والإبلاغ عن حالات الإرهاب البيولوجي، وإدارة الترتيبات بين الأمم للحصول على مساعدة تقنية، فضلاً عن آلية لحل النزاعات المتعلقة بقضايا تقنية تفصيلية في

التجارة ووضع إجراءات الإبلاغ والاحتفاظ بقاعدة بيانات للإجراءات الجديدة، وطرق التحليل وغيرها التي اعتمدها البلدان (علماء أن قاعدة البيانات مهمة للغاية في البلدان النامية وسنعود إليها في الفقرة 4-5 الاتصالات).

65- رغم تأييد الأكثرية لتوسيع نطاق عمل الدستور الغذائي في كل من هذه المجالات (باستثناء آلية حل النزاعات التجارية)، لا يوصى بتولي الدستور الغذائي مهام جديدة في الوقت الراهن، ما لم تؤمن أموال إضافية ونظراً إلى التضارب الكبير في وجهات النظر وعبء العمل الثقيل في الدستور الغذائي وأمانته، رغم الحاجة إلى استعراض نطاق عمله كل بضع سنوات.

التوصية 2: يوصى بالألا بتولي الدستور الغذائي أي عمل إضافي في المجالات غير المتعلقة بالصحة.

66- تعلق حكومات البلدان النامية أهمية على المواصفات المستندة إلى العلم لكنها لا تزال تهتم بمواصفات السلع الأساسية وترغب في توسيع قائمة المواصفات لتشمل منتجات تعينها بشكل مباشر (مع أنه تبين في معظم الأوقات من خلال الزيارات الميدانية أن هذا يسري على المخاوف المتعلقة بالحدود القصوى لمستوى مخلفات مبيدات الآفات التي تنظر فيها اللجان الأفقية). وتعلق مجموعات المستهلكين أهمية خاصة على المعلومات المضمنة في بطاقات التوسيم.

67- أعطى 81 في المائة من إجابات الحكومات و87 في المائة من المراقبين الذي طلب منهم في الاستبيان تصنيف أولويات عمل الدستور الغذائي في المستقبل، الأولوية القصوى لتدعيم القاعدة العلمية لتحليل المخاطر على الصحة عند وضع المواصفات في عمل الدستور الغذائي في المستقبل. وما زالت البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تؤيد توسيع نطاق تغطية مواصفات السلع الأساسية، بينما لم تبد البلدان المتقدمة حماساً كبيراً. وتعتبر مواصفات المنتجات ذات أولوية منخفضة. كما لم تظهر حماسة كبيرة للعمل في المستقبل على الجوانب غير المتعلقة بالصحة في توسيم الأغذية مثل التجارة النزيهة ورفاهية الحيوان والتوسيم الديني والثقافي. وتقدم الحكومات المزيد من الدعم نسبياً للعمل على التوسيم العضوي ونقطة المنشأ والإعلان الكمي عن المكونات، وإن تكن أوروبا بين الأقاليم ذات الدخل المرتفع أكثر استعداداً من أمريكا الشمالية. وتعرض مجموعات المراقبين، باستثناء المستهلكين، على شتى أشكال التوسيم غير المتعلق بالصحة. وقد أعطت الحكومات والمراقبون عند تقييم الأولويات للعمل المستقبلي أكبر نسبة "أولوية قصوى" (80 في المائة تقريباً في كل حالة) لمبيدات الآفات والعقاقير البيطرية والمواد المضافة والملوثات - وجميعها مسائل متعلقة بالصحة ومستندة إلى العلم.

الإطار 1: توسيم الأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية (التوسيم الخاص بالأغذية المحورة وراثياً)

عام 1993، بحثت لجنة الدستور الغذائي المعنية بوضع البيانات على عبوات الأغذية موضوع توسيم الأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية. وعام 1997، أعدت الأمانة خطوطاً توجيهية على ضوء مشورة اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي والبيان الخاص بدور العلوم والعوامل الأخرى ونتائج مشاورات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وقد أحييت الخطوط التوجيهية على اعتبارها تعديلاً للمواصفات العامة للتوسيم لإبداء

الملاحظات عليها واستمرّ التباين الكبير في الآراء. وعام 1998، أحالت لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية، التعاريف والأحكام الخاصة بالمواد المسببة للحساسية إلى هيئة الدستور الغذائي للموافقة عليها عند الخطوة 5 وأعدت متطلبات التوسيم إلى الخطوة 3. وعام 1999، أقرت الهيئة المشتركة مشروع التعديل المقترح لتوسيم الأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية (نص جزئي) عند الخطوة 5. وجرت خلال انعقاد دورة لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية عام 1999، مناقشة متطلبات توسيم الأغذية التي تحتوي على كائنات محورة وراثياً أو المعاملة بها. وأشارت الولايات المتحدة إلى عدم وجود قاعدة علمية للتوسيم المنهجي واعتبرت، مدعومة من المنظمات الحكومية الدولية المعنية بالصناعة، أن ذلك قد يربك المستهلكين. وطالب الاتحاد الأوروبي، مدعوماً من المستهلكين، بفرض التوسيم الإلزامي. ووافقت لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية على إعادة أحكام التوسيم إلى الخطوة 3 لصياغتها من جديد.

وخلال انعقاد دورة لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية عام 2000، استعيض عن عبارة "التكنولوجيا الحيوية الحديثة" في كل التعاريف وحلت محلها عبارة "التحوير الوراثي/الهندسة الوراثية". ودار المزيد من النقاش بشأن "المحوّرة" مقابل "المهندسة" (وقد أبقى على المصطلحين) وتعريف "لم يعد متكافئاً/مختلف لل غاية" التي أبقى عليها ضمن قوسين معكوفين. وأعدت اللجنة التعاريف إلى الخطوة 6. وعرضت جماعة العمل أحكام التوسيم المعدلة إما باعتماد التوسيم إذا كانت المنتجات المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية مختلفة للغاية عن الغذاء المقابل، أو ببيان طريقة إنتاج الأغذية التي تحتوي على كائنات محورة وراثياً أو المعاملة بها. وركزت الولايات المتحدة وغيرها من الوفود على انعكاسات التطبيق والمنهجية والكلفة الاقتصادية وتقبّل المستهلك؛ وعلى أن البلدان النامية ستواجه صعوبات فنية. وقررت اللجنة إعادة أحكام التوسيم إلى الخطوة 3 نظراً إلى التباين الكبير في الآراء.

وخلال انعقاد دورة لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية عام 2001، كان اتساق التعاريف على مختلف مستويات الدستور الغذائي²² الموضوع الرئيسي، مع إدراج "التكنولوجيا الحيوية الحديثة" (الأرجنتين والبرازيل) في مقابل استخدام مصطلحي "التحوير الوراثي/الهندسة الوراثية" مثلاً للذين يسهل على المستهلكين فهمهما (النرويج، أيرلندا، الهند، نيجيريا، المنظمة الدولية للمستهلكين). وجرى الإبقاء على التعاريف وإضافة "التكنولوجيا الحيوية الحديثة" استناداً إلى نص توافقي اقترحتته جماعة العمل. ووافقت اللجنة على إرسال التعاريف إلى الخطوة 8 كي تقرّها هيئة الدستور الغذائي عام 2001. لكن في ظل غياب توافق للآراء بشأن المصطلحات الصحيحة لاستخدامها في التعاريف، وافقت هيئة الدستور الغذائي على إعادة النص إلى الخطوة 6 في إشارة إلى أن تقديم الاقتراح لها كان سابقاً لأوانه. وعدّلت جماعة العمل أحكام التوسيم لتصبح خطوطاً توجيهية. وأبدت الأرجنتين تحفظها لما لذلك من انعكاسات على التجارة وعلى منظمة التجارة العالمية. وأشارت بعض الوفود إلى أنه يتعين على الدستور الغذائي الخروج بتوصيات عامة يمكن تطبيقها في جميع البلدان على اعتبارها أساساً للتوحيد الدولي. لكن تعذر على لجنة الدستور الغذائي المعنية بوضع البيانات على عبوات الأغذية متابعة البحث بسبب ضيق الوقت وأعدت النص إلى الخطوة 3. وخلال انعقاد دورة لجنة الدستور الغذائي المعنية بوضع البيانات على عبوات الأغذية عام 2002، لم تتوصل اللجنة إلى توافق للآراء بشأن التعاريف وأعادتها مجدداً إلى الخطوة 3.

²² استخرج فريق المهام المخصص الحكومي الدولي المعني بالأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية تعريف "التكنولوجيا الحيوية الحديثة" من بروتوكول قرطاجنة، بموجب صلاحياته التي تفضي باستخدام التعاريف المعتمدة دولياً.

وقد ازداد الانقسام إلى فريقين متعارضين بعدما عمدت الحكومات إلى دمج أحكام التوسيم في تشريعاتها القطرية. كما وُجّهت اتهامات بعدم المرونة وانتقادات للرئيس فضلاً عن إحباط عام من عدم إحرار تقدّم. وتشير هذه النتيجة إلى أنّه كان بإمكان لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية الاستفادة من توجيه أكثر تركيزاً أكثر من جانب هيئة الدستور الغذائي. كما لم تحظ اللجنة بأي مشاورّة للخبراء بشأن إدارة المخاطر أو الإبلاغ عنها. ومع اتساع حجم جماعة العمل، تراجعت الفعالية وكذلك التقدم المحرز. وفيما استفاد فريق المهام الحكومي الدولي المعني بالأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية من التعريف الوارد في بروتوكول قرطاجنة، اختلف الرأي بشأنها بالنسبة إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية. وزادت "العوامل الأخرى" الموقف تعقيداً ولم يتم بعد تحديد مبادئ الإبلاغ عن المخاطر. وبالنظر إلى الجوانب المتعلقة بالسياسات لإدارة المخاطر والإبلاغ عنها، والمآزق الحالي أيضاً، قد لا تنجح اللجنة في إيجاد حلّ لهذا النزاع.

68- يكفي أن ننظر إلى التوسيم في مجال التكنولوجيا الحيوية (الأغذية المحورة وراثياً) لإظهار الصعوبات التي قد تنشأ عن المواصفات غير المتعلقة بالصحة. وهذه هي إحدى القضايا الأكثر تعقيداً التي عالجها الدستور الغذائي، حيث يبدو أنّ هناك اختلافات كبيرة بين مواقف البلدان (أنظر الإطار 1) وبالكاذ جرى إحرار تقدم (هذا في حال إحراره). وعلى حين واصل الدستور الغذائي مداولاته، استحدثت بلدان كثيرة تشريعات قطرية عن التوسيم المتعلق بالتحويل الوراثي (وكان ردّ فعل السوق من خلال سحب بائعي التجزئة والمصنعين المكونات المحورة وراثياً من منتجاتهم في البلدان التي يعترض فيها المستهلكون عليها)²³. وتعكس هذه القضية بالذات ازدياد صعوبة التوصل إلى توحيد دولي عندما تعني الاختلافات الثقافية بين البلدان أنّ للمستهلكين اهتمامات وأولويات مختلفة.

69- تجدر مقارنة الموقف بشأن التوسيم مع الموقف الخاص بتقييم المخاطر في الأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية (الإطار 2). وقد أحرز تقدم نسبي للاتفاق على إجراءات تقدير المخاطر على الصحة. وأعطيت عدة تفسيرات لهذا النجاح بما في ذلك الموارد المخصصة للعملية والاستعانة بفريق مهام ووجود رئيس قوي. لكن هذا مردّه جزئياً إلى كونها قضية علمية وليست ثقافية الطابع.

الإطار 2: إجراءات تقييم مخاطر الأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية على الصحة

عام 2000، بدأ فريق المهام الحكومي الدولي الخاص المعني بالأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية الذي تستضيفه اليابان ولايته التي تمتد أربع سنوات. ويتوجّب عليه، استناداً إلى صلاحياته، الاطلاع على كل الأعمال القائمة وقد وافق على أن تتولى أجهزة أخرى، بل ويتعين عليها، معالجة قضية المخاطر على البيئة، مثل بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الحيوية التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. كما يجب أن يتم إعداد مواصفات الدستور الغذائي بشأن التكنولوجيا الحيوية وإقرارها والموافقة عليها واستخدامها في الإطار التنظيمي الدولي، مما يعني استخدام تعريف "التكنولوجيا الحيوية الحديثة" الوارد في بروتوكول قرطاجنة.

²³ يمكن طبعاً اعتبار التوسيم الإلزامي حاجزاً غير جمركياً خلافاً لاتفاقية الحواجز التقنية أمام التجارة، لكن هذه ليست الحال طالما أنه ليس هناك أي تحد.

واستند فريق المهام المخصص الحكومي الدولي المعني بالأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية إلى ثلاث مشاورات خبراء مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (النباتات، إمكانية التسبب بالحساسية، الكائنات الحية الصغيرة)²⁴ حظيت بتمويل كافٍ وثلاثة فرق عمل خاصة لإعداد النصوص: المبادئ، النباتات والكائنات الحية الصغيرة (برئاسة اليابان)؛ طرق التحليل (برئاسة ألمانيا)؛ إمكانية التسبب بالحساسية (برئاسة كندا). ونُقل مشروع المبادئ الخاصة بتحليل مخاطر الأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة ومشروع الخطوط التوجيهية لإجراء تقييم سلامة الأغذية في الأغذية المستمدة من نباتات مترابطة الدنا إلى الخطوة 8 كي تقرها هيئة الدستور الغذائي عام 2003. وبما أن إجراءات تقدير السلامة في النباتات والكائنات الحية الصغيرة هي نفسها، اعتمدت أيضاً متى أمكن ذلك بالنسبة إلى الكائنات الحية الصغيرة المترابطة الدنا. ونُقل مشروع الخطوط التوجيهية المقترحة لإجراء تقييم سلامة الأغذية المنتجة بواسطة كائنات حية صغيرة مترابطة الدنا إلى الخطوة 5. وكشف فريق العمل الخاص برئاسة ألمانيا عن أن كل بلد يستخدم طريقة تحليل مختلفة لكشف وتحديد الأغذية أو المكونات الغذائية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية وأنه لا توجد في الوقت الحاضر طرق معتمدة دولياً. ومن المتوقع إقرار قائمة طرق التحليل المعتمدة المتفق عليها والتي اقترحها فريق العمل، في الاجتماع القادم للجنة الدستور الغذائي بشأن طرق التحليل والمعاينة في نوفمبر/تشرين الثاني 2002. واستناداً إلى اقتراحات فريق العمل برئاسة كندا، وبعد التعديلات اللاحقة، وافق فريق المهام المخصص الحكومي الدولي المعني بالأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية على نقل مشروع الملحق الخاص بتقدير إمكانية التسبب بالحساسية إلى الخطوة 5 وأوصى أيضاً هيئة الدستور الغذائي بإقرار النص عند الخطوة 8 مع إسقاط الخطوتين 6 و7.

وركّز تقييم المخاطر في سياق إعداد هذه النصوص على قضية "التعادل الكبير" والذي اعتُبر في نهاية المطاف، رغم تشكيك المنظمة الدولية للمستهلكين فيه، أسلوباً مفيداً لتقييم مخاطر الأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية (مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، 2000). وفي المقابل، كانت قضية "إمكانية التتبع" في إدارة المخاطر أكثر إثارة للجدل. ودار نقاش بين الاتحاد الأوروبي الذي دعا إلى إدراجها ضمن وثيقة المبادئ، والوفد الأمريكي الذي اعتبر أن لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة هي أفضل من يعالج هذه القضية. هذا إلى جانب النزاع بين المنظمة الدولية للمستهلكين ومنظمة غرينبيس الدولية من جهة، والمراقبين في الصناعة من جهة أخرى بشأن إدراج "إمكانية التتبع". إلا أن فريق المهام الحكومي الدولي المخصص خلص إلى أن "إمكانية التتبع" تشكل أداة هامة لتنفيذ وتطبيق تدابير إدارة المخاطر ووافق بالتالي على نص توافقي عن تتبع المنتجات.

وتعطي صياغة هذه النصوص عن المبادئ والنباتات والكائنات الحية الصغيرة مثلاً عن بناء توافق للآراء في فترة وجيزة من الزمن. ويعود سبب نجاح هذه الحالة إلى الرئيس الذي ركّز النقاش على الإجراءات وحرص على عدم تخطيه الاعتبارات الصحية المستندة إلى العلم أو انحرافه عن عملية وضع الإجراءات، إلى جوانب أخرى لمواصفات محتملة للكائنات المحورة وراثياً. كما استفادت العملية من مشاورات خبراء حظيت بتمويل كافٍ وعمل فرق العمل المخصصة فيما بين الاجتماعات، التي حظيت أيضاً بتمويل كافٍ. ويعني استناد تقييم المخاطر إلى العلم أنه يمكن بكل سهولة نقل الطرق الموجودة إلى الخطوط التوجيهية الخاصة بالنباتات وبالكائنات الحية الصغيرة على حد سواء. لكن إدارة

²⁴ لم تبدأ بعد مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المقترح عقدها بشأن الحيوانات المحورة وراثياً.

المخاطر تبقى ذات طابع تجريدي بسبب تعدد الاستجابات الممكنة في السياسات لنتائج تقييم المخاطر، مثل "إمكانية التتبع". لكن مما لا شك فيه أنّ جهود فريق المهام المخصص الحكومي الدولي المعني بالأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية تكثرت بالنجاح بفضل صلاحياته المحددة واستناد النقاش إلى العلم ووجود تعاريف دولية وطرق لتقييم المخاطر متفق عليها وتوافر مدخلات فنية والتركيز على سلامة الأغذية للمحافظة على صحة الإنسان.

70- لا يعطي الدستور الغذائي الأولوية بشكل واضح في الوقت الحاضر لأي من هديه القاضيين بحماية صحة المستهلك وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية. وتؤدي مواصفات سلامة الأغذية كلا الوظيفتين، لكن الهدف من مواصفات السلع الأساسية ومواصفات المنتجات والتوسيم الإعلامي (غير المتعلق بالصحة) هو تحديداً التوصل إلى تجارة نزيهة وإلى مساعدة المستهلك على الاختيار عن علم.

71- ويرى فريق التقييم أن الدستور الغذائي يحتاج الآن، في ضوء الطلب المتزايد بشكل مضطرب، إلى تحديد أولويات استخدام الموارد النادرة، مع إعطاء الصدارة للصحة. وما زال تعريف المنتجات عنصراً هاماً لكن تعطى أولوية منخفضة لمواصفات السلع الأساسية ومواصفات جودة المنتجات.

72- وسوف يواصل الدستور الغذائي العمل على قضايا التوسيم الإعلامي بعدما أثبت أنه يشكل منتدى هاماً في هذا المجال للحوار الدولي، وكون هذا النوع من المناقشات قد يؤدي مع الوقت إلى توافق في الآراء. وأشار في مجال توسيم الأغذية إلى إعطاء أولوية أكبر للجوانب المتعلقة بالصحة مثل التوسيم التغذوي والادعاءات الصحية والمواد المسببة للحساسية مقارنة مع القضايا غير المتعلقة بالصحة مثل بلد المنشأ والتوسيم الديني والثقافي.

التوصية 3: يتعين على الدستور الغذائي إعطاء الأولوية لما يلي عند إعداد برنامج عمله لوضع المواصفات:

- (1) المواصفات التي تؤثر على صحة المستهلك وسلامته؛
- (2) مواصفات السلع الأساسية التي تستجيب للاحتياجات التي أعربت عنها البلدان النامية؛
- (3) مواصفات السلع الأساسية التي تستجيب للاحتياجات التي أعربت عنها البلدان المتقدمة؛
- (4) والتوسيم الإعلامي عن القضايا غير المتعلقة بالصحة وغير المتعلقة بالسلامة.

73- يجب تحديد الأولويات بالنسبة إلى المواصفات التي تؤثر على الصحة إلى أبعد الحدود الممكنة، استناداً إلى المراقبة العلمية وإلى تقدير أثرها على الصحة.

74- نحن ندرك أنّ التوصية بشأن إعطاء أولوية منخفضة للمواصفات غير المتعلقة بالصحة تأتي في وقت أدى فيه قرار اتخذ مؤخراً في إطار الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة لدى منظمة التجارة العالمية، باعتبار مواصفات الدستور الغذائي بشأن السردين القاعدة المناسبة لسن القواعد القطرية، إلى الإغلاء من شأن مواصفات الدستور الغذائي الخاصة بالسلع الأساسية. لكننا نرى مع ذلك أنّ أولوياتنا صحيحة نظراً إلى الموارد المحدودة المتوافرة للدستور الغذائي،

والطلبات الكبيرة والمتزايدة عليه في مجال الصحة وإمكانية اتباع طرق بديلة لوضع مواصفات للجودة في الكثير من الحالات.

75- يجب أن يعالج ما تبقى من العمل على مواصفات السلع الأساسية، بالدرجة الأولى، الحاجة إلى تعريف المنتج (أي نوع المنتجات الأولية وتدابير التحليل اللازمة لمؤشرات النضج/النضج ومواصفات المحتويات²⁵ بالنسبة إلى المنتجات المجهزة واستبعاد الخصائص النوعية مثل الحجم واللون والمذاق التي يمكن ذكرها في التشريعات القطرية. وتعالج عادة مواصفات السلع الأساسية الجوانب الصحية التي لا يمكن معالجتها من خلال المواصفات الأفقية. لذا، يستحسن اعتماد صيغة معدلة ومقيّدة أكثر لمواصفات الدستور الغذائي بشأن السلع الأساسية.

3-3-4 مهام واضحة للدستور الغذائي

76- ليست هناك مهام رسمية للدستور الغذائي في الوقت الحاضر²⁶. بل وعوضاً عن ذلك، فإن هيئة الدستور الغذائي والأجهزة التابعة لها (لجان الدستور الغذائي، فرق المهمات) وهي أجهزة استشارية فقط بموجب أنظمتها الأساسية. وتنص المادة 1 من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على ما يلي: "تكون هيئة الدستور الغذائي مسؤولة..... عن تقديم مقترحات إلى المديرين العاميين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وتستشار من جانبها، بشأن جميع المسائل المتصلة بتنفيذ برنامج مواصفات الأغذية المشترك بين المنظمين". وللهيئة، بموجب اللائحة الداخلية، سلطة محددة واضحة واحدة هي سلطة الموافقة على مشروعات مواصفات الدستور الغذائي.

- 77- وتصف المادة 1 الغرض من البرنامج المشترك لمواصفات الأغذية على النحو التالي:
- أ- حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات نزيهة في التجارة بالأغذية؛
- ب- تعزيز تنسيق جميع الأعمال المتصلة بمواصفات الأغذية التي تضطلع بها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية؛
- ج- تحديد الأولويات المتعلقة بإعداد مشروعات المواصفات والمبادرة بها وتوجيهها، من خلال المنظمات المختصة وبمعاونتها؛
- د- إعداد الصيغ النهائية للمواصفات الموضوعية في إطار الفقرة (ج) أعلاه؛
- هـ- تعديل المواصفات المنشورة بعد الاستقصاء اللازم في ضوء التطورات المستجدة. "

التوصية 4: من الضروري تحديد مهام الدستور الغذائي بشكل شامل وواضح ومصادقة مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وجمعية الصحة العالمية عليها. على أن تكون المهام بسيطة للغاية مثل:

❖ صياغة المواصفات الدولية للأغذية وتعديلها بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى، مع إعطاء الأولوية لمواصفات حماية صحة المستهلك وأخذ احتياجات البلدان النامية كاملة بالاعتبار.

²⁵ مع تحديد المواصفات العضوية الحسية المتعلقة بالفساد بالحرارة.

²⁶ تعمد بإعداد "رؤية استراتيجية" لكن المنظمات الأم لم تحدد له مهاماً واضحة.

78- ويجب أن يكون من الواضح في المهام أن الدستور الغذائي لا يشكل إضافة إلى عمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لكنه يعبر عن رأي المنظمين النهائي في مجالات مهامه.

79- وتساهم تقارير الدستور الغذائي في إسداء المشورة لأمانتي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وأثير خلال الزيارات الميدانية والمناقشات مع أعضاء اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي موضوع معرفة الطريقة التي يمكن للدستور الغذائي من خلالها استرعاء انتباه الأجهزة الرئاسية في المنظمين رسمياً إلى القضايا ذات أهمية خاصة برأيه ومن خلالها إلى جمهور عريض في البلدان الأعضاء.

التوصية 5: يتعين أن تحدد منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية طريقة استرعاء انتباههما إلى توصيات الدستور الغذائي الرسمية كي تعتمد الأجهزة الرئاسية في المنظمين إلى دراستها (في منظمة الأغذية والزراعة مثلاً بواسطة لجان المجلس).

4-3-4 منظمة التجارة العالمية والدستور الغذائي

80- كما أسلفنا، تكمن أهمية الدستور الغذائي في كون المواصفات الموحدة تساهم في إرساء نظام تجاري مفتوح مستند إلى قواعد محددة ويمكن التنبؤ به ولا يميّز بين أحد. لكن بعض أصحاب الشأن، لا سيما المجموعات المعنية بمصالح المستهلكين في البلدان المتقدمة، يرون تبايناً أساسياً بين الاهتمامات بسلامة الأغذية التي تعالجها هيئة الدستور الغذائي وهدف منظمة التجارة العالمية بتوسيع التجارة الدولية بالأغذية²⁷. وهم يعتبرون بنوع خاص أن الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة والنباتية يضعف قواعد سلامة الأغذية من أجل تيسير التجارة ويشكل ضغطاً للتوحيد التراجعي لمواصفات الأغذية. والواقع أن البلدان تحتفظ بموجب الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية بحرية تحديد المستوى الملائم من الوقاية لمواطنيها.

81- و في الواقع فإن اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والحوافز التقنية أمام التجارة يحثان البلدان الأعضاء على لعب دورها كاملاً في عملية وضع المواصفات الدولية، ومن خلال اعتبار التدابير التي نصّ عليها الاتفاقان والمطابقة للمواصفات الدولية متسقة مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مع ترويج استخدام مواصفات الدستور الغذائي. واعتبر معظم الأشخاص الذي التقاهم فريق التقييم أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية أعطت دفعاً جديداً للدستور الغذائي في وقت كان فيه مهدداً بأن يصبح غير ذي جدوى. وأعرب 90 في المائة من الحكومات المجيبة على الاستبيان عن رغبتها في أن يظل المرجع في الدستور الغذائي هو الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، مثلها مثل المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالمستهلكين والمنتجين (المراقبون في الدستور الغذائي).

82- كما أبديت مخاوف إزاء تسييس مناقشات الدستور الغذائي بشكل أكبر منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية وأن تمثيل التجارة في لجان الدستور الغذائي أكبر من تمثيل الاخصائيين الفنيين، مما أدى إلى إبطاء عملية وضع المواصفات من جانب هيئة الدستور الغذائي. لكن لا يظهر أي تباطؤ إذا ما أجرينا مقارنة مع وتيرة وضع المواصفات قبل جولة

²⁷ ورقة أعدها الدكتور أنور الهدى، العضو في فريق الخبراء.

أوروغواي. وعضواً عن ذلك، فإنّ توقع تسريع اتخاذ القرارات لم يتحقق وجاءت وتيرة العمل العادي مخيبة للآمال. والهدف من توصياتنا الخاصة بالأولويات واتخاذ القرارات والتمثيل الحد من هذه المشكلة.

83- ويمكن القول إنّ إشارة الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية إلى استخدام تقدير المخاطر لتحديد مخاطر الأغذية على الصحة والمطالبة باستخدام معادلة تدابير الصحة والصحة النباتية، شجّع الدستور الغذائي على تكثيف عمله على هذه الموضوعات، وهو ما عاد بالنفع في المقابل على صحة المستهلكين وعلى تنمية التجارة في مختلف البلدان في نهاية المطاف.

84- رغم هذه التعليقات الإيجابية، يرى المصدرون، لا سيما في البلدان النامية، أنّ عليهم في الواقع مراعاة مواصفات البلدان المستوردة التي قد تكون أكثر تشدداً من مواصفات الدستور الغذائي والتي تختلف من بلد إلى آخر. ومرّد عدم التوحيد هذا، جزئياً، قيام البلدان المتقدمة الرئيسية بوضع مواصفاتها الخاصة بصورة أسرع من الدستور الغذائي. وقد يصعب على الصعيد السياسي تخفيف متطلبات المواصفات الموجودة في شكل مواصفات جديدة للدستور الغذائي إذ إنّ المستهلكين المحليين قد يعتبرون ذلك خفضاً في مستوى حمايتهم (أنظر الإطار 3 عن مادة Aflatoxin M1 السامة). ومن شأن تسريع اتخاذ القرارات في الدستور الغذائي الحد من هذه المشكلة لما فيه منفعة المصدرين في البلدان النامية.

85- ويرى التقييم أن الوقت قد حان للدستور الغذائي لتكثيف جهوده لوضع خطوط توجيهية للمستوى المقبول من حماية المستهلكين (وكانت مناقشات مبدئية قد جرت في لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، ثم توقفت المناقشات بعدها). واتّضح لنا أنّ الحكومات القطرية أعدت عدداً قليلاً من الخطوط التوجيهية في هذا الصدد. وإذا نجح الدستور الغذائي في إحراز تقدّم، ستكون البلدان في موقع أفضل يتيح لها الاستفادة بالكامل من الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لدى منظمة التجارة العالمية. وإنّ وجود خطوط توجيهية لتحديد المستويات المقبولة من الحماية، بعد أن يوافق عليها المسؤولون عن إدارة المخاطر، يساعد القائمين على تقدير المخاطر على إعطاء مشورة علمية مناسبة ومتسقة للجان الدستور الغذائي.

التوصية 6: يتعيّن على الدستور الغذائي، بدعم من مشورة الخبراء المستقلين المشتركة من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، تكثيف الجهود لوضع خطوط توجيهية لتحديد المستويات المقبولة من الحماية كي يستخدمها القائمون على تقدير المخاطر في إعطاء المشورة العلمية للجان وتقليص نطاق النزاعات في منظمة التجارة العالمية.

4-4 إصلاح الدستور الغذائي

86- كما أشرنا سابقاً، يعلّق أصحاب الشأن أهمية كبيرة على الدستور الغذائي، إنّ بسبب المواصفات التي يصدرها أو العملية التي تصدر من خلالها، لكن السرعة التي يتمّ فيها ذلك وقدرة البلدان النامية على المشاركة بفعالية وفائدة المواصفات مخيبة للآمال. كما أننا لسنا في صدد تصميم نظام جديد من لا شيء. وتوصيات التقييم ليست ثورية بل ترمي إلى تحسين عمل النظام الحالي.

4-4-1 مدى استقلالية الدستور الغذائي

87- مع أنّ مجموعة الثمانية رفضت في اجتماعها المنعقد في أوكيناوا (2000) اقتراحات إنشاء منظمة مستقلة، كانت هناك مخاوف إزاء محدودية تحكّم الدستور الغذائي بإدارته الخاصة وعملية اتخاذ القرارات فيه. وهذا ما جرى التعبير عنه في بعض الزيارات الميدانية، وأدى إلى بعض أسئلة الاستبيان التي أسفرت عن اقتراح 60 في المائة من الحكومات المجيبة على إعطاء الدستور الغذائي المزيد من الاستقلالية (سجّلت نقطة أعلى من النقطة المتوسطة على مقياس من 7 نقاط) مع أنّ 7 في المائة فقط أيدت إنشاء منظمة مستقلة تماماً. وقيل لنا إنّ مصداقية الدستور الغذائي تنبع من وجوده ضمن منظمتين، لا سيما في ما يتعلق بحماية الصحة من خلال ارتباطه المباشر بمنظمة الصحة العالمية. إلا أنّ 90 في المائة من الحكومات المجيبة أيدت فكرة ترك القرار النهائي للدستور الغذائي في إدارة برنامج عمله ضمن ميزانية متفق عليها (وهو ما تتولاه حالياً منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية). وتؤيد المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالمستهلكين والمنتجين وجهات النظر هذه. كما رأى 57 في المائة من الحكومات المجيبة أنه ينبغي "زيادة دور" هيئة الدستور الغذائي في تقديم اقتراحات بشأن الأولويات واقتراح برنامج العمل. ويؤيد التقييم وجهات النظر هذه.

التوصية 7: يجب أن يبقى الدستور الغذائي ضمن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لكن مع إعطائه قدرًا أكبر من الاستقلالية والسلطة والمسؤولية في مجال تحديد أولويات برنامجه الخاص وإدارته. ويتعيّن على الأجهزة الرئاسية في المنظمات تأييد برنامج عمل الدستور الغذائي العام وميزانيته كل سنتين.

4-4-2 العلاقات بالمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

88- تطرح قضية سلامة الأغذية في مختلف مراحل السلسلة الغذائية، إذ إنّ الصحة النباتية والحيوانية (بل وحتى علف الحيوانات) في مستوى الإنتاج الأولي قد تؤثر على سلامة الأغذية النهائية. (وأبلغ مثال على ذلك التهاب الدماغ الإسفنجي عند البقر والستيريا). وتستجيب على ما يبدو المنظمات الجديدة المعنية بسلامة الأغذية (مثل السلطات الأوروبية لسلامة الأغذية) لما يبدو أسلوباً مجزئاً فيما يتصل بسلامة الأغذية²⁸ من خلال تغطية السلسلة الغذائية بأكملها ضمن وكالة واحدة. ولعلّ إنشاء نظام دولي من الصفر قد يكون النهج الأصحّ حالياً، لكن نظراً إلى وجود قواعد قانونية متباينة للغاية في كل من الدستور الغذائي والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، فإنّ تعزيز فعالية التنسيق والتعاون هو نهج أكثر واقعية. وهذا ما يسهّل الاتصالات بين الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات كونهما توجدان ضمن منظمة الأغذية والزراعة ولم يلحظ فريق التقييم أي تداخل في صلاحياتهما.

89- ثمة فجوات في عملية وضع المواصفات لا يغطيها أي من الدستور الغذائي أو المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية. ومنها مثلاً مواصفات سلامة الأغذية بالنسبة إلى المخاطر التي تنقلها الأغذية الناجمة عن الحيوانات قبل ذبحها. وفي هذا الصدد، أصدرت مؤخراً لجنة المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية قراراً²⁹ توضح فيه مهام المكتب في مجال سلامة

²⁸ بيان David Byrne، المفوض الأوروبي لحماية الصحة والمستهلكين، في الجلسة الافتتاحية لاجتماع مجلس إدارة السلطات الأوروبية لسلامة الأغذية، 2002/9/18.
²⁹ القرار رقم 15، GS/FR، 70، باريس، مايو/أيار 2002.

الأغذية ("تقليل المخاطر التي تنقلها الأغذية على صحة الإنسان بفعل المخاطر الناجمة عن الحيوانات، بالتعاون مع الوكالات الدولية الملائمة"). ويشجّع القرار إنشاء و/أو توطيد العلاقات الرسمية وغير الرسمية مع الوكالات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأجهزتهما الفرعية، ومن ضمنها هيئة الدستور الغذائي. وقد أوصينا أعلاه بأن تعكس مهام الدستور الغذائي هذا.

90- وتجدر الإشارة إلى أنّ رئيس الدستور الغذائي ومدير عام المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية عقدا مؤخرًا مناقشات غير رسمية لتحديد وبحث أوجه التعاون المناسب كل في مجال اختصاصه. وتشمل الآليات المقترحة لتحسين التعاون الثنائي تبادل المعلومات؛ تبادل الاستفادة من خدمات الخبراء بين جماعات العمل والمؤتمرات ذات الصلة؛ وإجراء مسح لتيسير المقارنة بين مواصفات المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية/الدستور الغذائي في نفس الموضوعات. ولم يتم بعد إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاق غير الرسمي بين الطرفين. وقد جرى تحديد مجالات الاهتمام المشتركة التالية:

- تحليل المخاطر؛
- إصدار شهادات الاعتماد والصادرات للمنتجات من مصدر حيواني وكفاءة الإدارات المسؤولة عن إصدار الشهادات؛
- سلامة علف الحيوانات؛
- تفتيش المنتجات من مصدر حيواني بما في ذلك على مستوى المزرعة؛
- سلامة المنتجات من مصدر حيواني بالنسبة إلى مخلفات العقاقير البيطرية؛
- طرق المعالجة الحرارية للبن لتخفيض نسبة المواد الممرضة؛
- تطبيق التكنولوجيا الحيوية: اللقاحات، العقاقير البيطرية والاختبارات البيولوجية؛
- إمكانية تتبع المنتجات من مصدر حيواني.

التوصية 8: يتعيّن على الدستور الغذائي والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية تكثيف تعاونهما لتقليل تداخل الصلاحيات

إلى حدها الأدنى وتجنّب الفجوات في وضع المواصفات، بالإضافة إلى:

- (أ) يجب أن يحدد الدستور الغذائي والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية مخطط العمل وطرق التعاون المحددة في المستقبل القريب وإضفاء الطابع الرسمي عليها في مذكرة تفاهم؛
- (ب) إذا كان العمل يخدم مصلحة المنظمين، يجب القيام به من خلال فرق مهام مشتركة.

كما يجب الإبقاء على التعاون الوثيق المستمر بين الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

4-4-3 النتائج والتوصيات الخاصة بتنظيم الدستور الغذائي وإجراءاته

4-4-3-1 الهياكل الإدارية

91- اعتبر البعض، لا سيما في بعض البلدان المتقدمة التي شملتها الزيارات، أنه ينبغي إدارة الدستور الغذائي وكأنه مؤسسة أعمال - وأنه في الوقت الحالي يتسم ببيروقراطي زائدة ويفتقر إلى الاستراتيجية الكافية. وطالب البعض برئيس تنفيذي يعاونه مجلس مديرين. بينما اعتبر البعض الآخر أن هذا قد يخلق مشكلات فيما يتصل بالشفافية والشمولية والمساءلة لدى كافة الأعضاء.

92- وبرزت وجهة نظر مشتركة خلال الزيارات الميدانية، لا سيما من جانب البلدان ذات الدخل المرتفع، مفادها أن اقتصار اجتماعات هيئة الدستور الغذائي على عقد اجتماع واحد مرة كل سنتين يشكل عائقاً أساسياً أمام الإسراع في اتخاذ القرارات. وإذا ما أضفنا إلى ذلك سوء تسلسل اجتماعات اللجان (بما في ذلك تسلسل اجتماعات لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات، لإسداء المشورة العلمية من جانب الخبراء إلى لجان الدستور ذات الصلة)، تتبين حالات التأخير الطويل الملازم للنظام. وبرز في الاستبيان دعم كبير لعقد اجتماعات سنوية للهيئة - 80 في المائة من الحكومات المجيبة (100 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع و67 في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض، مع أن بعضها كانت قد أعربت عن تخوفها أثناء الزيارات الميدانية من عدم امتلاكها القدرة على المشاركة 80 في المائة من الحكومات المجيبة (100 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل و67 في المائة في البلدان في اجتماعات سنوية) وأيد 97 في المائة من المراقبين الفكرة.

93- وفي ذات الوقت ثمة شواغل حيال اللجنة التنفيذية الحالية. إذ يقال إنها أكبر من أن تكون جهاز إدارة استراتيجي وما زالت تفتقر إلى الشفافية الكافية (لا مراقبين فيها) وإلى التمثيل الكافي كي يسمح لها بدراسة المواصفات. واختلفت إجابات الاستبيان بشأن اللجنة التنفيذية - أيد 56 في المائة من البلدان، معظمها من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، إعطاء اللجنة التنفيذية سلطات أوسع لرصد عمل الدستور الغذائي وإدارته، بينما أيد 48 في المائة من البلدان (بما في ذلك أكثرية البلدان ذات الدخل المرتفع و77 في المائة من المراقبين) إلغاء اللجنة التنفيذية والاستعاضة عنها بمجلس تنفيذي. لكن المراقبين والبلدان ذات الدخل المرتفع اعترضت على انتخاب رئيس تنفيذي يتمتع بسلطات أوسع من سلطات الأمانة ويلعب دوراً قيادياً بارزاً.

94- ونحن نفسر اقتراحات إعطاء سلطات أوسع للجنة التنفيذية على أنها تعادل إنشاء مجلس تنفيذي.

التوصية 9: يجب الاستعاضة عن اللجنة التنفيذية بمجلس تنفيذي يجتمع كل ستة أشهر ويتحمل مسؤوليات استراتيجية وإدارية لكن لا يملك سلطة دراسة المواصفات. على أن تكون وظيفة المجلس تحسين سرعة العمل وكفاءته من خلال مساعدة الهيئة في التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية والرصد، بما في ذلك:

- إعداد خطة العمل والميزانية والخطة المتوسطة الأجل؛
- رفع توصيات لتحسين إجراءات الإدارة والعمل في الدستور الغذائي، بما في ذلك اللجان وفرق المهام التابعة له؛
- رصد واتخاذ التدابير الإصلاحية لتنفيذ برنامج العمل.

95- يمكن أن يتألف هذا المجلس من الرئيس ونواب الرئيس وممثل منتخب عن كل إقليم وأمين الدستور الغذائي. ومن شأن وجود ممثلين من كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، عوضاً عن المشاركة اللامحدودة المعمول بها حالياً، تنظيم الوضع الرسمي للمنظمتين الراعيتين في إطار إعطاء المزيد من الاستقلالية للدستور الغذائي. وقد وجّه الانتقاد للجنة التنفيذية لافتقارها إلى الشفافية بفعل رفض مشاركة المراقبين، مع حرصها على السماح بمشاركة عدد غير محدود من المراقبين في لجنة مصغرة. ويكون الحل لهذه المشكلة من خلال مشاركة محدودة للمراقبين.

التوصية 10: يجب أن يكون المجلس التنفيذي صغيراً وأن يشمل:

- اثنان أو ثلاثة مراقبين ممثلين عن المستهلكين والصناعة وربما المنتجين الأوليين؛
- مشاركة رسمية من أمين الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

96- يمكن زيادة السرعة والكفاءة والشمولية من خلال تفويض عدد من وظائف إدارة المواصفات من هيئة الدستور الغذائي إلى جهاز أصغر حجماً وأكثر ملاءمة. وهناك بالفعل اعتراف بأن الهيئة كبيرة جداً وغير عملية وتقتصر على العموميات بحيث تعجز عن تأدية هذه الوظيفة بالفعالية المطلوبة. ويشمل هذا إسداء المشورة للهيئة بشأن التخطيط الاستراتيجي لوضع المواصفات فضلاً عن:

- اقتراح أولويات تعديل المواصفات ووضعها؛
- دراسة اقتراحات لجان الدستور الغذائي بشأن وضع/تعديل المواصفات وعمل الدعم اللازم لإجراء تقدير مستقل للمخاطر؛
- إسداء المشورة حول إنشاء اللجان وحلّها واتخاذ قرار بإنشاء فريق مهام أولي، بما في ذلك فرق المهام الخاصة المشتركة بين اللجان (في المجالات الواقعة ضمن نطاق اختصاص أكثر من لجنة)؛
- رصد التقدم المحرز في وضع المواصفات وتقديم المشورة عما إذا كانت هناك حاجة إلى تدابير إصلاحية أو إلى إيقاف العمل بسبب عدم إحراز أي تقدم؛
- المساعدة على تحديد احتياجات البلدان النامية في مجال وضع مواصفات؛
- دراسة المواصفات التي تقترحها لجان الدستور الغذائي وإحالتها إلى هيئة الدستور الغذائي لقرارها أو إعادة إعدادها إلى اللجان للمزيد من التطوير.

97- وتقضي إحدى الخيارات بأن يؤدي المجلس التنفيذي هذه الوظائف. إلا أن الخبرة المطلوبة قد تستدعي صفات مختلفة عن تلك التي يتمتع بها الممثلون الذين يشاركون في المجلس التنفيذي. ويتولى هذه المهام في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي مجلس إدارة فني ولجنة معنية بالمعايير في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. ونظراً إلى التمثيل المحدود في المجلس التنفيذي المقترح ومسؤولياته في إدارة خطة العمل والميزانية، بإمكان لجنة معنية بإدارة المواصفات أن تتولى هذه الوظائف في الدستور الغذائي³⁰.

98- ويتعين على اللجنة عقد اجتماعات كما هو مطلوب، لكن مرة كل 12 شهراً على الأقل، وتضم تمثيلاً متوازناً بين كافة الأقاليم ومستويات تنمية وتكتلات اقتصادية فضلاً عن الأمين والممثلين المراقبين (الشركاء الآخرون من منظمات دولية ومنتجين وصناعة وتجارة ومستهلكين). وبإمكان العديد من الأعضاء تولي منصب الرئيس أو نائب الرئيس في الدستور الغذائي لإدارة عمل مختلف اللجان بفعالية. وقد يكون من اللازم إنشاء لجنة مؤلفة من 20-30 عضواً كي تؤدي وظائفها بأدنى كلفة ممكنة لكن بدرجة مقبولة من الشمولية، بما في ذلك التمثيل الإقليمي.

99- ومن ميزات وجود لجنة معنية بإدارة المواصفات منفصلة، تركيز برنامج اللجنة إلى حد كبير على المواصفات عوضاً عن تخصيص قدر أكبر من وقت المجلس التنفيذي لتأدية هذه الوظيفة، بما يمكن المجلس التنفيذي من التفرد للقضايا الاستراتيجية والمؤسسية والمتعلقة بخطة العمل عامة. وتستدعي كل من الوظيفتين مهارات مختلفة. ومن أوجه قصور اللجنة المعنية بإدارة المواصفات إنشاء لجنة جديدة مع ما يعني ذلك من تكاليف. لكن يمكن التعويض عن ذلك من خلال عقد اجتماعات الواحد تلو الآخر مباشرة واللجوء إلى العضوية المشتركة بين اللجان.

التوصية 11: يجب إيلاء اهتمام أكبر بكثير في الدستور الغذائي لوظيفة إدارة وضع المواصفات وتفويضها من الهيئة إلى جهاز أصغر. وفي هذا الصدد، ينبغي إنشاء لجنة معنية بإدارة المواصفات تؤدي المهام التي كان سيتعين على المجلس التنفيذي تأديتها لولا ذلك.

التوصية 12: من الأفضل أن تعقد هيئة الدستور الغذائي اجتماعات سنوية. لكن إذا أدى المجلس التنفيذي وربما أيضاً اللجنة المعنية بإدارة المواصفات وظائفهما بالكفاءة المطلوبة، قد يكون بالإمكان خفض التكاليف من خلال الاستمرار في عقد اجتماع واحد كل سنتين.

4-3-4 أمانة الدستور الغذائي

100- من المتفق عليه عامة أن أمانة الدستور الغذائي تعمل باجتهاد وفعالية وأنها موجهة نحو الأعضاء. وأعطى 74 في المائة من الحكومات المجيبة على الاستبيان علامة أعلى من المتوسط لفعالية الأمانة و47 في المائة علامة جيدة جداً، وقد أيد المراقبون بشدة وجهتي النظر. ودعم المجيبون فكرة تعزيز دور الأمانة في تحليل وتقديم اقتراحات للأولويات

³⁰ سأل الاستبيان هل يجب تأليف لجنة معنية بوضع المواصفات تتمتع بسلطة الموافقة على المواصفات بصورة مؤقتة. ردّ 48 في المائة فقط من المجيبين بنعم ولم يشر التقييم إلى أنه يتعين على اللجنة المعنية بوضع المواصفات الموافقة على المواصفات بصورة مؤقتة.

واقترح برنامج للعمل. أي هناك بعبارة أخرى دعم للرأي الوارد في القسم السابق من أنه يتعين على الأمانة دعم قيام مجلس تنفيذي أكثر توجهاً نحو الإدارة.

101- لكن هناك اتفاقاً عاماً على أن الأمانة مثقلة بالأعمال ولا تملك الموارد الكافية لدعم أنشطة الدستور الغذائي الحالية. ويزداد الوضع سوءاً مع الارتفاع المضطرب في حجم النشاط، فيما يعتبر البعض أنه لا توجد الخدمات الكافية لتأدية عدد من الوظائف، لا سيما:

- دعم التخطيط الاستراتيجي والبرمجة؛
- رصد عمل اللجان وتحليله ورفع التقارير عنه؛
- المشاركة النوعية في وضع المواصفات؛
- الاتصالات والمعلومات لتمكين الجميع من الاستفادة من عمل الدستور الغذائي.

102- ويمكن تيسير إدارة عمل الدستور الغذائي من خلال الطلب من الأمانة إصدار المزيد من الوثائق الموجهة نحو الإدارة في مجالات الخطط والميزانيات الوظيفية والرصد وتقارير تقدير النتائج لجميع أنشطة الدستور الغذائي بما في ذلك كل لجنة من اللجان.

103- وهناك اتفاق واسع النطاق على أن الأمانة تحتاج إلى المزيد من الموظفين من الفئات العليا لتأدية المهام الحالية، فضلاً عن تلك الجديدة المشار إليها أعلاه. لذا يجب أن يتمتع الأمين بخبرة إدارية واسعة وبخبرة أيضاً في شؤون سلامة الأغذية الدولية. واستنتاجنا هو أنه يتعدّر على الأرجح جذب الشخص المطلوب من الفئات العليا لتولي مسؤوليات برنامج عالمي هام جداً ما لم يكن من الفئة D2³¹. كما ينبغي بالإجمال تعيين موظفين من فئات أعلى بغية تقديم الدعم الكافي لجميع رؤساء لجان الدستور الغذائي.

التوصية 13: يجب أن يكون الدستور الغذائي قادراً على تأدية وظائف إدارية واستراتيجية وللاتصالات. وينبغي تعيين أحد كبار الموظفين أميناً تنفيذياً من أجل جذب الشخص المناسب لتولي القيادة التنفيذية والدعم في الدستور الغذائي وإدارة وتحفيز الأمانة بعد تعزيز أعمالها. كما يجب أن يكون موظفو الأمانة إجمالاً من فئات أعلى.

104- وجرى حتى الآن تعزيز دور أمانة الدستور الغذائي وطرق إعداد تقاريرها. ولم تكن أمانة الدستور الغذائي قبل يناير/كانون الثاني 2002 وحدة منفصلة تماماً داخل منظمة الأغذية والزراعة وكان أمين الدستور الغذائي أحد موظفي المنظمة، وله مسؤوليات أيضاً في عمل المنظمة على مواصفات الأغذية الأخرى. وزادت النظم المحاسبية في المنظمة من صعوبة رفع تقارير دقيقة إلى منظمة الصحة العالمية وإلى

³¹ الأمين الحالي من الفئة D1.

الهيئة بشأن استخدام الأموال. وباتت أمانة الدستور الغذائي الآن إدارة منفصلة ضمن قسم التغذية في منظمة الأغذية والزراعة وتتم التعيينات فيها على ضوء استعراض مشترك للمرشحين بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

التوصية 14: بإمكان الأمانة التوصل إلى الهوية المستقلة والمكانة المرموقة والسلطة التي ترغب بها من خلال تحويلها إلى وحدة منفصلة في منظمة الأغذية والزراعة بدلاً أن تبقى ضمن قسم التغذية³². على أن تواصل الأمانة رفع التقارير إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لكن وفق الخطط الموضوعة لإعطاء الدستور الغذائي المزيد من الاستقلالية، بينما يتم تعيين الأمين بالتشاور مع الدستور الغذائي.

105- ويجب أن يتولى المجلس التنفيذي إرشاد الأمين. ورغم التغييرات التي حدثت، ما زال الاعتقاد السائد هو أن الأمانة جهاز مرتبط إلى أبعد الحدود بمنظمة الأغذية والزراعة. ويبدأ التصدي لهذه الفكرة بأن يرفع الأمين تقارير أوضح إلى المنظمتين. كما اقترح أن تعزز الأمانة طبيعتها المشتركة إذا كانت منظمة الصحة العالمية المستخدم الحالي لقسم من الموظفين، وليس منظمة الأغذية والزراعة نيابة عن الوكالتين. ولها ميزات رمزية هامة مع أنه قد يكون معقداً من الناحية الإدارية. وسواء أتم اعتماد هذا النهج أم لا، تبقى الشفافية الشرط اللازم في وصف الوظائف والطبيعة المشتركة للتعيينات.

106- وتشعر الأمانة أحياناً بالإحباط لاضطرابها إلى الاستعانة بمقدّمي الخدمات في منظمة الأغذية والزراعة (18) في المائة من مجموع نفقات المنظمة على الطباعة مخصصة للدستور الغذائي و12 في المائة من تكاليف الترجمة) وهو أمر يحدّ أحياناً من سرعتها ومرونتها. وينبغي الحرص على إعطاء الأمانة استقلالية للتصرّف بمواردها وتفويض العمل إلى الخارج إذا اعتبرت أنّ ذلك من شأنه زيادة المردودية التكاليفية والسرعة والفعالية، لا سيما في الاجتماعات المنعقدة خارج روما.

107- أخيراً، مع أنّ توزيع بعض المهمات قد يساعد على تحقيق وفورات نتيجة زيادة الكفاءة، فإنّ اتساع دور الدستور الغذائي يستدعي تخصيص موارد أكبر للأمانة. ويمكن تحقيق ذلك جزئياً من خلال انتداب كبار الموظفين من بلدان أخرى (شرط أن يوضعوا تحت التصرف لفترة كافية - سنتين على الأقل - إذا أريد لهم أن يساهموا مساهمة كبيرة في العمل). وقد نجح هذا النهج على ما يبدو في أوروبا وعاد بالنفع على المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء بفضل الخبرة والمهارات الجديدة التي اكتسبها الموظفون وأحضروها معهم بعد انتهاء فترة انتدابهم.

التوصية 15: يجب إعطاء الأولوية لتخصيص قدر أكبر من الموارد البشرية والمالية في أمانة الدستور الغذائي كي تتمكن من تأدية وظائفها الموجودة حالياً وتلبية الطلب المتزايد.

³² الموظفون في أقسام منظمة الأغذية والزراعة هم أيضاً ما دون الفئة D2.

4-3-3-4 لجان الموضوعات العامة ولجان السلع

108 - لقد تغير دور اللجان خلال الأربعين عاما الماضية، فازدادت أهمية لجان الموضوعات العامة (اللجان الأفقية) بينما حُلَّت بعض اللجان أو تحولت الى أفرقة مهام. ولم يدقق هذا التقييم النظر في هياكل اللجان فرادى ولا في أعمالها رغم أن عدم وضوح الأعمال وتضاربها بات أمرا معروفا في بعض الحالات (امكانية التتبع والمعادلة على سبيل المثال).

109 - وتمشيا مع الأولويات المقترحة لوضع مواصفات الدستور الغذائي (أولا الصحة وثانيا سلع البلدان النامية وثالثا سلع البلدان المتقدمة)، ورابعا، التوسيم غير المتعلق بالصحة، فان اللجان الأفقية (لجان الموضوعات العامة) ولجان السلع (الرأسية) التي تقوم ببعض المهام الأفقية، مثل الأسماك، ينبغي أن تستمر دون سواها. أما الأعمال الأخرى المتعلقة بالسلع والتي يعتقد أنها مهمة بالقدر الكافي، فينبغي أن يستند أمرها الى أفرقة مهام يخصص لها زمن محدد وتنشأ لدراسة مسائل يتم تحديدها بوضوح. وفي المسائل التي تقتضى معالجتها اشراك عدد من اللجان، فان انشاء فريق مهام مخصص مشترك بين اللجان، سيقفل من احتمالات التضارب ويزيد العمل في وضع المواصفات كفاءة.

110 - وينبغي أن تصبح اللجان وجداول أعمال كل اجتماع أكثر تخصصا حتى لا تكون البلدان بحاجة الى ارسال وفود يمكنها أن تنظر في اجتماع واحد مسائل تتعلق بمواصفات السلع والتوسيم ومختلف جوانب تحليل المخاطر الصحية. ومن شأن ذلك أن يحقق أيضا درجة أعلى من الكفاءة حيث أن الوفود لن تشغل نفسها بمسائل هي غير مؤهلة للنظر فيها ولن تعرقل المناقشات بشأن مسائل لا علاقة لها بالصحة وبالمواصفات المتعلقة بالصحة. كما أن ذلك سيقفل، بل قد يستبعد كليا، احتمالات التناقض في المواصفات بين اللجان الأفقية واللجان الرأسية. وقد أشار ثمانون في المائة من الحكومات التي أجابت على الاستبيان الى أن ازالة أوجه التناقض هذه ينبغي أن تحظى بدرجة عالية جدا من الأهمية في عمل الدستور الغذائي في المستقبل.

التوصية 16: ينبغي على الدستور الغذائي اجراء استعراض يتضمن دراسة تفصيلية لأعمال لجان الموضوعات العامة ولجان السلع، يقوم بها استشاريون وذلك في أقرب وقت مستطاع، على أن يجري هذا الاستعراض بعد ذلك وفق جدول زمني محدد، بغية الترشيد حسب مقتضى الحال. ويتعين أن يدرس الاستعراض المسائل التالية على وجه التخصيص:

• الاختصاصات الحالية للجان بغية ترشيدها؛

• أية حاجة لاعادة توزيع المهام والمسؤوليات بين اللجان؛

• أية حاجة لتقسيم اللجان.

وأيضا مايلي:

(أ) ينبغي أن تضطلع بالأعمال المتعلقة بالسلع أفرقة مهام يوضع لها اطار زمني محدد؛

(ب) لا تنشأ أية لجنة جديدة حتى في مجال عمل أفقى حتى يثبت فريق مهام فرص التقدم والحاجة الى

مواصلة العمل؛

(ج) تقليل معالجة المسائل الصحية في لجان السلع الى الحد الأدنى اللازم على أن تعالج هذه المسائل، قدر

المستطاع، من خلال فريق مهام مع اللجنة الأفقية المعنية.

4-3-4-4 الهيكل الاقليمي للدستور الغذائي واللجان الاقليمية

111 - تحظى اللجان الاقليمية بالترحيب كما أن مشاركة البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط في اجتماعات لجان التنسيق الاقليمية أعلى كثيرا من درجة الحضور في الهيئة نفسها، وتشارك بعض البلدان في اجتماعات الدستور الغذائي على المستوى الاقليمي فحسب. بيد أنه من الواضح أن ثمة ما يدعو الى إدخال تحسينات على هذا المجال من مجالات الدستور الغذائي، حتى تتمكن حكومات البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية من الاسهام بقدر أكبر من الفعالية في الدستور الغذائي.

112 - وتتضمن الأهداف الأساسية للجان الاقليمية وضع المواصفات الاقليمية، بيد أن هذه المواصفات أصبحت أقل جدوى في أعقاب جولة أوروغواي. ورغم أن المواصفات الاقليمية لم تعد ملائمة، فإن مدى شمول الدستور الغذائي وفائدته سيزدادان اذا كانت اللجان الاقليمية نقطة بداية لوضع المواصفات ذات الأهمية الخاصة والبعده الدولي التي تكتسى أهمية خاصة في نظر البلدان النامية.

113 - وكثيرا ما تيسر الاجتماعات الاقليمية أنشطة بناء القدرات (على سبيل المثال عقد حلقات عمل من قبل البلد المضيف بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية قبل الاجتماعات مباشرة). وإذا كان للدستور الغذائي أن يسدى النصح لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن أولويات بناء القدرات (وهو ما ينبغي أن يفعله في رأينا)، فسيكون من المفيد أن تنظر اجتماعات اللجان في هذه المسألة. ولكن تحقيق ذلك يستدعي قدرا أكبر من التركيز على المسائل الاقليمية.

114 - بيد أنه قد تم تحديد بعض المشكلات التي تكتنف فعالية اللجان الاقليمية. فكثيرا ما تفتقر هذه اللجان الى أهداف واضحة فضلا عما يلي:

- تبدو بعض المناطق مفرطة في الكبر وشديدة التباين بحيث لا تتوافر فيها فرص حقيقية للعمل المشترك (أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنظمة البحر الكاريبي، وأوروبا بدرجة أقل)؛
- لا توجد موارد كافية تمكن الممثلين والمنسقين الاقليميين من العمل في الفترات التي تتخلل الاجتماعات الاقليمية؛
- ثمة حاجة الى حشد مزيد من الدعم لمبادرات المناطق النامية من خلال الدستور الغذائي .

التوصية 17: ينبغي على الدستور الغذائي اجراء استعراض لاختصاصات اللجان الاقليمية وأعمالها وذلك خلال العامين المقبلين.

115 - ولدى اجراء هذا الاستعراض ينبغي أخذ ما يلي فى الحسبان :

- اذا كان وجود جميع اللجان الاقليمية الحالية له ما يبرره (مع توسيع الاتحاد الأوروبى)؛
- توضيح أهداف هذه اللجان واختصاصاتها (قد لا تقتضى الحاجة توحيدها بالنسبة لمجموعات البلدان المتقدمة والبلدان النامية)؛
- انشاء هيكل اقليمي فرعى مرن (مخصص) داخل الأقاليم يركز على مجموعات اقتصادية وجغرافية متناسقة بما فى ذلك المنظمات الاقتصادية مثل السوق المشتركة الجنوبية فى أمريكا اللاتينية والجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي. ومن شأن ذلك أن يشجع الاضطلاع بقدر أكبر من العمل المشترك لمعالجة المشكلات المشتركة وأن يتيح قدرا أكبر من المشاركة فى الاجتماعات المحلية؛
- الجمع بين دورى الممثل الاقليمي والمنسق الاقليمي، بحيث يمثل هذا الشخص الاقليم فى المجلس التنفيذى (أنظر أعلاه). وسيكون الممثل/المنسق أميناً للجنة الاقليمية. وحين ينتمى هذا الشخص الى بلد نام، فان على الدستور الغذائى أن يستكشف السبل الكفيلة بتمويل النفقات اللازمة للاضطلاع بأنشطة التنسيق والترويج؛
- فى المناطق النامية، اجراء مناقشات منتظمة بشأن بناء القدرات والتوسع فى الجمع بين الاجتماعات وحلقات الدراسة والاحاطات الاعلامية بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة وبحمية المستهلكين المحليين.

وينبغى النظر فى هذه المقترحات جنبا الى جنب مع المقترحات المحددة الواردة أدناه والرامية الى تحسين اتخاذ القرارات والقائمة أيضا باسماص الصوت الاقليمي والاقليمى الفرعى فى اجتماعات لجنة الدستور الغذائى.

4-3-5 تحديد اجراءات عمل اللجان وفرق المهام بقدر أكبر من الوضوح

116 - تتعلق كثير من التعليقات والانتقادات الموجهة الى الدستور الغذائى التى سمعناها أثناء الزيارات القطرية بهذه المسائل. وفى رأينا سيشكل توزيع العمل بصورة أوضح بين اللجان الأفقية والرأسية خطوة الى الأمام فى تقليل التضارب بين هذه اللجان، وتبسيط استخدام الموارد الشحيحة على نحو أكثر فعالية. بيد أنه لابد من بذل مزيد من الجهود لتسريع وتيرة عمل اللجان مع السعى فى الوقت ذاته الى أن تشمل البلدان النامية. وينبغى أن يتحقق ذلك من خلال التمييز بصورة أكثر وضوحا بين مهام تقدير المخاطر ومهام ادارة المخاطر التى تتداخل فى اللجان فى بعض الأحيان مبطنة وتيرة العمل ومضفية عليه طابعا سياسيا؛ وبمزيد من الأعمال أثناء الفترات المتخللة لدورات اللجان (ومن ثم تقليل أعمال صياغة المواصفات وتنقيحها أثناء الاجتماعات)؛ وبلاستعانة بالاستشاريين/الميسرين لإجراء مشاورات موسعة للمضى قدما بالعمل فيما بين الدورات.

117 - وينبغى أيضا أن يكون وضع المواصفات محددًا زمنيًا، اذ يحبذ 77 فى المائة من البلدان التى أجابت على الاستبيان و86 فى المائة من المراقبين (ومن بينهم المستهلكون)، وضع أطر زمنية لجميع الأعمال. ويطبق هذا النهج فعلا فى تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل ونحن نؤيد هذا الرأى تأييدا تاما.

التوصية 18: ينبغي أن تكون جميع أعمال اللجان وفرق المهام محددة زمنياً. ويقترح ألا يتجاوز العمل فى أي مواصفة من المواصفات خمس سنوات قبل أن تقرر الهيئة ما اذا كان الاستمرار فى العمل له ما يبرره.

118 - توضيح التمييز بين تقدير المخاطر وإدارة المخاطر: ظلت هيئة الدستور الغذائى ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تواصل السعى لجعل هذا التمييز أكثر وضوحاً. ونقترح تقسيماً إضافياً أكثر وضوحاً لتقدير المخاطر (المشورة العلمية المقدمة من لجان الخبراء ومن المشاورات) وإدارة المخاطر (عمل لجان الدستور الغذائى) من شأنه أن يبسط عمل لجان الدستور الغذائى. وفى رأينا تعزى كثير من حالات التأخير فى أعمال اللجان الى مناقشة المسائل المتعلقة بتقدير المخاطر فى لجان الدستور الغذائى (حيث تستخدم حجج شبه علمية لتبرير مواقف مبعثها اهتمامات أخرى). ويتمثل مقترحنا الوارد فى الجزء الخاص بمشورة الخبراء فى أن تضع لجان الخبراء والمشاورات حدوداً قصوى واضحة للمخلفات والمتحصلات اليومية المقبولة وأن تقدم خيارات بديلة بشأن إدارة المخاطر حسبما يطلبه المسؤولون عن إدارة المخاطر.

119 - وإذا تمكن الدستور الغذائى من وضع الاجراءات اللازمة لتحديد المستويات المقبولة من الحماية، فإن النصائح العلمية المقدمة الى مختلف اللجان ستكون منسجمة من حيث مستوى حماية المستهلك الذى تنطوى عليه. وعندئذ ستناقش لجان الدستور الغذائى الخيارات المتعلقة بالادارة. وينبغي أن يتم تبرير أى ابتعاد عن النصائح العلمية فيما يتعلق بالمخاطر الصحية تبريراً واضحاً وشفافاً استناداً الى عوامل أخرى مشروعة، كما أن أى اعتراض على النصائح العلمية سيؤدى الى إعادة المسائل المعنية الى لجان الخبراء/المشاورات بدلاً من مناقشتها من قبل غير الخبراء فى الوقت المخصص للجنة الدستور الغذائى. والتواصل الفعال (والثقة) بين المسؤولين عن إدارة المخاطر والمسؤولين عن تقديرها يشكلان عاملاً حيوياً فى نجاح هذه المقترحات.

120 - ويكتسى هذا الأمر أهمية خاصة بسبب ازدياد الطلبات على المسؤولين عن إدارة المخاطر الذين يطلب اليهم تقييم تكاليف أى خيار لإدارة المخاطر وتحديد الفوائد الناجمة عنه. وفى بعض الأحيان تكون التكاليف اقتصادية أو سياسية ولكنها قد تنطوى، فى أحيان أخرى، على المفاضلة بين مخاطر بديلة مثلما قد يحدث عندما يؤدى مستوى معين من الحماية من المخاطر الى تقليل توافر غذاء ذو أهمية تغذوية عالية لسكان منطقة ما أو لشريحة منهم أو يجعل ذلك الغذاء بمنأى عن متناولهم.

التوصية 19: ينبغي أن يواصل الدستور الغذائى العمل الدؤوب للتمييز بوضوح بين وظائف إدارة المخاطر ووظائف تقدير المخاطر وذلك تحقيقاً للشفافية ولجدوى النصائح العلمية والاسراع باتخاذ القرارات.

121 - زيادة العمل فيما بين دورات اللجان بدرجة كبيرة: تعد مواصفات الدستور الغذائى الى حد كبير فى اللجان فى الوقت الراهن. وتحبذ 90 فى المائة من الحكومات التى أجابت على الاستبيان و97 فى المائة من المراقبين التوسع فى الاستعانة بالخبراء لاستشارة الأعضاء على نطاق واسع بشأن وضع المواصفات. ويكمن دور هؤلاء الميسرين من الخبراء

المستقلين فى احراز تقدم فى العمل فيما بين الاجتماعات. ويتمثل القسط الرئيسى من مهمتهم فى فهم الآراء المخالفة، بما فى ذلك جميع التعليقات المكتوبة، وتيسير التوصل الى توافق فى الآراء. وقد تتحقق من ذلك فوائد جمة من حيث كفاءة قدر أكبر من الشمول والاسراع بوتيرة العمل شريطة أن تسند الى الميسرين بوضوح مهمة استشارة الأعضاء على نطاق واسع وتنظيم حلقات عمل محلية صغيرة عند الاقتضاء.

122 - وقد تكون الاستعانة بجماعات العمل فيما بين الدورات، ولاسيما جماعات العمل التى تستخدم وسائل الكترونية، مفيدة أيضا بشرط أن تكون قائمة على التمثيل التام. وتشير استبيانات البلدان المضيفة الى أن قسما قليلا من تكاليف اللجان يخصص لأعمال تتم فيما بين الدورات. ونحن نرى أن زيادة هذا العمل بين الدورات سيمكن من اتخاذ القرارات بسرعة أكثر. وهناك دروس مهمة يمكن استخلاصها من العمل على اعداد مواصفات تقدير المخاطر الصحية الناجمة عن الكائنات المحورة وراثيا (أنظر الاطار رقم 2). بيد أن الاستعانة بالميسرين الذين يقومون باستشارات واسعة النطاق وينظمون حلقات عمل محلية أفضل بصفة عامة من جماعات العمل فيما بين الدورات؛ إذ أن بوسعهم أن يمثلوا آراء جميع الأعضاء بصفة أكثر اكتمالا.

123 - وينبغى اصدار توجيهات الى الاستشاريين الخبراء والميسرين وجماعات العمل تدعوهم الى مراعاة التعليقات المكتوبة مراعاة تامة. وتتركز الشكاوى الشائعة جدا أثناء الزيارات القطرية، لاسيما من الحكومة وقطاع الصناعة، على اهمال التعليقات المكتوبة التى استغرق اعدادها وقتا طويلا. واذا لم يكن مصير التعليق المكتوب الاهمال التام، فانه عادة ما يحظى بقدر ضئيل من الاهتمام اذا لم يكن هناك من يدافع عنه فى اجتماع اللجنة. وهناك شكوى أخرى تتمثل فى أن التعليقات المكتوبة كثيرا ما تطرح أثناء الاجتماعات. ومن رأينا أن التعليقات المكتوبة ينبغى أن تتقيد بموعد نهائى محدد قبل اجتماع اللجنة حتى تحظى باهتمام جدي وأن تعد بشكل يمكن الميسرين من مراعاتها أثناء اعادة الصياغة وأن تكون موجزة بالقدر الكافى حتى يمكن تلاوتها أثناء الاجتماعات.

124 - وينبغى أن تتحمل البلدان المضيفة تكاليف الاستشاريين/الميسرين. ويمكن تغطية بعض التكاليف بالتوسع فى الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية التى لها دراية لاعداد مشروعات المواصفات. ويبدو أن المنظمات غير الحكومية على استعداد للمساهمة فى اعداد المواصفات الأولية وبوسعها أن تقدم فى هذا الصدد دراية فنية ثمينة.

125 - ونتيجة لهذه التوصيات، فان الصياغة الفعلية للمواصفات فى دورات اللجان ينبغى أن تتوقف بصفة عامة. وينبغى أن يستعان فى حالات اعادة الصياغة البسيطة من حين الى آخر بالتقانات الحديثة بما فى ذلك الشاشات التى تتضمن نصوصا. ومن الوسائل الكفيلة بأن تحظى البنود ذات الأولوية القصوى (على النحو الذى تحدده لجنة ادارة المواصفات أو المجلس التنفيذى) بالدراسة فى الاجتماع التأكد من أن ينظر جدول الاجتماع فى البنود حسب ترتيبها من حيث الأولوية³³.

³³ للجنة الدستور الغذائى المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة تجربة فى اعداد جدول الأعمال على هذا النحو.

التوصية 20: ينبغي أن تنتقل بؤرة التركيز في الدستور الغذائي من كتابة المواصفات في الاجتماعات الى وضع المواصفات من خلال عملية تشاورية تجرى فيما بين الاجتماعات. وينبغي الاستفادة بقدر أكبر من الاستشاريين/الميسرين لدفع العملية قدما فيما بين الدورات على أن تتحمل البلدان المضيفة التكاليف. فضلا عن الاسراع بوتيرة العمل، سيتم ضمان قدر أكبر من الشمول باجراء مشاورات كاملة تتضمن عقد حلقات عمل محلية عند الاقتضاء و:

- ينبغي مراعاة التعليقات المكتوبة مراعاة تامة؛
- في الحالات التي تتم فيها الاستعانة بجماعات العمل فيما بين الدورات، ينبغي أن تكون الاجتماعات بالوسائل الالكترونية عوضا عن عقد اجتماعات تقليدية لا تشمل كل المشاركين المحتملين؛
- ينبغي الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية ذات الدراية في وضع المواصفات الأولية.

التوصية 21: تقارير الاجتماعات – رغم أن الدستور الغذائي يتسم بدرجة عالية من الفعالية في اعداد تقارير الاجتماعات الكاملة والموافقة عليها قبل نهاية الاجتماعات، فانه ينبغي تعزيز التوجه نحو تقارير الاجتماعات ذات الصبغة العملية التي تركز على القرارات لا على النقاش. وتيسر هذه التقارير التوجه نحو المهام وتوفر من زمن الاجتماعات وقتا يخصص لأغراض أكثر فائدة من كتابة التقارير.

126 – رئاسة اللجان: قيل لنا في مرات عديدة أثناء الزيارات القطرية أن الصفات التي يتمتع بها رئيس اللجنة تشكل عاملا حاسما في أدائها لأعمالها بكفاءة. وكان رؤساء بعض اللجان موضع اشادة بينما تعرض بعض آخر للنقد. ورغم أن الواقعية تعني أن البلد المضيف سيظل صاحب القرار النهائي بشأن رئاسة اللجان، فان وجود معايير صريحة لاختيار رؤساء اللجان ستكون مفيدة وينبغي أن يتولى الدستور الغذائي اعداد هذه المواصفات (توافق 80.5 في المائة من الحكومات التي أجابت على الاستبيان على ذلك). كما ينبغي أن يوافق المجلس التنفيذي رسميا على الرؤساء الجدد. وعلى الدستور الغذائي أن يصدر كتيب ارشادي للرئيس وأن يستكمله بانتظام. وسيكون من المفيد عقد حلقات دراسية لرؤساء اللجان يتبادلون فيها الآراء ويتعلمون من بعضهم بعضا ومن الميسرين مقومات الممارسات الحسنة للاجتماعات بما في ذلك حسن ادارة الوقت.

127 – وينبغي أن يكون لأمانة الدستور الغذائي دور أوضح في دعم الرئيس³⁴ لا في مضمار الاجراءات فحسب، بل ومن حيث الجوهر والممارسة أيضا، بما في ذلك معالجة المسائل وكيفية احراز التقدم وذلك في الاحاطة التي تقدم الى الرؤساء قبل الدورة. وسيصبح تحقيق ذلك أسهل اذا تمكنت الأمانة من الاستعانة باناس أرفع درجة على غرار ما نقترحه واذا لم تتول أمانة الدستور الغذائي على الدوام المسؤولية الأولى عن صياغة التقارير في الحالات التي تتوافر فيها القدرات المحلية للقيام بذلك.

تحبذ 84 في المائة من الحكومات التي أجابت على الاستبيان "أن تقوم الأمانة بتقديم دعم أكثر فعالية الى الرؤساء في ادارة الاجتماعات".

34

128 - وقد شرعت لجنة الفواكه والخضرة الطازجة فى الاستعانة باستمارات لتقييم الاجتماعات تتضمن أداء رئيس الاجتماع وسيكون من المفيد تعميم هذه الاستمارة على جميع اللجان باستخدام نموذج موحد وإبلاغ النتائج المحققة الى الهيئة أو الى الجهاز الفرعى الذى تحدده.

التوصية 22: سعياً لتحسين أداء رؤساء اللجان وكفالة قدر أكبر من الانسجام بينهم، ينبغي اعداد معايير واضحة لاختيار هؤلاء الرؤساء، كما ينبغي أن يوافق المجلس التنفيذى عليهم. وينبغي أن يحظى تدريب رؤساء اللجان وتقييم أعمالهم بمزيد من الاهتمام، والاعتراف التام بالدور الواضح الذى تنهض به أمانة الدستور الغذائى فى دعم فعالية الرؤساء.

129 - الوفود المبتعثة الى الاجتماعات: يعتمد الدستور الغذائى على الحكومات الأعضاء فى ارسال وفود مستنيرة وملائمة لاجتماعات اللجان. وتوحى التعليقات الواردة فى الاستبيان والدعوة الى التعليقات بأن وفودا حكومية كان يرأسها فى بعض الأحيان ممثلون لمنظمات غير حكومية يدافعون عن مصالح خاصة مما قد يعرقل أعمال اللجنة. ولا يستطيع الدستور الغذائى المساس بحقوق دول ذات سيادة، بيد أن بوسعه أن يتخذ خطوات ليتثبت بدقة من وثائق التفويض ويصدر خطوطاً توجيهية تقضى بأن يمثل رؤساء الوفود الحكومات الأعضاء بصورة رسمية واضحة.

4-3-6 الخطوات الاجرائية

130 - تؤيد 59 فى المائة من الحكومات التى أجابت على الاستبيان تبسيط خطوات الاجراءات وعرض جميع المواصفات على الهيئة للموافقة النهائية عليها فى الخطوة 5. بيد أنه فى اطار هذه الاستجابة العامة الايجابية، تعترض البلدان المرتفعة الدخل بدرجة طفيفة (58 فى المائة) وكذلك المراقبون (رغم أن المستهلكين قد أبدوا تأييدهم). ونعتقد أن الاشتراط الواضح بأن تقوم اللجنة التى تعد النص باجراء مشاورات مكتوبة واسعة النطاق (أنظر أعلاه) قد يقلل المخاوف من التأثيرات السلبية الناجمة عن الاجراءات المعجلة لاتخاذ القرارات على أساس التشاور (وهى مخاوف أبدتها بعض البلدان).

131 - ويقترن بهذا الاقتراح اشتراط ألا تخول الى الهيئة سلطة تغيير المواصفة عند الخطوة 5. وبعد أن تفرغ اللجنة من النظر فى المواصفة المقترحة، تحال الى اللجنة المكلفة بإدارة المواصفات للنظر فيها بصورة نهائية (يتضمن ذلك الاستعراض الذى استعانت الأمانة فى اعداده بمحام، وذلك لأغراض منظمة التجارة العالمية). ومن المرجح أن يحدث ذلك للجان على اكمال عملية التفاوض قبل عرض المواصفة على الهيئة دون أن يمنع الهيئة من احالة المواصفة مرة أخرى الى اللجنة لمزيد من العمل فيها. (أنظر الشكل 4).

التوصية 23: ينبغي تبسيط الاجراءات الحالية المكونة من ثمانى خطوات لتتكون من خمس خطوات لجميع المواصفات. ولا يجوز للهيئة أن تعدل المواصفة عند الخطوة 5، بل عليها:

- اعتماد المواصفة؛
- احالة المواصفة الى اللجنة للنظر فى ادخال بعض التغييرات؛
- الغاء المواصفة أو تعليق العمل فيها.

7-3-4-4 التوصل الى توافق فى الآراء واتخاذ القرارات

132 - يعتبر الدستور الغذائى السعى الحثيث الى بناء القدرات أمرا بالغ الأهمية لاضفاء المشروعية على ما يضعه من مواصفات. وترى الحكومات والمراقبون من غير المستهلكين أن الدستور الغذائى قد حالفه النجاح فيما يتعلق بقدرته على التوصل الى قاعدة عريضة من توافق فى الآراء على الصعيد الدولى. وفى حقيقة الأمر أدى اللجوء فى بعض الحالات الى الأغلبية البسيطة من أصوات الوفود الحاضرة لاعتماد المواصفات الى أكثر قرارات الدستور الغذائى اثارة للجدل، نظرا الى ضآلة الأغلبية التى أقرت المواصفات³⁵. وقد عارضت أغلبية الحكومات المجيبة على الاستبيان (62 فى المائة) التوسع فى استخدام التصويت أثناء المناقشة للاسراع بوتيرة العمل رغم أن 74 فى المائة من المراقبين قد أيدوا اللجوء الى التصويت وان كان المستهلكون قد أبدوا اعتراضهم عليه. وقد أشرنا آنفا الى أن الدستور الغذائى ليس لديه تعريف لتوافق الآراء، وأن ذلك قد يعنى أن الحرص على تطبيق هذا المبدأ قد يعرقل العمل بسبب التحفظات التى يبديها عدد قليل من البلدان، بينما قد يتمكن رئيس جريء من اقرار "قرار" يحظى بالكاد بتأييد الأغلبية. وقد أبدى كثير ممن استطلعنا آراءهم تأييدهم لوضع تعريف أكثر وضوحا لتوافق الآراء من قبل الدستور الغذائى. وقد لاحظنا أن لجنة المبادئ العامة التابعة للدستور قد اقترحت تضمين خطوط توجيهية عن أفضل الممارسات فى دليل الاجراءات.

133 - وقد أقرت الأجهزة الدولية الأخرى لوضع المواصفات طائفة واسعة النطاق من التعريفات البديلة لتوافق الآراء واجراءات اتخاذ القرارات اذا لم يتحقق التوافق فى الآراء. فالمنظمة الدولية للتوحيد القياسى تستخدم نظام التصويت البريدى على القرارات التى يقتضى اعتمادها أغلبية تصل الى 75 فى المائة، بينما تستدعى الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أغلبية تتكون من ثلثى الأعضاء الحاضرين لاقرار أحد المواصفات، فى حين لا تلجأ المنظمة العالمية لصحة الحيوان الى اجراءات التصويت ولكنه يعرف توافق الآراء باعتراض ما لا يزيد عن 10 أعضاء. وتنص قواعد الدستور الغذائى على أن اقرار مواصفة ما يتطلب الأغلبية البسيطة للحاضرين فى اجتماع الهيئة، ولكن هذا الاجراء قلما يستعمل. ومن أكبر مشكلات التصويت أثناء الاجتماعات استبعاد الذين يتعذر عليهم حضور الاجتماع وأغلبهم من البلدان النامية. وأية محاولة لوضع اجراءات جديدة ينبغى أن تكفل حضور من يريدون أن يفعلوا ذلك³⁶ (ويمكن أن يكون حساب الأمانة التابع للدستور الغذائى مفيدا فى هذا الصدد - أنظر الجزء 6-7-3 أدناه) أو تيسير مشاركتهم بوسيلة أخرى.

134 - ونوصى بأن يضع الدستور الغذائى خطوطا توجيهية واضحة بشأن معنى توافق الآراء واتخاذ القرارات عندما لا يتحقق التوافق فى الآراء. وعند وضع الخطوط التوجيهية، فمن اللازم ألا يغيب عن البال أن ثمة فرصة للمفاضلة بين اتخاذ القرارات بسرعة للمضى قدما فى الأعمال واعتماد المواصفات وبين تحقيق شرط الشمول فى اتخاذ القرارات.

³⁵ الهرمونات فى لحوم البقر والمياه المعدنية.

³⁶ هنسون - ورقة مقدمة الى فريق الخبراء.

135 - ونوصى بتعريف توافق الآراء على النحو التالي: "عدم ابداء اعتراض رسمى من أكثر من عضو واحد فى الاجتماع" (مما يجنب تعطيل العمل من قبل مندوب واحد). ومن المحبذ أن تتخذ القرارات بتوافق الآراء كلما أمكن ذلك وينبغى تزويد رؤساء اللجان بتوجيهات تدعوهم الى بذل قصارى جهدهم للتوصل لتوافق الآراء. وسيكون التوصل الى توافق الآراء من المهام الرئيسية الموكلة الى الميسرين فيما بين الاجتماعات. وبازدياد أعمال اللجان فيما بين الدورات وبعد اجراء مشاورات واسعة النطاق، يتضاءل الاحتمال بأن تعرض على أعضاء الوفود مواصفات عدلت فى اللجنة لا يكون بوسعهم الموافقة عليها؛ اذ يتعذر عليهم استشارة حكوماتهم للتثبت من مدى قبول المواصفة المقترحة المعدلة.

136 - واذا لم يتحقق توافق الآراء على الوجه الذى تم تحديده بعد جميع المحاولات، فان على رؤساء اللجان أن يقدرُوا فرص التوصل الى توافق الآراء (اذ أن التصويت فى دورات اللجان عادة ما يكون مدعاة للفرقة ونحن نوصى بالابتعاد عنه). واذا كان التوصل الى توافق الآراء فى الاجتماع بعيد المنال، فينبغى استبعاد المواصفة المعنية. أما اذا كان الاجتماع على وشك التوصل الى توافق فى الآراء، فيمكن إحالة المواصفة الى الهيئة عند الخطوة 5 (بواسطة المجلس التنفيذى أو لجنة ادارة المواصفات) لاتخاذ قرار بشأنها مع توضيح درجة الاختلاف عليها. وكاجراء بديل يمكن اللجوء الى استطلاع الآراء عن طريق الاقتراع لنقل المواصفة الى الخطوة 5. وعوضاً عن اللجوء الى تصويت من يحضرون دورة اللجنة، فاننا نقترح أن يتم عقب اجتماع اللجنة استطلاع الآراء عن طريق البريد بشأن احالة مشروع المواصفة الى الهيئة. ويمكن اشتراط تأييد أغلبية من يجيبون على الاستطلاع فى المنطقة أو أغلبية الثلثين بصفة عامة. ومن شأن الاقتراع بواسطة وسيلة من وسائل البريد (قد تكون وسيلة الكترونية³⁷) مع اتاحة وقت معقول، للرد أن يتيح الفرصة لمشاركة جميع الأعضاء. وسيحقق اتباع هذا النهج اشراك جميع الذين يتعذر عليهم الحضور ويعزز مشروعية المواصفة النهائية³⁸. كما أن مواصفة مقترحة تخضع لهذا الاختبار قبل أن تحال الى الهيئة ستحظى بالموافقة بعد مناقشات أقصر كثيراً، بيد أن الهيئة ينبغى أن تتخذ القرار النهائى. ومن عيوب هذا الاجراء أنه سيلقى على كاهل الأمانة عبئاً اضافياً من العمل كما أنه قد يكون مدعاة للخوف من التصويت غير المستنير من الذين لم يشركوا فى اعداد المواصفة المقترحة (وان كان من المستطاع تقليل هذا الاحتمال اذا أُرسِل مع المواصفة المقترحة نص توضيحى لها ومعلومات أساسية عنها).

137 - وينبغى أن تتخذ القرارات داخل الهيئة نفسها بتوافق الآراء (على النحو المحدد آنفاً). فعدم التوصل الى توافق الآراء قد يؤدي الى الغاء المواصفة أو اعادتها الى اللجنة فى محاولة أخرى مقرونة بتوجيهات تدعو للاستعانة بميسر يقوم باستشارة البلدان المعارضة للمواصفة سعياً للتوصل الى اتفاق. وقد ترتأى الهيئة فى بعض الحالات أن التوصل الى توافق كامل فى الآراء غير ممكن رغم جميع المحاولات، ولكن الأعضاء على وشك التوصل الى توافق فى الآراء (معارضة محدودة فقط ولا توجد مجموعة تجارية أساسية معارضة). وفى هذه الحالة من المستحب اجراء اقتراع، وان كنا نوصى بشدة أن يتطلب التصويت داخل الهيئة تأييد أغلبية لا تقل عن الثلثين.

³⁷ أفاد 75 فى المائة من المجيبين على الاستبيان، من بينهم 68 فى المائة من البلدان ذات الدخل المنخفض، أن التوسع فى استخدام البريد الالكترونى لن يعيق مشاركتهم.

³⁸ ويمكن تعزيز درجة الشمول اذا أصبح الاقتراع عن طريق البريد (المشاوره) جزءاً من العملية ينطبق على جميع المواصفات.

التوصية 24: ينبغي اتخاذ القرارات بتوافق الآراء قدر المستطاع. وينبغي على الدستور الغذائي أن يعرف توافق الآراء لأغراض اتخاذ القرارات في اللجان وفي الهيئة. ونقترح التعريف التالي: "عدم ابداء اعتراض رسمي من قبل أكثر من عضو موجود في الاجتماع".

- (أ) ينبغي أن يكون توصل اللجان الى توافق الآراء قبل احالة المواصفات الى اللجنة لاعتمادها هو المعيار؛
- (ب) على الميسرين الذين يعملون فيما بين الدورات السعي لتحقيق توافق الآراء وينبغي الاستعانة بهم بانتظام للمساعدة في التغلب على العقبات العصية في أي مرحلة من مراحل وضع المواصفات؛
- (ج) في حالات "الاقتراب من توافق الآراء" ينبغي أن تحيل اللجان المواصفات المقترحة الى الهيئة للنظر فيها. وينبغي النظر في نظام للاقتراع الاستشاري عبر وسائل البريد بوصفه وسيلة لتحقيق الشمول والمشروعية؛
- (د) اذا لم تتوصل الهيئة الى ما هو أفضل من "الاقتراب من توافق الآراء"، ينبغي اجراء تصويت على أن يقتضى اعتماد المواصفة حصولها على تأييد أغلبية الثلثين على أقل تقدير.

4-3-8 زيادة نفوذ البلدان النامية في اتخاذ قرارات الدستور الغذائي

138 - ثمة اتفاق واسع النطاق على ضرورة مشاركة الأعضاء في الدستور الغذائي مشاركة تامة. وتعتبر مشاركة البلدان الأكثر فقرا، وبدرجة أقل، البلدان ذات الأهمية التجارية المحدودة ضئيلة ونفوذها محدودا. وتشعر بلدان كثيرة خارج أمريكا الشمالية وأستراليا والاتحاد الأوروبي بأن اسماع أصواتها في الدستور الغذائي أمر عسير. ولا تعتبر حكومات في البلدان ذات الدخل المنخفض أن حضور اجتماعات الدستور الغذائي يعد دائما أولوية عالية كافية ضمن الطلبات الملحة على الموارد.

139 - وشددت البلدان النامية على أن الموارد المالية تشكل بصفة غالبية العائق الرئيسي الذي يحول دون مشاركتها التامة في الدستور الغذائي وأولت أهمية قليلة نسبيا للعقبات المتعلقة بالوقت بالنسبة لكبار الموظفين وقصور الموظفين المؤهلين والصعوبات اللغوية أو المشكلات المتعلقة بالتأثيرات.³⁹ ونعتقد أن اعتماد الدستور الغذائي على الاجتماعات كوسيلة أساسية لوضع المواصفات له ضلع في المشكلة وأن التوسع في الاستعانة بالميسرين لاستشارة الأعضاء وبالمراسلات وعقد حلقات العمل المحلية الصغيرة بشأن وضع المواصفات سيساعد في تخفيف حدة هذه المشكلة.

140 - وللجهود المبذولة في الوقت الراهن في الدستور الغذائي لتيسير حضور البلدان النامية الاجتماعات، ولا سيما "حساب الأمانة" أهمية كبيرة، بيد أن تيسير تعزيز القدرات الوطنية قد يكون أكثر أهمية (أنظر الجزء 6).

141 - وقد تطرقنا فيما سبق الى الهيكل الاقليمي واللجان الاقليمية للدستور الغذائي ونحن نعتقد أن توسيع نطاق الشمول يمكن أن يتحقق بوضع البلدان في مجموعات أكثر تجانسا تركز على المسائل المشتركة بينها. ومن شأن هذا النهج أن يمكن البلدان التي ليس بوسعها معالجة المشكلات بصورة ملائمة بالاعتماد على ذاتها أن تتضامن لاستخدام

³⁹ أولوا قدرا أكبر بقليل من الأهمية لصعوبات الاتصالات الالكترونية.

الدراية الفنية مجتمعة. وفي الوقت الراهن لا يقبل الدستور الغذائي التفويض المتعدد فى الاجتماعات (أى وفد واحد يتحدث باسم مجموعة من البلدان)، ونحن ندرك الاعتراضات على التفويض الرسمى المتعدد. بيد أننا نشجع، من الناحية غير الرسمية، اتخاذ تدابير تمكن مجموعات من الأعضاء من تنسيق مواقفها وإبلاغها الى الميسرين وكذلك أثناء الاجتماعات (وهو نهج متبع فعلا فى بعض المجموعات مثل الاتحاد الأوروبي والاجتماع الرباعي الأطراف بشأن مواصفات الأغذية وواسع الانتشار فى منتديات منظمة الأغذية والزراعة). ولن يشمل ذلك التصويت فى الهيئة.

التوصية 25: ينبغى تشجيع مجموعات البلدان ذات المصالح المشتركة على تنسيق مواقفها وينبغى أن تعرض هذه المواقف بصفتها مواقف المجموعة فى اجتماعات اللجنة.

142- تمثل التوجه السائد داخل الدستور الغذائى فى عقد بعض اجتماعات اللجان فى البلدان النامية. ومن شأن ذلك أن يزيد درجة الوعى بالدستور الغذائى فى البلد الذى يستضيف الاجتماع (مما يعنى أن تناوب أماكن عقد الاجتماعات فى البلدان النامية أمر مستحب). وييسر ذلك أيضا حضور البلدان النامية المجاورة اذا عقدت الاجتماعات فى مركز المطار ولكنه يقلل من حضور البلدان النامية بصفة عامة. بيد أننا نرى أن الفوائد أكثر من التكاليف بالنسبة للبلدان النامية ونوصى بتشجيع البلدان النامية على المضى قدما فى هذا الاتجاه.

143- وقد رُفض اقتراح سابق يدعو الى أن يكون نواب الرئيس فى اللجان من البلدان النامية ويعزى ذلك، فى رأينا، الى التخوف من أن يكون لنواب الرئيس مركز من الدرجة الثانية. ونعتقد أن تكون رئاسة اللجان بالتشارك بين البلد المضيف وبين بلد مضيف مشارك وعلى أساس التساوى فى المركز. ويرأس كل رئيس مشارك الاجتماع فى بلده مما يسهل عقد الاجتماعات خارج البلد المضيف.

التوصية 26: ينبغى تشجيع اللجان على تعيين رؤساء بالتشارك على أساس المساواة فى المركز ويكون أحدهم من بلد نام. وعلى البلدان المضيئة أيضا أن تعقد اجتماعات فى البلد الذى ينتمى إليه الرئيس المشارك.

144- يعتمد الاتصال فيما يتعلق بمسائل الدستور الغذائى وتحديد المواقف الوطنية اعتمادا كبيرا على نقطة الاتصال التابعة للدستور وعلى اللجنة الوطنية للدستور، ان وجدت. ويتم التطرق الى هذه المسألة فى حالة البلدان النامية فى اطار بناء القدرات الوارد أسفله. وقد لاحظنا فى الزيارات القطرية المختلفة أهمية وجود نقطة اتصال قوية للدستور الغذائى وانشاء نظام عملى للمشاورات القطرية. وقد شاهدنا أمثلة عديدة لنقاط اتصال تابعة للدستور تؤدى عملها بصورة ممتازة فى ظروف بالغة الشدة فى بعض الأحيان. وقد كان تركيز الدستور الغذائى ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على انشاء لجان وطنية مفيدا فى اشراك المجتمع المدنى على الصعيد المحلى الذى يتجاوز نطاق الدستور الغذائى ليشمل الشبكات الوطنية لسلامة الأغذية. وفى رأينا، أسهمت اللجان الوطنية التى تعمل بصورة أفضل فى البلدان النامية اسهاما كبيرا فى تطوير القوانين الوطنية وأنظمة الرقابة على الأغذية.

145- ولأن الاستعانة بالوسائل الالكترونية فى إعداد الوثائق والاتصالات يزداد، فان نقاط الاتصال فى بعض البلدان تتضرر الى حد كبير من انعدام الحواسيب (أو اقتسامها) ومن صعوبة الوصول الى الشبكة العالمية (من خلال خطوط هاتف بطيئة ولا يعول عليها). وسيكون من المفيد أن يولى أعضاء الدستور الغذائى ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الأولوية لتزويد نقاط اتصال الدستور الغذائى بالوسائل الملائمة للاستعانة بشبكة الانترنت وبالتدريب حتى يمكنها استقبال جميع الوثائق وارسال الاستجابات فى الحالات التى تتيح فيها البنية الأساسية المحلية ذلك.

4-3-9 الشفافية ومشاركة المنظمات غير الحكومية فى الدستور الغذائى

146- يعد الدستور الغذائى أكثر انفتاحا وقبولا للمنظمات غير الحكومية من منظمات دولية كثيرة شبيهة لوضع المواصفات. وبالفعل يمكن أن تساق الهيئة مثلا على الممارسة الحسنة من حيث علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية واستعدادها لقبول مساهماتها فى أعمالها. فضلا عن ذلك، بذلت الهيئة جهودا فى السنوات الأخيرة ترمى الى تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب.⁴⁰ وترى البلدان الأعضاء أن الدستور الغذائى "لا غبار عليه" فيما يتعلق باشتراك المنظمات غير الحكومية الدولية فى ادارة الدستور وفى اتخاذ القرارات ومن حيث الشمول والشفافية فى اتخاذ القرارات وتمكين الجميع من إسماع رأيهم عند اتخاذ القرارات.⁴¹ وأبدى المراقبون من غير المستهلكين موافقة عامة ولكن إعجاب المستهلكين على عدد من الأسئلة بشأن المشاركة تصفها بأنها "ضئيلة". ويرى المراقبون من قطاع الصناعة أن المستهلكين يتمتعون بقدر أكثر بقليل مما يجب من النفوذ فى الدستور الغذائى وأن نفوذ الصناعة فيه أقل مما ينبغى بينما يرى المستهلكون أن نفوذهم أقل مما يجب ونفوذ الصناعة أكثر مما ينبغى! وترى الحكومات أن نفوذ الفئتين يكاد يكون متكافئا.

147- وأظهرت المناقشات التى أجريناها أثناء الزيارات القطرية أن ثمة قلق بشأن ازدياد عدد المراقبين الذين يشاركون فى الاجتماعات ومخاوف من أن يفوق عددهم الوفود الرسمية بمرور الزمن. كما أن حرية الحديث التى يتمتعون بها تقتطع قسطا كبيرا من وقت الاجتماعات. وفى رأينا أن الدستور الغذائى لا ينبغى أن يتساهل فيما درج عليه من أن يكون قدوة فى اشراك المنظمات الدولية غير الحكومية بصورة شاملة. وينص دليل الاجراءات على أن تراجع الهيئة من حين لآخر المبادئ والاجراءات وأن تنظر فى التعديلات التى قد تكون مستحبة. ونوصى أن يتم ذلك بغية استكشاف ووضع وتطبيق معايير أكثر صرامة للتأهل لمركز المراقب. فالدستور الغذائى يقتضى من المنظمات الدولية غير الحكومية أن تكون لها عضوية فى ثلاثة بلدان أو أكثر ويجوز أن تكون هذه البلدان من نفس الاقليم الجغرافى. أما المركز الدولى للأوبئة الحيوانية، فيشترط أن يكون المراقبون دوليون بحق. كما يتم الاهتمام أيضا بالتمثيل المتعدد لنفس مجموعة المصالح فى نفس الموضوع من قبل منظمات غير حكومية عديدة.

⁴⁰ Henson: ورقة أعدت لفريق الخبراء.

⁴¹ الاجابة الأكثر شيوعا هي 5 فى سلم يتكون من سبع نقاط تعادل فيه النقطة 1 أقل من المطلوب والنقطة 7 أكثر من المطلوب بشأن الأسئلة المتعلقة بالشفافية وتمكين الجميع من إسماع صوتهم، مما يعنى أن المجيبين يرون أن الدستور الغذائى قد ذهب أبعد مما ينبغى قليلا.

148- وعلى غرار ما ذكر آنفا، ينبغي تضمين ممثلي المراقبين في مجلس تنفيذي يحل محل اللجنة التنفيذية التي لا يسمح فيها بمشاركة هؤلاء الممثلين كما يحبذ تمثيلهم في لجنة ادارة المواصفات المحتملة.

التوصية 27: ينبغي للدستور الغذائي أن يراجع مبادئه واجراءاته بشأن مركز المراقب على النحو الذي يقتضيه دليل الاجراءات وأن يقوم بما يلي:

- (أ) النظر في تطبيق معايير أكثر صرامة للتأكد من أن المراقبين يتمتعون بصفة الدولية. وينبغي أن تطبق القواعد الجديدة على المراقبين الحاليين وعلى "المتقدمين بطلبات" في المستقبل وينبغي أن يوافق المجلس التنفيذي على وثائق تفويض المراقبين في الدستور الغذائي، كل على حدة.
- (ب) ينبغي أن يمثل المراقبون في المجلس التنفيذي وفي لجنة ادارة المواصفات (اذا أنشئت).

10-3-4-4 دور البلدان المضيضة ومسؤولياتها

149- تعتمد لجان الدستور الغذائي وأفرقة المهام التابعة له على البلدان المضيضة في تمويلها. ويعد ذلك أمرا ضروريا ليؤدي الدستور الغذائي مهامه، ومن غير المرجح أن تتمكن آلية أخرى من ضمان هذا المستوى من الاسهام في أعمال الدستور. ومن الواضح أن بوسع البلدان أن تحشد قدرا كبيرا من الموارد العينية ولكن خيار البحث عن تمويل مباشر شبيه بذلك غير متاح. ولذلك، فإن مبدأ البلد المضيف يعد وسيلة قيمة جدا في ضمان الموارد والالتزام. بيد أن لهذا الترتيب ثمنه من حيث ما يلي:

- من المحتمل أن تغطي أجندة البلد المضيف كما أن سيطرة الدستور على اللجان عادة ما تكون أقل ويشمل ذلك اختيار رؤساء اللجان؛
- ليس بوسع جميع البلدان أن توفر المستوى المراد من الدعم من حيث أولويات العمل وضمان نتائج تتسم بالشمول الكامل وتكون مبنية على قاعدة علمية؛
- يدفع الاعتماد على البلدان في الاستضافة لجان الدستور الغذائي الى التوجه نحو عدد محدود من البلدان المتقدمة المستضيضة مما يكسب البلدان المتقدمة نفوذا.

150- تفترض كثير من المقترحات الواردة في هذا التقرير اسهام البلدان المضيضة بقدر أكبر في مساهمات الخبراء واستشارة الأعضاء وما شابه ذلك. ويعنى ذلك أن الحد الأدنى من الدعم الذى يعد لازما من البلد المضيف ينبغي أن يحدد بوضوح وينبغي أن يتجاوز ذلك تقديم الدعم لأحد الاجتماعات وأن يتضمن الاسهام بنشاط فى المضى قدما بجوهر العمل. وبما أنه ليس بوسع جميع البلدان أن تستوفى شرط المساهمة اللازمة وحدها فينبغى اتاحة الفرصة للاستضافة المشتركة التي تمكن مجموعة أوسع من البلدان من أن يكون لها دور، على أن تكون الرئاسة بالتناوب وأن تتولى البلدان الدور الرئيسي في جوانب مختلفة من العمل.

التوصية 28: ينبغي وضع معايير واضحة يجب استيفؤها ليصبح البلد بلدا مضيفا وتشمل هذه المعايير الاحتياجات من الموارد. وينبغي أن يطلب الى البلدان المضيقة أن تلتزم بحد أدنى من الدعم بما في ذلك الدعم المقدم الى ما يلي:

- الأعمال التي تتم فيما بين الدورات؛
- الاجتماعات التي تعقد في البلد المشارك في الرئاسة؛

ينبغي للبلدان المضيقة أن تستكشف فرص الاشتراك في استضافة اللجان كخيار يتيح الوفاء بالالتزامات المتزايدة.

4-5 الاتصالات

151 - هناك مستويات عديدة تبرز فيها أهمية تحسين الاتصالات. وهي تتضمن تعريف عامة الجمهور بالدستور الغذائي (وهي منظمة غير معروفة لحد كبير) والاتصالات داخل الدستور الغذائي نفسه (على سبيل المثال الاتصالات بين الأعضاء وبينهم وبين الأمانة) وإبلاغ الجمهور عن مخاطر سلامة الأغذية والاتصالات بين المسؤولين عن إدارة المخاطر والمسؤولين عن تقديرها.

152 - وقد أدرك الإطار الاستراتيجي للدستور الغذائي أهمية تحسين الاتصالات داخل الدستور الغذائي (بما في ذلك الاتصالات بين المسؤولين عن إدارة المخاطر والمسؤولين عن تقديرها) والاتصالات مع المجتمع المدني. وتولي إجابات الحكومات على الاستبيان في جميع المراحل أولوية قصوى لتزويد المستهلكين بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر⁴² كما أن المستهلكين يولون هذا الأمر نفس القدر من العناية. بينما يحظى بأولوية متوسطة بين المراقبين الآخرين. ويلاحظ التقييم أن وكالات سلامة الأغذية المسؤولة عن تقدير المخاطر⁴³ أخذت تتولى هذه المهمة باطراد ويرى التقييم أن هذه الوكالات هي أفضل الجهات للاضطلاع بهذه المهمة. وسنعود إلى هذه المسألة في إطار تقدير المخاطر الوارد أسفله. ولا تعتقد البلدان المتقدمة أن الدستور الغذائي ينبغي أن يضطلع بمهمة الاتصال بالمجتمع المدني والبلدان النامية وما شابه ذلك بشأن المسائل التنظيمية ويتفق معه المراقبون من غير المستهلكين في ذلك. ومن الأنسب أن تكون هذه المهمة جزءاً من وظيفة تقدير المخاطر في العمل الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مواصفات الأغذية والذي سيتم التطرق إليه في الجزء التالي. وقد يشكل ذلك أولوية أيضاً بالنسبة لبناء القدرات (أنظر أسفله).

153 - وإذا استثنينا الموقع على الشبكة العالمية، فمن الواضح أن الدستور الغذائي لن يتمكن من الاتصال المباشر على الصعيد الوطني وسيعتمد على العمل من خلال أعضائه. وبالإضافة إلى

⁴² حصل 68 في المائة على الدرجة 6 أو الدرجة 7 في مقياس يتكون من سبع نقاط.

⁴³ على سبيل المثال وكالة مواصفات الأغذية في المملكة المتحدة والوكالة الفرنسية لسلامة الأغذية في فرنسا والهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية.

المسائل التي وردت بشأنها أسئلة محددة في الاستبيان، تم تحديد الأمور التالية باعتبار إنها قد تكون مجددة:

- إبراز أهمية سلامة الأغذية والدستور الغذائي والمواصفات الدولية للأغذية بالنسبة لمتخذي القرارات؛
- الاستجابة لطلبات الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية؛
- إعداد وثائق ومراجع الكترونية مرتبة ومفهرسة بوضوح مع توفير وسائل سهلة وتمييزية للبحث؛
- تزويد البلدان بسبل الاتصال الالكترونية المناسبة؛
- إنشاء قاعدة بيانات منسقة يسهل استخدامها تتضمن جميع المواصفات والقواعد التي تؤثر على تجارة الأغذية، لاسيما البيانات المتعلقة بالمواصفات القطرية وبتطبيقها.

154 - ينبغي تعزيز قدرات الأمانة والإرشادات المقدمة إلى اللجان فيما يتعلق بالاتصالات وذلك على النحو الذي ورد ذكره أعلاه. وينبغي تقديم المساعدة أيضا إلى نقاط الاتصال واللجان التابعة للدستور الغذائي في تعزيز قدراتها على الاتصال.

155 - وقد تكون هناك حاجة لتعزيز قدرة الأمانة على الإجابة على استفسارات الأعضاء ولكن هناك حاجة أيضا إلى وضع الأولويات وإعداد المعلومات الالكترونية اللازمة لتمكين الجمهور والمنظمات غير الحكومية الوطنية وغير ذلك من الحصول على المعلومات مباشرة من مواقعها. وبصفة عامة لا يمكن أن يشكل الرد على استفسارات الجمهور أولوية بالنسبة لأمانة الدستور الغذائي.

التوصية 29: ينبغي تخصيص موارد لرفع كفاءة موقع الدستور الغذائي على الشبكة العالمية وذلك على سبيل الاستعجال.

156 - وتواجه البلدان النامية صعوبة في إيجاد المعلومات عن المواصفات القطرية في البلدان التي ترغب في التصدير إليها وعن كيفية تطبيقها وعن طرائق التحليل المتبعة لإعمال المواصفات. وكثيرا ما يعتبر ذلك عائقا كبيرا يعرقل التجارة. وسيساعد في تلبية هذه الحاجة إنشاء نقطة مرجعية دولية وقاعدة بيانات تتضمن المواصفات ذات الأهمية بالنسبة للتجارة وسلامة الأغذية ولاسيما المواصفات القطرية وتطبيقها وطرائق تحليلها لتلبية هذه الحاجة. وقد قامت أمانة الدستور الغذائي بهذه المهمة بصورة محدودة وغير منتظمة كما تضطلع بها إلى حد ما بلاغات منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية. بيد أنه لا توجد قاعدة بيانات يسهل الاطلاع عليها والبحث فيها تتضمن مواصفات الأغذية القطرية وتطبيقها فعلا وطرائق تحليلها وتفتيشها. ولعل أفضل السبل لتحقيق ذلك هو إنشاء سلسلة لا مركزية مترابطة من قواعد البيانات تديرها جزئيا البلدان نفسها وفقا لبروتوكولات مشتركة عوضا عن إنشاء قاعدة بيانات مركزية ضخمة. ومن المحتمل أن تجتذب هذه القاعدة تمويلا خارجيا (من قطاع الصناعة). ولدى منظمة الأغذية والزراعة خبرة واسعة النطاق في هذه الفئة من قواعد البيانات، على سبيل المثال قاعدة بيانات آلاف النباتات في إطار

الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وقد يستعاض بقاعدة البيانات هذه عن إجراءات القبول والإبلاغ الخاص بمواصفات الدستور الغذائي غير المطبقة والتي لم تعد مناسبة.

157 - وليس من اللازم أن يتولى الدستور الغذائي إدارة قاعدة البيانات بل يمكن أن يتم ذلك داخل منظمة الأغذية والزراعة. وتتمثل ميزة ربط هذه القاعدة بالدستور الغذائي في إمكانية استفادتها من شبكة نقاط الاتصال الواسعة التي لدى الدستور. كما أن السمعة التي يتمتع بها الدستور في كفاءة الإتجار في الأغذية السليمة سيضفي مزيداً من المصداقية على قاعدة البيانات.

التوصية 30: تستعرض منظمة الأغذية والزراعة والدستور الغذائي الفرص المتاحة لإنشاء قاعدة بيانات تضم المواصفات الوطنية ذات الأهمية بالنسبة للتجارة، بما في ذلك تطبيق هذه المواصفات وطرائق تحليلها.

158 - وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مكانة الدستور الغذائي والاعتراف بمواصفاته سيتعززان، لاسيما في البلدان النامية إذا وردت الإشارة إليهما في العلامات. ويمكن أن تخضع السبل الكفيلة بتحقيق ذلك لدراسة مع الأخذ بتجربة المنظمة الدولية للتوحيد القياسي التي اعتمدت على منظمات المواصفات الوطنية (التي يسمح لها باستخدام اسم المنظمة الدولية للتوحيد القياسي وبالإشارة في العلامة إلى أن مواصفات المنظمة الدولية للتوحيد القياسي قد اتبعت - أي أن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي لا تتحمل مسؤولية).

4-6 زيادة موارد الدستور الغذائي

159 - تبلغ ميزانية الدستور الغذائي الأساسية في الوقت الراهن نحو 5 ملايين دولار في الفترة المالية تساهم منظمة الأغذية والزراعة فيها بنحو 80 في المائة ومنظمة الصحة العالمية بمقدار 20 في المائة (الجدول 1). وقد أخذ الأعضاء يقدمون في الآونة الأخيرة مساهمات لتعيين موظفين في الأمانة قاربت 600 000 دولار في الفترة المالية. وإضافة إلى ذلك تساهم البلدان المضيفة للجان بنحو 3.5 مليون دولار من التكاليف المباشرة وبمبلغ يقارب ذلك في هيئة مساهمات عينية تتعلق بالموظفين. ولذلك فإن التكاليف الإجمالية المباشرة للدستور الغذائي تبلغ نحو 14 مليون دولار في الفترة المالية (7 ملايين دولار في السنة) تشمل استضافة اللجان الإقليمية وبعض التبرعات من الأعضاء. وتغطي ميزانية منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية العاديتان الأساسيتان ما يفوق قليلاً ثلث هذا المبلغ.

160 - ويعتقد أن بذل مزيد من الجهود لإنتاج وثائق تدون القرارات عوضاً عن تسجيل المناقشات التي دارت بشأنها سيمكن الميزانية الحالية من استيعاب الزيادة المباشرة في احتياجات الوثائق، بما في ذلك إنشاء لجنة للمواصفات. وسيساعد على ذلك أيضاً التخفيض المحتمل للعمل المتعلق بمواصفات مواد غذائية محددة. بيد أنه ستكون هناك زيادة في أغلب مجالات التكاليف لمواجهة ازدياد عبء العمل وتحسين الإجراءات. ويحتمل أن تكون الوثائق استثناء في هذا الصدد.

161 - ومن المتوقع أن تحدث زيادة في الوظائف العليا لتمكين الأمانة من الاضطلاع بدور تنفيذي أكبر وأن يتوسع حجم الأمانة لاستيعاب الزيادة في حجم العمل والاضطلاع بدور أكبر في مجال الاتصالات. ولذلك سيزداد عدد الوظائف الفنية في المستويات العليا عوضاً عن المستويات الدنيا. وبتغيير طرائق العمل والاستعانة بالتقانة الحديثة، فمن المتوقع أن يتمكن موظفو الدعم الحاليين من العمل مع عدد أكبر من الفنيين بمن فيهم الفنيون الذين تقدمهم الحكومات على سبيل الإعارة. وإذا نفذت جميع التوصيات فوراً، فإن ذلك يقتضي أن يرتفع التمويل الأساسي الإضافي للدستور الغذائي بنحو 1.4 مليون دولار في الفترة المالية. وثمة حاجة أيضاً إلى زيادة الموارد الآتية من البلدان المضيفة ولاسيما للأعمال التي تتم فيما بين الدورات.

التوصية 31: على منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تعدا حساباً مفصلاً للزيادة في التكاليف الإضافية لأمانة الدستور الغذائي الناجمة عن تنفيذ التوصيات المتفق عليها وأن توفر الزيادة اللازمة في التمويل الأساسي.

5- تقدير المخاطر المستقل - المساهمات العلمية للخبراء في الدستور الغذائي

1-5 الترتيبات القائمة لمشورة الخبراء

162 - تلقت لجنة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مشورة علمية حول سلامة الأغذية من لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات وهما لجنتان متخصصتان تم تشكيلهما منذ فترة لبحث الموضوع، إلى جانب عدد من مشاورات الخبراء بشأن الموضوعات الناشئة ذات الأهمية.

163 - وتأسست لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية عام 1956، واختصت بتقييم سلامة المواد المضافة إلى الأغذية. وفي عام 1972 أضيف إلى عملها الملوثات والسموم الطبيعية في حين أضيفت مخلفات العقاقير البيطرية في عام 1987. وتقوم اللجنة بتقديم المشورة العلمية للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية. كما تقترح اللجنة أيضاً الحد الأقصى للمخلفات فيما يتعلق بمخلفات العقاقير البيطرية بالإضافة إلى اقتراح المتحصل اليومي المقبول بالنسبة للمواد المضافة والملوثات.

164 - ويختص الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات، الذي ظل ينعقد منذ عام 1963، بتقدير السموم وبيانات المتحصلات الغذائية والمخلفات من أجل إسداء المشورة العلمية للجنة المعنية بمخلفات المبيدات التابعة للدستور الغذائي بشأن الحد الأقصى لمستويات المخلفات في الأغذية والأعلاف التي يمكن أن تنتج عن أوجه استخدام المبيدات المسموح بها قانوناً. وتشكل هذه التقديرات الأسس التي يعتمد عليها في تحديد الحد الأقصى لمستوى المخلفات في الدستور الغذائي.

165 - ولا يمثل الاجتماع المشترك لتقدير المخاطر الميكروبيولوجية لجنة مكتملة التشكيل بل هو بمثابة عدد من المشاورات التي بدأت عام 2000 لدراسة المخاطر الناتجة عن المخاطر الميكروبيولوجية في الأغذية. وهو يقدم المشورة العلمية، استناداً لتقديرات المخاطر الميكروبيولوجية، إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية وإلى عدد من اللجان الأخرى كـلجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك ومنتجاتها السمكية. ويهدف الاجتماع المشترك لتقدير المخاطر الميكروبيولوجية إلى مساندة لجنة الدستور الغذائي في وضع المواصفات والخطوط التوجيهية ومساعدة الدول الأعضاء على مواجهة المشكلات المتعلقة بالمخاطر الميكروبيولوجية في الأغذية. وقد اقترحت لجنة الدستور الغذائي أن يصبح الاجتماع المشترك لتقدير المخاطر الميكروبيولوجية لجنة دائمة أيضاً غير أن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لم تنفذا المقترح بعد.

166 - وعقدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مشاورات أخرى للخبراء حول العديد من الموضوعات شملت تقدير المخاطر الناجمة عن الأغذية المعاملة بالتكنولوجيا الحيوية وتغذية الحيوانات وسلامة الأغذية والاعتلال المخي الإسفنجي في البقر والتغذية والنظم الغذائية والمساعدات الحيوية والأخلاقيات وسلامة الأغذية.

التوصية 32: نظراً لتزايد أهمية المخاطر الميكروبيولوجية، يتعين إقرار الاجتماع المشترك لتقدير المخاطر الميكروبيولوجية بصفته لجنة دائمة وتخصيص الموارد اللازمة لزيادة إسهاماته.

5-2 فعالية مشورة الخبراء

167 - أظهرت الترتيبات المتعلقة بمشورة الخبراء حتى الآن كفايتها في تلبية احتياجات لجنة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ومع تزايد دواعي التقدير العلمي للمخاطر وأهميته في وضع المواصفات الغذائية، يزداد الطلب على التقدير المتخصص للمخاطر باطراد.

168 - ويكتسي تقديم المشورة العلمية السليمة على نحو سريع ومفيد أهمية بالغة في أعمال الدستور الغذائي المتعلقة بوضع المواصفات الدولية العلمية لسلامة الأغذية التي تعود بالنفع على الدول الأعضاء فيه وتسهم في إنجاز الأعمال التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في الوقت المحدد لها. ولتقدير المخاطر دور حيوي في وضع المواصفات، إذ أنه يمكن المسؤولين عن إدارة المخاطر (لجان الدستور الغذائي) من اتخاذ القرارات دون إثارة النقاش من جديد بشأن تقدير المخاطر.

169 - وبمعزل عن الدستور الغذائي، تشكل تقديرات المخاطر السليمة والسريعة أهمية بالغة بالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى القدرات العلمية أو الموارد المالية التي تمكنها من القيام بتقدير المخاطر، علماً بأنها قد لا تكون الأنسب باستمرار وذلك بسبب فشلها في دمج البيانات المتعلقة بالبلدان النامية.

170 - ويظهر الاستبيان في الجزء المتعلق بالمشورة العلمية المتخصصة ارتفاعاً في نسبة عدم الإجابة وبخاصة فيما يتعلق بالاجتماع المشترك لتقدير المخاطر الميكروبيولوجية وذلك أمر لم يحدث من قبل. وأشارت التعليقات المصاحبة للاستبيان

إلى أن السبب في ذلك يعزى إلى عدم فهم الكثيرين لنظام المشورة المتخصصة بشكل يمكنهم من الإجابة على ذلك الجزء بالتفصيل، لذا يراعي هذا الجزء بشكل خاص التعليقات التي تم جمعها خلال الزيارات القطرية والمقابلات التي أجريت مع كبار المخبرين بالإضافة إلى نتائج تحليل الوثائق.

171 - هناك العديد من القضايا الرئيسية التي ترتبط بتقديم المشورة العلمية لوضع معايير الدستور الغذائي منها ما يلي:

- هل تمثل أولويات لجان ومشاورات الخبراء أولويات للدستور الغذائي؟
- هل يتم توفير المشورة المتخصصة بسرعة بحيث تتلاءم مع احتياجات الدستور الغذائي؟
- هل أثبت تقدير المخاطر كفاءته وحسن إدارته وكفاية موارده؟
- هل يحصل المسؤولون عن إدارة المخاطر في الدستور الغذائي على مخرجات تقديرات المخاطر بشكل يتيح لهم الاستفادة القصوى منها؟
- هل هناك اتصال كاف بين المسؤولين عن تقدير المخاطر والمسؤولين عن إدارتها؟
- هل يعتبر الخبراء الذين استعين بهم مستقلين تماماً؟
- هل أثبتت المشورة العلمية جودتها من الناحية العلمية بصورة مرضية؟ يرتبط ذلك جزئياً بالطرق العلمية ذاتها غير أن له أيضاً علاقة بصحة البيانات خاصة فيما يتعلق بالمتحصل الغذائي والممارسات الزراعية والبيطرية والصناعية السليمة خارج نطاق الاقتصادات الكبرى النامية؛
- هل يمتاز النظام بالشفافية؟

3-5 وضع الأولويات

172 - ليس هناك في الوقت الراهن نهج موحد لوضع الأولويات في جميع البرامج التابعة لمختلف لجان الخبراء العلمية أو نهج لبرمجة كافة تقديرات المخاطر المستقلة ومشورة الخبراء للدستور الغذائي.

173 - ويستند تضمين المركبات في جدول أعمال الاجتماع المشترك لتقدير المخاطر الميكروبيولوجية بشكل كبير على قائمة الأولويات الخاصة باللجنة المعنية بمخلفات المبيدات التابعة للدستور الغذائي، لكن الوضع أكثر تعقيداً بالنسبة للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية؛ إذ تتلقى اللجنة العديد من الطلبات من مختلف لجان الدستور الغذائي بما في ذلك لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية. ويشار إلى أن حوالي 15 في المائة من أعمال لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات يستجيب بشكل منفصل إلى أولويات المشورة العلمية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى أولويات تلك اللجان العلمية المتخصصة، كما تؤثر اللجان والأمانات في تحديد برنامج العمل الممكن.

174 - وتقوم الآن جماعة العمل المعنية بالأولويات التابعة للجنة المعنية بمخلفات المبيدات التابعة للدستور الغذائي بتحديد الأولويات الخاصة بالجزء الذي يظلم به الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات بالتعاون مع الأمانات المشتركة للاجتماع.

175 - وخلال المناقشات التي جرت في عدد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين أعضاء اللجنة التنفيذية وفي ضوء التعليقات التي تضمنها الاستبيان ساد الرأي بتساؤل أهمية المشورة العلمية المتخصصة بسبب عجز الدستور الغذائي عن وضع الأولويات بصورة وافية. ويصدق ذلك بوجه خاص على إسداء المشورة بشأن الموضوعات التي تقع خارج نطاق اللجان العلمية الرسمية المتخصصة. وقد تقدمت لجنة الدستور الغذائي بعدد من الطلبات إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للتشاور بشأن موضوعات محددة تحتاج فيها إلى المشورة العلمية، دون جدوى في أغلب الأحيان، ويعزي الموظفون السبب في ذلك بشكل كبير إلى قصور الميزانية. وتزداد أهمية بعض جوانب الدستور الغذائي التي تقع خارج نطاق اللجان العلمية المتخصصة القائمة في الوقت الراهن (منها على سبيل المثال تدعيم الأغذية والأغذية المستخدمة لأغراض غذائية خاصة والتغليف)، لذا يتعين أن يستجيب الدستور الغذائي إلى ما يستجد من هذه المسائل. ولأن الدستور الغذائي يفتقر إلى الميزانية أو الموارد البشرية التي تمكنه من طلب المشورة المتخصصة، فإن هناك ميلاً طبيعياً نحو إعداد قوائم احتياجات لا تحدد فيها الأولويات بالقدر الكافي، وفي الوقت ذاته، فمن المسلم به أن يتم تسخير جزء من الموارد لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وقد تكون الاستجابة الأولية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عند ظهور مشكلات جديدة تتعلق بسلامة الأغذية (مثل الأكريلاميد)، أسرع من استجابة الدستور الغذائي. وفي ضوء ما تقدم من اقتراح بضرورة إتاحة مزيد من الاستقلالية للدستور الغذائي وضمان سهولة حصوله على المشورة التي يحتاج إليها، نرى أن تسند إليه مزيد من المسؤوليات في ما يتعلق بوضع الأولويات وإدراج اعتمادات في الميزانية لمشورته العلمية في إطار ميزانية عامة توافق عليها منظمة الزراعة والأغذية ومنظمة الصحة العالمية.

التوصية 33: ينبغي أن تكون هناك ميزانية واضحة وموارد بشرية محددة للأعمال المتعلقة بالمشورة العلمية وتقدير المخاطر، على أن يترك للدستور الغذائي أمر تحديد الأولويات بالنسبة للقسط الأكبر من هذه المخصصات، في حين يتم إبقاء جزء يسير منها لاستيفاء احتياجات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المستجدة، كما ينبغي أن تقدم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مقترحات بشأن السبل الكفيلة بتحقيق ذلك لتتم مناقشتها خلال دورة هيئة الدستور الغذائي التي ستعقد في يوليو/تموز 2003.

4-5 سرعة المشورة وكفاءتها

176 - ظلت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية تقوم بشكل شبه دائم فيما مضى بإدراج المركبات الغذائية على الفور في جدول أعمال الاجتماع القادم لتقييمها فيه حسب ترتيب أولويات الدستور الغذائي. وقد ورد في التقارير ازدياد صعوبة الاستجابة لكافة الطلبات المقدمة من الدستور الغذائي خلال العام الواحد، وأصبحت اللجنة تتعرض لضغوط شديدة حيث لم تتمكن في الآونة الأخيرة من

التطرق، في بعض الحالات، للعديد من المركبات الغذائية التي وردت في قائمة أولويات الدستور الغذائي للمواد المضافة والملوثات خلال اجتماع واحد فقط للجنة (استغرق تقييم السموم الفطرية على سبيل المثال اجتماعاً كاملاً للجنة). والبلدان النامية، والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، غير راضين عن القصور الذي يشوب تقديم المشورة في ميفاتها وخاصة فيما يتعلق بالعقاقير البيطرية (حيث تم حالياً تقديم عدد ضئيل من المركبات ويعزى ذلك إلى أسباب شتى منها ببطء إجراءات وضع المواصفات).

177 - ويعاني الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات من تراكم كم كبير من المركبات الغذائية التي لا تزال بحاجة إلى التقييم، وقد أصدرت اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات التابعة للدستور الغذائي مؤخراً توجيهاتها بضرورة أن تضم قائمة الأولويات مبيدات "حديثة" بنسبة 50 في المائة وأخرى "قديمة" بنسبة 50 في المائة لكل منهما.⁴⁴ وفي الوقت الراهن يجري الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات، سنوياً عمليات تقدير شامل للسموم والمخلفات في نحو عشر مبيدات. وعلاوة على طلب القيام بتقييم مبيدات جديدة، تم اعتماد 250 مركباً غذائياً لذا ينبغي استعراض الحد الأقصى لمستوى المخلفات كل عشر سنوات (بمعدل 25 مركباً في السنة)، وينبغي استعراض 15 مركباً لتقدير المخلفات و15 مركباً لتقدير السموم سنوياً إذا أُريد خفض تراكم المركبات بدلا من استمرار تزايدها، وفي ذلك زيادة فورية لمخرجات العمل بنسبة 50 في المائة. وفضلا عن ذلك، لم يتطرق الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات، عقب قرار اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات التابعة للدستور الغذائي، إلى المضادات الحيوية في المبيدات على الإطلاق. ويمكن القول بيقين أن الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات إذا أراد أن يقلل تراكم المركبات والتعامل بصورة كافية مع كافة المبيدات الجديدة على نحو سريع، يشجع الشركات على تقديم مزيد من المركبات بغية اعتمادها، فإن عليه أن يضاعف نتائج عمله بنحو 50 في المائة على الأقل. وسوف يتطلب تحقيق ذلك زيادة كبيرة في الموارد حتى مع حدوث تغيير جوهري في ممارسات العمل.

178 - وتشير وثيقة المناقشة المقدمة إلى اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات التابعة للدستور الغذائي⁴⁵ إلى أن تقدير المركبات يستغرق من 4 إلى 8 سنوات ابتداءً من اختيار المركبات المراد تقديرها إلى إقرار الحد الأقصى المقترح لمستوى المخلفات في الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات. وخلال تلك الفترة، لا يجوز استخدام ذلك المبيد في الأغذية المخصصة للتصدير إلى البلدان التي تلتزم بإنفاذ الحد الأقصى لمستوى المخلفات في المبيدات حسبما ورد في الدستور الغذائي. وكما أشير في الوثيقة، يجازف الدستور الغذائي بفقد جدواه ودفع الحكومات القطرية إلى معالجة الأمر باتخاذ بعض التدابير الثنائية أو الاستعانة بمنظمات إقليمية جديدة ما لم تدخل تحسينات على الإجراءات المتبعة.

⁴⁴ وترى وثيقة العمل التي شاركت في إعدادها الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والبرازيل وكندا وتشيلي ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا والمفوضية الأوروبية والهيئة الدولية المعنية بحياة المحاصيل خلال اجتماع اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات التابعة للدستور الغذائي في مارس/آذار 2002، ضمن خيارات أخرى لإصلاح اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات التابعة للدستور الغذائي، ضرورة منح درجة أعلى من الأولوية للمواد الجديدة.
⁴⁵ وثيقة المناقشة حول المصاعب التجارية الناجمة عن عملية تحديد الحد الأقصى لمستوى المخلفات في الدستور الغذائي. CX/PR 02/11

179 - تم استعراض وثيقة المناقشة بقدر من الاستفاضة خلال اجتماع اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات التابعة للدستور الغذائي لهذا العام⁴⁶، الذي خلص إلى أنه "نظراً لزيادة الطلب على عملية التقييم وازدياد إجراء التقييمات تعقيداً، أصبحت العملية غير مستدامة لافتقارها للموارد الإضافية مما سيؤدي إلى فشلها الآن وليس لاحقاً".

180 - وبخلاف ذكر خيارات التطوير التي تتطلب زيادة موارد الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات، أوردت وثيقة المناقشة أيضاً، ستة خيارات قد تسفر عن تحسين العملية لكنها لا تتطلب موارد إضافية ضخمة، وقد تمت الموافقة على بحث أحد تلك الخيارات بشكل معمق وذلك باستخدام الحد الأقصى لمستوى المخلفات للحكومات القطرية بصفة مؤقتة بدلاً من الحد الأقصى لمستوى المخلفات في الدستور الغذائي. ولقد استمعنا إلى كثير من التعليقات التي تشير إلى أن قيام منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بتقدير المخاطر سيكون أصدق تعبيراً عن الأفكار السائدة في الوقت الراهن إن هما استعانتا بتقنيات التحليل الاسترجاعي⁴⁷. ويمكن الاستعانة بتجارب الآخرين، حتى يسهل الحصول على الاستنتاجات العلمية بشكل أسرع على المستوى الدولي، دون المساس بجودة المشورة واستقلالها وشفافيتها.

181 - أشرنا في التوصية رقم 1 إلى ضرورة أن يشمل نطاق الدستور الغذائي الجوانب الصحية المتعلقة بمواصفات الأغذية، لذا فهو بحاجة إلى تعزيز العمل المرتبط بالأغذية المستخدمة في الأنظمة الغذائية الخاصة والمطالبات الصحية وإضافة المغذيات وإتباع طرق جديدة في تغليف المواد وعوامل التصنيع والعوامل الحيوية في الأغذية. وبالرغم من احتمال تحقيق المزيد من المكاسب في كفاءة الأداء من خلال وضع الأولويات وإدارتها بصورة أفضل، فإن الأمر يتطلب توفير المزيد من الموارد حتى يتمكن الدستور الغذائي من مواجهة تزايد الطلب على تقدير المخاطر. وينبغي أن تحظى زيادة الموارد بأولوية قصوى إذا أريد للقرارات الصائبة القائمة على العلم أن تضطلع بدور رئيسي في الدستور الغذائي، ويصدق هذا بصفة خاصة بالنظر إلى ما يعاني منه نظام الاعتماد على مشاركة الخبراء المتطوعين دون أجر في تقييم المخاطر من ضغوط متزايدة بسبب تطبيق مزيد من معايير العمل في الحكومات والأوساط الأكاديمية، وتلقى فكرة منح مقابل مادي للخبراء في المستقبل قبولاً بغية الحصول على تقديرات مستقلة سليمة في وقت مناسب.

التوصية 34: تمثل زيادة موارد تمويل تقدير المخاطر أولوية قصوى

182 - ومن خلال الزيارات القطرية والاستبيان قمنا ببحث إمكانية قيام الشركات بدفع مبالغ مالية مقابل قيام اللجان العلمية بتقدير المركبات وما إذا كان من المستطاع تطبيق ذلك دون الانتقاص من استقلالية المشورة العلمية المقدمة، وقد لقي هذا الأمر دعماً من الصناعة والحكومات أثناء الزيارات الميدانية، في حين أعرب 70 في المائة ممن شملهم الاستبيان عن رفضهم له حيث أثار البعض منهم موضوع الاستقلالية. ونحن نرى إمكانية إقامة "جدران عازلة" لضمان استمرار استقلالية المشورة. وفي ضوء (1) الحاجة إلى المزيد من الموارد للحصول على المشورة العلمية المتخصصة

⁴⁶ برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية - هيئة الدستور الغذائي. ALINORM 24/03.

⁴⁷ إجراء مكتمل يضع تقديرات المخاطر الأخرى المنفذة في الحسبان بدلاً من البدء من الصفر كما هو الحال في الإجراء المتبع حالياً.

و(2) قيام العديد من الدول بتحصيل رسوم مقابل استعراض السلع التجارية، نرى أن تبحث منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية هذا الأمر بصورة مستفيضة وعلى سبيل الاستعجال إلى حد ما.

5.5 هل تتلاءم نتائج تقديرات المخاطر مع احتياجات المسؤولين عن إدارتها؟

183 - يزود الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات للجنة المعنية بمخلفات المبيدات التابعة للدستور الغذائي بتوصياته حول الحد الأقصى لمستوى المخلفات وتقديرات المتحصل الغذائي التي تبين ما إذا تم تجاوز جرعات المتناول اليومي المقبول والجرعات المرجعية الحادة لمخلفات المبيدات في الأغذية في حين تزود لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية بالحد الأقصى لمستوى المخلفات في العقاقير البيطرية في المنتجات الحيوانية المأكولة. كما تزود لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات بالمتناول اليومي المقبول من المواد المضافة والمواصفات المرتبطة بنوعيتها ونقاؤها، كما تزودها بمستوى المتحصل المقبول من الملوثات أو بتقدير المخاطر كلما كان ذلك ملائماً.

184 - ومن النتائج التي أسفر عنها عدم حصول لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات على مشروعات المواصفات من لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، قيام اللجنة بقضاء وقت طويل في مناقشة القضايا المتعلقة بتقدير المخاطر والتي تختص لجنة الخبراء المشتركة بها مما يبطئ عملية اتخاذ القرارات. ويقدم الإطار 3 مثالا على السموم الفطرية Aflatoxin M₁، حيث أسفرت الاتصالات بين لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات ولجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية عن حصول لجنة الخبراء المشتركة على مشورة علمية قيمة؛ مما أدى إلى تحديد مواصفة علمية لكن ذلك الأمر استغرق عقدا كاملا. وفيما يلي درسان من أهم الدروس المستخلصة من ذلك:

- وجوب تبادل الاتصال بين المسؤولين عن إدارة المخاطر والمسؤولين عن تقديرها ليتسنى لهؤلاء تقديم المشورة القيمة لأولئك المسؤولين عن إدارة تلك المخاطر، فالأمر متبادل بين الطرفين؛ إذ يقوم المسؤولون عن إدارة المخاطر، إي لجان الدستور الغذائي، بصياغة طلب تقدير المخاطر إلى المسؤولين عن تقديرها مما يؤدي إلى الحصول على مخرجات يمكن إدراجها في مشروعات المواصفات (قد يعني هذا تكليف المسؤولين عن تقدير المخاطر بإعداد مشروع المواصفات). ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يقوم المسؤولون عن تقدير المخاطر بإبلاغ المسؤولين عن إدارتها بما هو ممكن من الناحية العملية. ويمثل اتصال الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات بلجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية بصفة رسمية وسيلة أخرى لضمان جدوى المشورة المتعلقة بتقدير المخاطر والمقدمة للمسؤولين عن إدارتها؛
- يتعين الفصل بصورة واضحة بين تقدير المخاطر وإدارتها، إذ تندرج المسائل المتعلقة بتقديم المشورة العلمية ضمن تقدير المخاطر في حين تندرج القرارات الإدارية المبنية على تلك المشورة ضمن إدارة المخاطر.

الإطار 3: الحد الأقصى للسم الفطري Aflatoxin M₁ في اللبن.

تسلط هذه الحالة الضوء على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الإسهامات المتخصصة القائمة على العلم، والتي نعى بها هنا لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، كما تبين أن اتخاذ القرار وسير العمل يحدثان في غياب توافق الآراء. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى الإسهامات العلمية واستمرار الاختلاف حول الحد الأقصى جعلتا التوصل إلى المواصفة النهائية يستغرق عاماً كاملاً. كما دارت العديد من المناقشات بين لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات وهيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حتى تمكنت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية من الحصول على صورة واضحة بشأن هدف ونطاق المشورة المتعلقة بتقدير المخاطر التي طلبتها لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات ومن تقديم مشورة قائمة على العلم.

وقد شرعت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات في عام 1990، في وضع الحد الأقصى للسم الفطري Aflatoxin M₁ في اللبن، وفي دورتها المنعقدة في 1991، أبلغت اللجنة بأن الاتحاد الدولي للألبان قد اقترح خطأ توجيهياً للحد الأقصى بلغ 0.05 µg/kg في اللبن السائب. وقد وافقت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات في دورتها لعام 1992، على إحالة المشروع المقترح للحد الأقصى للسم الفطري Aflatoxin M₁ بمقدار 0.5 µg/kg في اللبن السائب إلى هيئة الدستور الغذائي للموافقة عليه عند الخطوة 5 بالرغم من تصريحات عدد من البلدان بأن الحد الأقصى البالغ 0.05 µg/kg يعد كافياً لحماية صحة المستهلك. وقد وافقت الهيئة على المشروع المقترح للحد الأقصى بمقدار 0.05 µg/kg عند الخطوة 5، آخذة في الحسبان ضرورة استعراض أساليب التحليل وأخذ العينات على أن تقوم لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات بالنظر في تقدير محكم للمخاطر قبل إحالة الحد الأقصى للموافقة النهائية عليه، وبالرغم من إعراب بعض الدول عن تحفظها إزاء ذلك وما أثير من جدل حول الموضوع في دورات سابقة، تمت إحالة المشروع المقترح للحد الأقصى بمقدار 0.05 µg/kg عند الخطوة 8 لهيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في دورتها لعام 1999 للموافقة عليه. وقد تم الإعراب مجدداً عن اختلاف الرأي في الهيئة، ونظراً لعدم التوصل لتوافق الآراء، أعيد المشروع المقترح عند الخطوة 6 ليتسنى للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات النظر فيه ثانية على أن تراعي اللجنة ضرورة توافر المعلومات المتعلقة بالصحة العامة والتأثيرات الاقتصادية المحتملة لمستويات السموم الفطرية، وقد اتخذت نفس التدابير في دورة لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات لعام 2000، حيث قررت اللجنة إعادة الحد الأقصى للسم الفطري Aflatoxin M₁ في اللبن بمقدار 0.05 µg/kg عند الخطوة 6 لإبداء مزيد من التعليقات وطلبت إلى لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والأغذية في تقريرها إلى ضالة الفرق في درجة الخطر النظري الإضافي للإصابة بسرطان الكبد بين المستويين، وقد اتخذت العديد من ذلك حجة لدعم مشروع الحد الأقصى بمقدار 0.5 µg/kg، بيد أن الاتحاد الأوروبي أشار إلى ارتفاع ذلك الحد عن المعدل الحالي وبأنه سيقابل بالرفض من المستهلكين في الاتحاد الأوروبي لما قد يثيره من مخاوف صحية، في حين

أشارت وفود أخرى إلى أن تطبيق المعدل البالغ $0.05 \mu\text{g}/\text{kg}$ يبدو غير ممكن في مناطق أخرى من العالم، كما أشاروا إلى أن خفض الحد الأقصى قد يسفر عن نقص اللبن في البلدان النامية، ويؤدي إلى حدوث بعض التأثيرات في التغذية. ومع استمرار انعدام توافق الآراء، اقترح بعض الممثلون أن تكف لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات عن النظر في Aflatoxin M₁ في اللبن، غير أن اللجنة قررت إحالة مشروع الحد الأقصى البالغ $0.5 \mu\text{g}/\text{kg}$ إلى الهيئة للموافقة عليه عند الخطوة 8 في عام 2001. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي وعدد من الوفود الأخرى، بما في ذلك الرابطة الدولية للمستهلكين، عن تحفظهم إزاء هذا القرار ورغبتهم في الإبقاء عليه لدى الهيئة، غير أن الموافقة على مشروع الحد الأقصى بمقدار $0.5 \mu\text{g}/\text{kg}$ قد صدرت شريطة أن تتم إعادة النظر فيه في حال توافر معلومات جديدة تدعم خفض المعدل المذكور.

5-6 جودة المشورة العملية والبيانات المستخدمة

185 - تسود دلائل الارتياح للدقة العلمية للمواصفات التي تستخدمها لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنونة بالمواد المضافة إلى الأغذية والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقدير المخاطر الميكروبيولوجية، إذ يرى الذين أجابوا على الاستبيان أنها ملائمة أو جيدة جداً، في حين تسود من ناحية أخرى دلائل عدم الارتياح بشكل كبير بشأن الرقعة الجغرافية التي تغطيها البيانات المستخدمة (ملائمة إلى ضعيفة جداً حسبما ورد في الاستبيان). ولم يتم تضمين النظم الغذائية القطرية بشكل كاف عند تقدير المخاطر وبخاصة في آسيا والمحيط الهادي حيث تتسم بعض الأنماط الغذائية بخصائص بارزة، إلى جانب عدم توافر البيانات المتعلقة بالممارسات الزراعية الجيدة والممارسات البيطرية الجيدة وممارسات التصنيع والمناولة الجيدة (اللازمة لحساب الحد الأقصى لمستوى المخلفات) خارج عدد قليل من البلدان المتقدمة، وسيشكل هذا الأمر عائقاً خطيراً أمام البلدان النامية إذ يتعذر عليها الإحساس بملكية المواصفات المعتمدة، فهم سيشعرون بتجاهل ظروفهم وبأن المواصفات قد وضعت عند مستويات غير واقعية مقارنة بالأوضاع المحلية، والسم الفطري Aflatoxin M₁ يكاد يكون خير مثال على ذلك.

186 - وأبرزت الإجابات على الاستبيان والزيارات القطرية ضرورة ضمان توافر البيانات الخاصة بالبلدان النامية وتدعم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الجهود المبذولة في هذا المجال، كما ينبغي أن تسعى المنظمتان إلى توسعة نطاق هذا النشاط بحيث تختص منظمة الصحة العالمية بالجوانب المتعلقة بالمتحصل الغذائي (توجد حالياً بعض البيانات المتعلقة ببعض نظم التغذية الإقليمية غير أن التقارير تشير إلى أنها موحدة بدرجة كبيرة)، في حين تختص منظمة الأغذية والزراعة بالجوانب المتعلقة بالإنتاج بغية فهم الممارسات الزراعية الجيدة وممارسات التصنيع الجيدة والممارسات البيطرية الجيدة بصورة أفضل ضمن طائفة من الأوضاع المناخية وأنواع مختلفة من التربة، ولا يشترط أن تختص مجموعة البيانات ببلد معينة، بل ينبغي على النقيض من ذلك أن تضم مجموعة من البلدان المتجانسة.

التوصية 35: يحظى دعم جمع البيانات بأولوية عالية لدى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بحيث تشمل نطاقاً أوسع كثيراً من النظم الغذائية وعمليات الإنتاج بما في ذلك بناء القدرات الأساسية، كما يتعين أن تضاعف منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الدور الذي تضطلعان به في تحديد الاحتياجات من البيانات المتعلقة بتقدير المخاطر وضمان جودة تلك البيانات.

5-7 استقلالية الخبراء

187 - تضطلع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بمهام متكاملة تتعلق باختيار أعضاء لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، حيث تختار منظمة الأغذية والزراعة الأعضاء المعنيين بتطوير المواصفات المتعلقة بنوعية المواد المضافة ونقاؤها وتقدير مستويات مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، في حين تختار منظمة الصحة العالمية الأعضاء المعنيين بتقييم السموم والمواد الميكروبيولوجية قيد البحث، كما تضطلعان بدعوة الأعضاء المعنيين بتقدير المتحصلات.

188 - وفيما يتعلق بلجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، تقوم منظمة الأغذية والزراعة باختيار الأعضاء المعنيين بالمخلفات والجوانب التحليلية المرتبطة بها، في حين تضطلع منظمة الصحة العالمية باختيار الأعضاء المعنيين بتقييم السموم في المواد قيد البحث. وتقوم المنظمتان بتقييم المخاطر الغذائية للمبيدات. أما فيما يتعلق بالاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، فتقوم المنظمتان بالعمل سوياً لتحديد واختيار خبراء متعددي التخصصات.

189 - ويرى الكثيرون أن الدور الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في اختيار الخبراء يمثل ضماناً لمستوى الاستقلالية بالرغم من الاتهامات التي أثرت بشأن اختيار الخبراء من دول قليلة وبأنهم يمثلون نطاقاً محدوداً من التخصصات العلمية ويجسدون الوضع العلمي الراهن، كما تربطهم أحياناً علاقات وثيقة مع العاملين في الصناعة. وقد استعرضت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عملية اختيار الخبراء والإجراءات المعدلة في أعقاب طلب قدمته هيئة الدستور الغذائي إلى المنظمتين عام 2001 يدعوها إلى تقديم توصيات تتضمن طرقاتاً إضافية لتحسين المشورة العلمية كماً ونوعاً والسعي إلى تقديمها في الوقت المناسب.

190 - وتُعد أمانة لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقدير المخاطر الميكروبيولوجية قوائم بأسماء العلماء ليتم منها اختيار المشاركين في هذه الاجتماعات. وقد نشرت الإعلانات الموجهة للعلماء على نطاق واسع عبر مواقع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى قائمة الدستور الغذائي والوسائل الأخرى كالندوات والجمعيات العلمية وقوائم المراسلات الفنية. وتدعو هذه الطلبات العلماء ذوي التخصصات والخبرة الملائمة للمشاركة. وتدرس لجان الاختيار التي شكلتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية هذه الطلبات لتحديد مدى استيفاء المتقدمين الشروط الأساسية المبينة في هذه الدعوات، ليتم بعد ذلك تضمين أسماء المستوفين الشروط

في قوائم العلماء المعلنه في مواقع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على شبكة الإنترنت. وبهذه الطريقة يتم تشجيع العلماء من كافة أنحاء العالم على المشاركة وضمان اتساع الرقعة الجغرافية التي ينتمي إليها أولئك العلماء القادرين على المشاركة. ويتم استعراض قوائم العلماء للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية و الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات كل أربعة أعوام.⁴⁸

191 - ويتضمن تعيين الخبراء أيضا، إعلان بالمصالح يقدمه الخبير المختار لضمان استقلالية مشورته حيث تقوم الأمانة المشتركة بفحص هذه المصالح بدقة للبت فيما إذا كان أي منها يتعارض مع القضايا المراد مناقشتها، كما تتضمن متطلبات تحسين الشفافية والاستقلالية أيضا ضمان سرية الخبراء العاملين في توصية معينة.

192 - ولم يعد من المنطقي أن نتوقع استمرار الخبراء في العمل على سبيل التطوع خارج ساعات العمل العادية كما هو الحال في أغلب الأحيان، لذا فإن منح مقابل مادي للخبراء بصفتهم مستشارين سيسهم في تسهيل تعيين العاملين منهم في الأوساط الأكاديمية والمعاهد المستقلة وتطبيق نظام أكثر صرامة لضمان الحصول على تقديرات مناسبة في الوقت المحدد. وقد أشارت مجموعة من البلدان النامية أثناء الزيارات القطرية إلى عجزها في الوقت الراهن عن السماح لخبرائها بالمشاركة في تقديرات الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات ولجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية خلال ساعات العمل الرسمية وأن الوضع الراهن فيما يتعلق بعدم منح الخبراء مقابلاً مالياً لا يمكن أن يستمر.

التوصية 36: يتعين إدراج اعتماد في الميزانية لمنح الخبراء المستقلين المعنيين بتقدير المخاطر أجورا مقابل عملهم وفرض قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بالمواعيد النهائية لتلك التقديرات ومتطلبات جودتها.

5-8 الشفافية

193 - يرى البعض أحيانا أن اللجان تفتقر إلى الشفافية، حتى أن بعض أعضاء الدستور الغذائي لا يعرفون كيف تمارس هذه اللجان عملها كما أتضح من المشاركة المحدودة لهم في الاستبيان، في حين يرى أولئك الذين أجابوا على أسئلة الاستبيان أن مقدار الشفافية في جميع اللجان الثلاث يعد ملائما أو أفضل بعض الشيء، ويشترك في هذا الرأي المنظمات الدولية غير الحكومية لغير المستهلكين في حين يعتقد المستهلكون أن اللجان تفتقر إلى الشفافية بشدة ويودون أن تتاح لهم فرصة المشاركة في عملية تقدير المخاطر. كما بدأوا يفعلون في بعض البلدان، بينما يخشى البعض من المساس بسرية البيانات وأن تؤدي مشاركة المستهلكين إلى تعطيل عمل اللجنة. ونحن نرى ضرورة مشاركة المستهلكين والجماعات المهتمة الأخرى بشكل أكثر فعالية في المناقشات التي تدور بين الخبراء بشأن إجراءات وبروتوكولات تقدير

⁴⁸ تضم قائمة علماء الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العامة لتقدير المخاطر الميكروبيولوجية 99 خبيرا ينتمي 18 في المائة منهم لبلدان نامية، أما قائمة لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية فتضم 24 خبيرا ينتمي 37 في المائة منهم لبلدان نامية، فيما تضم قائمة الخبراء الخاصة بمخلفات العقاقير البيطرية 17 عالما ينتمي 41 في المائة منهم لبلدان نامية.

المخاطر وفي المشورة العلمية المتعلقة بالإدارة والاتصال. وستصبح القضايا التي تثار بشأن سرية البيانات وثقة الصناعة أكثر تعقيداً عندما يتم البدء في تطبيق البروتوكولات المتعلقة باستعراض المنتجات المتمتعة بحقوق الملكية.

194 - ومن العسير إبلاغ الجمهور بتقديرات المخاطر وبخاصة على المستوى القطري، ويمكن القيام بذلك عن طريق نشر موجز للتقديرات عبر الإنترنت بلغة مبسطة أو باللجوء إلى وسائل أكثر استباقية. ويتطلب ذلك التنسيق مع المنظمات الأخرى المختصة بتقدير المخاطر في جميع أنحاء العالم (لناقشة الاتصال فيما يتعلق بالدستور الغذائي، أنظر القسم 4-5).⁴⁹

5-9 نحو مزيد من التقدم

195 - بالرغم من نجاح نظام تقدير المخاطر في توفير المشورة العلمية للدستور الغذائي إلى حد كبير رغم موارده المحدودة، إلا أن القلق يساورنا من استمرار تزايد الطلب على النظام. وأثناء دراسة تقديرات المخاطر روعي في التقييم استمرار تطور التفكير والأساليب. فالسلطات القطرية تسعى باستمرار إلى جمع تقديرات المخاطر القائمة على العلم ضمن إطار وكالة واحدة وإلى توضيح الفصل فصلاً بيناً بين تقدير المخاطر وإدارتها.⁵⁰ وقد صممت التوصيات جزئياً لإيجاد نهج يضمن مزيداً من الوحدة والتنسيق فيما يتعلق بتقدير المخاطر في الدستور الغذائي والتركيز على الفصل بين تقدير المخاطر المستقل القائم على العلم وبين إدارة المخاطر وعلى التواصل اللازم بينهما. وتهدف التوصيات على وجه الخصوص أيضاً إلى ضمان أن تفي المشورة العلمية بأغراض الدستور الغذائي بشكل مستقل ضمن إطار منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى ضمان الفعالية والشفافية والنزاهة العلمية.

196 - دراسة استشارية يتبعها اجتماع استشاري بشأن المشورة المتخصصة: طلبت هيئة الدستور الغذائي في دورتها لعام 2001 من منظمتي الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المضي في تعزيز الدعم العلمي الذي تقدمانه لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالدستور الغذائي، كما طلبت منهما على وجه الخصوص "عقد مشاورة لاستعراض وضع وإجراءات الهيئات المتخصصة وتقديم عدد من التوصيات إلى المدراء العاميين تتضمن طرق تحسين نوعية وكمية المشورة المقدمة إلى الهيئة والإطار الزمني لها"، وقد تم بالفعل تنفيذ بعض الاقتراحات التي تقدمت بها هيئة الدستور الغذائي بيد أن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية قررتا عقد المشاورة بعد الانتهاء من إجراء التقييم الحالي.

⁴⁹ أشارت الإجابات التي تضمنها الاستبيان إلى أن غالبية الدول النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط ترى أن يضطلع الدستور الغذائي بدور أكبر فيما يتعلق بالاتصال المرتبط بتقدير المخاطر والمسائل التنظيمية، لكن البلدان المتقدمة رأّت نقيض ذلك. وقد تبين من الزيارات القطرية أن السبب في ذلك يعزى إلى صعوبة المهام والتأثيرات في الموارد بالنسبة للدستور الغذائي.
⁵⁰ وتتوافر الأمثلة على ذلك في دول الاتحاد الأوروبي والهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية في المكسيك والوكالة الفرنسية لسلامة الأغذية في فرنسا.

التوصية 37: بناءً على النتائج التي أسفر عنها هذا التقييم، يتعين على الفور إجراء دراسة استشارية للمشورة المتخصصة وتقدير للمخاطر يتبعها إجراء مشاورات ومناقشات متخصصة بشأن الدستور الغذائي.

وتمشياً مع المناقشة المشار إليها أعلاه يتعين أن تشمل الدراسة العناصر التالية:

- أ - أساليب عمل جديدة بما في ذلك استخدام تقنيات التحليل الاسترجاعي؛
- ب - كافة الاحتياجات المتعلقة بإعادة توزيع أو فصل المهام التي تضطلع بها اللجان المتخصصة القائمة حالياً؛
- ج - تعريف الشكل الأمثل لتزويد المسؤولين عن إدارة المخاطر بتقديرات المخاطر لأغراض وضع الموصفات؛
- د - إعادة تعريف الاحتياجات الأساسية للموصفات العالمية بما في ذلك الحد الأدنى للمتحصل الغذائي الأساسي لكل إقليم من الأقاليم الرئيسية وبيانات الأداء في المناطق الإستوائية للممارسات الزراعية الجيدة وممارسات التصنيع والمناولة الجيدة وغيرها؛
- هـ - سبل التمويل واحتمالات منح مبالغ مقابل الخدمات المقدمة عند استعراض المنتجات المتمتعة بحقوق الملكية؛
- و - الطرائق الكفيلة بتمكين ممثلي المستهلكين من غير الفنيين من المشاركة في تقديم المشورة العلمية وتقدير المخاطر؛
- ز - أفضل الممارسات للاتصال بين المسؤولين عن تقدير المخاطر والمسؤولين عن إدارتها لضمان الحصول على مشورة علمية قيمة؛
- ح - الخيارات والخبرات اللازمة للاتصال وتأثيرات الاستراتيجيات البديلة للاتصال المتعلقة بتقدير المخاطر على الموارد.

197 - اللجنة العلمية: ونحن نوصي أيضاً بإنشاء لجنة علمية لدعم وتوجيه تقدير المخاطر المستقل ضمن إطار منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، مما سيؤدي إلى وضع المشورة العلمية تحت مظلة واحدة. وسوف تسهم اللجنة في تحسين جودة وجدوى وضع الموصفات في الوقت المناسب وتعزيز كفاءة المشورة العلمية المقدمة للدستور الغذائي.

التوصية 38: على منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إنشاء لجنة علمية.

198 - وستتألف اللجنة من علماء بارزين مستقلين تقوم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية باختيارهم وفق إجراء يتسم بالشفافية على غرار الإجراء المتبع حالياً في اختيار العلماء للجان العلمية المتخصصة والمشاورات الأخرى واستجابة للدعوة الرامية إلى الإعراب عن الرغبة في العمل في اللجنة ومن شأن ذلك أن يعزز كفاءة وجدوى تقدير المخاطر وأشكال المشورة العلمية الأخرى بما في ذلك:

- إسداء المشورة العلمية بشأن الأهمية النسبية للمخاطر وتحديد المخاطر الجديدة والناشئة بغية دعم تحديد الأولويات أثناء عملية وضع الموصفات؛
- رصد جودة تقديرات المخاطر ومشاورات الخبراء المخصصة والتوصيات بضرورة انتهاج أساليب أخرى جديدة؛
- إسداء المشورة للجهات والمشاورات المتخصصة بشأن المنهجيات المتعلقة بالتقدير العلمي للمخاطر؛
- المساعدة في عقد المشاورات الخاصة التي تتم خارج إطار الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات ولجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العامة والمعنية بالمواد المضافة والملوثات والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقدير المخاطر الميكروبيولوجية.

199 - المنسق المشترك لتقدير المخاطر: بينما ينبغي أن تستمر الإجراءات الحالية للدعم الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بأعمال السكرتارية للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العامة المعنية بالمواد المضافة والملوثات والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقدير المخاطر الميكروبيولوجية، يوصى بتعيين منسق مشترك لأنشطة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقدير المتعلقة بالمخاطر ذات الصلة بسلامة الأغذية لتنسيق المشورة العلمية المقدمة للدستور الغذائي ويكون بمثابة أمين للجنة العلمية. وسوف يطلع المنسق أيضاً بضمن الشفافية والسرعة والكفاءة والجدوى في تقديم المشورة العلمية ويكون نصيراً لأهمية سلامة الأغذية في إطار منظمة الأغذية والزراعة والصحة العالمية.

200 - ومع مرور الوقت، يمكن أن تقوم منظمة الصحة العالمية بتحمل قدر أكبر من التكاليف المتعلقة بتقدير المخاطر، وسوف يؤدي ذلك، بالإضافة إلى جعل منظمة الصحة العالمية مقراً للمنسق المشترك، لتعزيز ثقة الجمهور في أن الاعتبارات الصحية تحتل مركز الصدارة. كما ستتوافق مع الرأي الذي تردد كثيراً خلال الزيارات القطرية بضرورة اضطلاع منظمة الصحة العالمية بدور أكبر في جميع جوانب عملية وضع المواصفات المتعلقة بسلامة الأغذية.

التوصية 39: نوصي بإنشاء وظيفة للمنسق المشترك وجعل منظمة الصحة العالمية مقراً له، على أن تظل أمانات اللجان العلمية القائمة حالياً تحت إشراف الوحدات التابعة لمنظمتيها

201 - وفيما يلي بعض المهام المحددة الخاصة بالمنسق:

- دعم التخطيط الاستراتيجي للمشورة العلمية؛
- استعراض نطاق عمل وسياسات تقدير المخاطر للمشورة العلمية التي يطلبها الدستور الغذائي من الجهات المتخصصة؛
- دعم تحسين أساليب العمل التي تنتهجها الهيئات المتخصصة (كتلك التي يقترحها المستشار الخارجي للاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات)؛
- رصد مسار القرارات في الهيئات المتخصصة وإبلاغ المسؤولين عن إدارة المخاطر وأصحاب الشأن بذلك وبالمخاطر الأخرى بفعالية؛
- تيسير تنسيق واتساق السياسات والأساليب التي تتبعها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في الهيئات المتخصصة؛
- توفير الدعم من الأمانة للجنة العلمية والتنسيق اليومي للهيئات المتخصصة؛
- تقييم الاستراتيجيات وتولي مسؤولية استراتيجيات الاتصال المتعلقة بالمشورة العلمية التي تعدها اللجان المتخصصة والمشاورات وموالة الموقع الإلكتروني المشترك على شبكة الإنترنت؛
- إعداد الاستراتيجيات الرامية إلي زيادة الموارد المالية المخصصة للهيئات المتخصصة، بما في ذلك الحصول على موارد مالية من خارج الميزانية من مصادر جديدة وإدارة هذه الموارد.

5-10 التأثيرات الفورية على الموارد

202 - يتناول الملحق 3 التأثيرات الناجمة عن التغييرات المقترحة على الموارد. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حالياً بتمويل المشورة المتخصصة للدستور الغذائي بوصفها تكاليف مباشرة للاجتماعات وغيرها بمبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي تقريباً للفترة المالية (مقسمة بنسبة 45 في المائة لمنظمة الأغذية والزراعة و55 في المائة لمنظمة الصحة العالمية). وتبلغ النفقات الإجمالية التي يتحملها البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة بما في ذلك الدعم في مجال أعمال الأمانة 1.5 مليون دولار أمريكي للفترة المالية (لا تتوفر بيانات مماثلة عن منظمة الصحة العالمية). وتبلغ التكاليف الإضافية الفورية لتنفيذ التوصيات 2.5 مليون دولار أمريكي للفترة المالية.

التوصية 40: توصي منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية على وجه الخصوص، بزيادة المساهمات التي تقدمانها لتقدير المخاطر الصحية والمشورة العلمية لدعم الدستور الغذائي زيادة كبيرة، وبالإضافة إلى متطلبات الموارد المباشرة الفورية المشار إليها أعلاه:

- يتعين أن تقوم منظمة الصحة العالمية بإعداد البيانات المتعلقة بالمخاطر الصحية للأغذية في جميع أنحاء العالم ليسهل تحديد الأولويات بشكل أفضل؛
- يتعين أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بإعداد الممارسات الجيدة المتعلقة بمناولة وممارسات تصنيع المواد المضافة ومواد التغليف والتجهيز وخلافه؛
- يتعين أن تقوم المنظمتان بإعداد البيانات المتعلقة بالنظم الغذائية في الأقاليم النامية.

الشكل 3 – ملخص الهيكل المقترح – الدستور الغذائي والمشورة العلمية بشأن تقدير المخاطر
(مع وصف موجز لمهام الهيئات والمناصب الجديدة)

منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي		أمانة الدستور الغذائي دعم الهيئة وكافة لجان الدستور الغذائي		المجلس التنفيذي		المنسق المشترك		اللجنة العلمية	
إدارة المواصفات التخطيط الاستراتيجي لوضع المواصفات: ● اقتراح الأولويات المتعلقة بمراجعة المواصفات ووضعها؛ ● دراسة مقترحات لجان الدستور الغذائي بشأن وضع المواصفات؛ ● إسداء المشورة بشأن تشكيل اللجان وحلها؛ ● رصد التقدم المحرز في وضع المواصفات؛ ● تحديد احتياجات وضع المواصفات للبلدان النامية؛ ● دراسة المواصفات التي تقترحها لجنة الدستور الغذائي.		المجلس التنفيذي التخطيط الاستراتيجي والميزانية والرصد بما في ذلك: ● إعداد خطة العمل والميزانية والخطة المتوسطة الأجل ● التوصيات بغية تحسين الإدارة وإجراءات العمل المتعلقة بالدستور الغذائي بما في ذلك اللجان وفرق المهام؛ ● رصد واتخاذ التدابير الإصلاحية لتنفيذ برنامج العمل.		المنسق المشترك أمين اللجنة العلمية ● دعم التخطيط الاستراتيجي للمشورة العلمية؛ ● استعراض طلبات المشورة العلمية المقدمة من الدستور الغذائي؛ ● تحسين إجراءات الإبلاغ عن المخاطر للمسؤولين عن تقييم المخاطر وأصحاب الشأن؛ ● تسهيل أساليب التنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية داخل الهيئات المتخصصة.		اللجنة العلمية ● إسداء المشورة العلمية فيما يتعلق بالأهمية النسبية للمخاطر وتحديد المخاطر الجديدة والناشئة؛ ● رصد جودة تقديرات المخاطر والمشاورات المختصة والتوصيات؛ ● إسداء المشورة للهيئات والمشاورات المتخصصة بشأن منهجيات التقدير العلمي للمخاطر؛ ● المساعدة في إجراء مشاورات خاصة خارج إطار الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات ولجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقدير المخاطر الميكروبيولوجية.			
لجان وفرق المهام التابعة للدستور الغذائي				الأمانات المشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لدى اللجان المتخصصة				الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات - لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية - الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقدير المخاطر الميكروبيولوجية	
								المشاورات المتخصصة وفرق المهام	
الدستور الغذائي - تقدير المخاطر				تقدير المخاطر والمشورة العلمية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية					

قيام أمانة الدستور الغذائي ولجان إدارة المواصفات برصد العمل. ⁵¹	الشكل 4: مراحل التقدم المحرز في مواصفات الدستور الغذائي منذ بدء الإعداد حتى الإقرار حسب إطار العمل المقترح الجديد
	1 تحدد لجان الدستور الغذائي (بما في ذلك اللجان الإقليمية) والهيئة ومنظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية والأمانة واللجنة العلمية الحاجة إلى مواصفة جديدة أو معدلة أو يقترحها مجموعة من الدول الأعضاء أو المنظمات الدولية غير الحكومية.
	2 تقوم لجنة إدارة المواصفات بتوجيه من الأمانة بما يلي: أ. تحديد أولويات وضع المواصفات وتعديلها استناداً إلى الأولويات والمواصفات الشاملة التي وافقت عليها الهيئة؛ ب. وضع إطار زمني لوضع كل مواصفة على حدة؛ ج. توزيع الأعمال المتعلقة بالمواصفات على اللجان وفرق المهام المختصة وتشكيل فرق مهام بين عدة لجان عند الضرورة.
	3 تقوم هيئة الدستور الغذائي بتأكيد برنامج العمل وإدخال التعديلات المطلوبة (هذا التأكيد عملية مستمرة ولا يتطلب بدء العمل موافقة الهيئة).
	4 تقوم لجان الدستور الغذائي/فرق المهام المعنية بتحديد الاحتياجات المتعلقة بالمشورة المتخصصة وتقدير المخاطر المستقل لوضع المواصفة.
	5 بناء على طلب اللجنة، توافق أمانة الدستور الغذائي بالاشتراك مع أمانات لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية وأمانة الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات وأمانة الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقدير المخاطر الميكروبيولوجية والمنسق المشترك على الأولويات المتعلقة بالمشورة بما يتسق مع الميزانية المعتمدة وبالتشاور مع لجنة إدارة مواصفات الدستور الغذائي واللجنة العلمية كلما كان ذلك ملائماً.
	6 تقوم لجنة الدستور الغذائي وفرق المهام المعنية عقب استلام المشورة المتخصصة (يمكن أن تكون ذات طابع تفاعلي) بوضع المواصفة في إطار زمني لا يتجاوز 4 إلى 5 سنوات ابتداءً من المرحلة المذكورة في الفقرة 2 أعلاه (توزيع مهام العمل) بما في ذلك: أ. العمل فيما بين الدورات بغية المضي قدماً بالمواصفة عن طريق الميسرين؛ ب. التشاور مع الأعضاء ككل قبل الانتهاء وفي أي مرحلة يمكن أن تثار فيها قضايا ذات أهمية؛ ج. تقديم ستة تقارير شهرية عن العمل المحرز إلى أمانة الدستور الغذائي ولجنة إدارة المواصفات.

⁵¹ أو المجلس التنفيذي إذا كلف بمهمة إدارة المواصفات.

قيام أمانة الدستور الغذائي ولجان إدارة المواصفات برصد العمل.	الشكل 4: مراحل التقدم المحرز في مواصفات الدستور الغذائي منذ بدء الإعداد حتى الإقرار حسب إطار العمل المقترح الجديد
	7 تقوم لجنة الدستور الغذائي المعنية/فريق المهام بوضع الصيغة النهائية للمواصفة بعد إجراء جولة أخيرة من المشاورات مع أعضاء الدستور الغذائي التي تؤكد وجود قاعدة متينة لموافقة اللجنة.
	8 تضطلع أمانة الدستور الغذائي بما يلي: أ. استعراض المواصفات بما في ذلك الاتساق مع ممارسات الدستور الغذائي، واستعراض المواصفات من قبل محامي؛ ب. إحالة أية استفسارات إلى اللجنة/فريق المهام؛ ج. عرض المواصفة على لجنة إدارة المواصفات.
	9 تقوم لجنة إدارة المواصفات باستعراض المواصفات واتخاذ أحد التدابير التالية: أ. إحالة الاستفسارات إلى الهيئة/ فريق المهام. ب. عرض المواصفة على الهيئة لاتخاذ قرار بشأنها.
	10 تستعرض لجان إدارة المواصفات تقارير سير العمل التي تعدها لجان الدستور الغذائي بالإضافة إلى تعليقات الأمانة، ويتم في حالة عدم التوصل إلى صياغة نهائية للمواصفة ضمن الإطار الزمني المحدد اتخاذ ما يلي: أ. التوصية بالإلغاء أو الكف عن القيام بمزيد من العمل، أو ب. تمديد إطار العمل الزمني لفترة لا تزيد عن عام واحد (تجدد سنة بعد أخرى).
	11 تقوم أمانة الدستور الغذائي بعرض المواصفة على هيئة الدستور الغذائي في صيغتها النهائية.
	12 تقرر هيئة الدستور الغذائي أحد الأمور التالية: أ. إقرار المواصفة بتوافق الآراء أو بأغلبية الثلثين؛ ب. إحالة المواصفة مرة أخرى للهيئة لبحث إدخال تغييرات معينة بالاستعانة بأحد الميسرين بغية إيجاد حلول للاختلافات المتعلقة بها؛ إلغاء أو إيقاف العمل المتعلق بالمواصفة.
	13 قيام الأمانة بنشر المواصفة.

6- بناء القدرات في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فيما يخص معايير الأغذية⁵²

203- ينظر بشكل عام إلى بناء القدرات على أنه "... عمل يقوي إمكانيات الناس أو المجموعات أو المجتمعات أو المؤسسات لبناء الهياكل والنظم والمنظمات لتحقيق الأهداف المخططة بصورة أفضل. وُصّمت أنشطة بناء القدرات لزيادة المهارات والكفاءات الفردية والمؤسسية، بطريقة تعكس مبادئ التمكين والمساواة"⁵³.

204- وتعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في أنشطة متعددة ذات صلة ببناء القدرات التي تدعم بشكل مباشر وغير مباشر سلامة الأغذية. ولأغراض التقييم، اقتصرنا على أنشطة بناء القدرات على تلك الأنشطة ذات الصلة بأعمال الدستور الغذائي، ووضع المواصفات وتلك الأنشطة التي تدعم وتقوي نظم مراقبة الأغذية القطرية. وتتضمن أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بالمواصفات الغذائية في المنطقتين جميع أنشطة المنظمات التي تهدف إلى: (1) تقوية قدرات البلدان النامية لتشارك بشكل كامل في عمليات وضع المواصفات العالمية، (2) توعية البلدان بالقضايا التي تؤثر في وضع المواصفات العالمية (مثل اتفاقيات التجارة)، (3) وتقوية النظم القطرية لمراقبة الأغذية في البلدان وتشمل البنية الأساسية وسلامة الأغذية على المستوى القطري واستراتيجيات الجودة وسياساتها والتشريعات الخاصة بالأغذية وخدمات معاينة الأغذية ومختبرات مراقبة الأغذية وتنفيذ نظم ضمان الجودة والسلامة في مختلف أنحاء سلسلة إنتاج الأغذية والخبرات العلمية والفنية وعلى الأخص تقييم المخاطر. ويتضمن هذا الأخير تيسير قيام البلدان بتطبيق المواصفات والتوصيات والخطوط التوجيهية الدولية الحالية. بيد أنه لا يشمل جوانب أخرى من نظام سلامة الأغذية القطرية لا صلة لها بالمواصفات، مثل توعية الجمهور.

205- وفي إطار جميع مهام منظمة الصحة العالمية في مجال الصحة ووزارة الصحة باعتبارها شريكها المميز في البلدان الأعضاء، تركز هذه المنظمة طبيعياً في المقام الأول على حماية المستهلك. بالإضافة إلى هذا، تولي منظمة الأغذية والزراعة أهمية خاصة لدور مواصفات الأغذية في تسهيل التجارة المحلية والدولية، وبشكل أكثر عمومية في كامل إطار التنمية الاقتصادية. وهناك مجالات كثيرة مشتركة بين المنطقتين. فتميل منظمة الصحة العالمية إلى التركيز على بناء القدرات على نظم مراقبة الأمراض التي تنقلها الأغذية، والصحة والتغذية. وترتكز أعمال بناء القدرات في منظمة الأغذية والزراعة أيضاً على قضايا سلامة الأغذية على طول سلسلة الإنتاج والتسويق ذات الصلة بالمنتجات الزراعية وإنشاء جهات اتصال ولجان للدستور الغذائي. وعلى الرغم من أن منظمة الأغذية والزراعة تعمل مع وزارات الزراعة، من أجل سلامة الأغذية، فإنها تعمل أيضاً مع وزارات الصحة والتجارة والمكاتب المركزية للمواصفات.

206- وقد تُتخذ المبادرات بصورة فردية أو بالتنسيق مع المنظمات الدولية أو القطرية، أو المؤسسات المالية الدولية أو القطرية، أو حكومات البلدان أو المنظمات غير الحكومية. وتعتبر منظمة التجارة العالمية الشريك الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في مجال مواصفات الأغذية وتجاريتها، ولها برنامج مشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (التي تخصص

⁵² البلدان النامية هي تلك البلدان التي تنتمي إلى فئات الدخل المنخفض والدخل المتوسط التي يستخدمها البنك الدولي وفي تحليل الاستبيان.

⁵³ البروفيسور Ruth K. Oniang'o، ورقة تمهيدية أعدت لفريق التقييم بشأن بناء القدرات.

نحو 3.7 مليون دولار في كل فترة مالية لأعمال سلامة الأغذية). وطبقت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، نهجا متكاملًا لدعم تطبيق مبادئ الجودة على قطاع أعمال إنتاج الأغذية في سبعة بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى. ويتضمن هذا مساحاً لسياسات سلامة الأغذية القطرية وتشريعاتها وإدارتها. كما قدم التدريب للممثلين من الصناعة ومعاهد التدريب والسلطات التنظيمية في مبادئ وتطبيقات نقط المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر.

207- وقد سلطت الأضواء في الأقسام التالية على عدد من الأمثلة على الأنواع المختلفة من برامج بناء القدرات التي تمت مناقشتها مع فريق التقييم خلال زيارات للبلدان.

1-6 احتياجات الأعضاء وتأكيدات برامج منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة

208- كانت الملاحظة التي استلقت الأنظار من الزيارات الميدانية هي الأهمية القصوى لأنشطة بناء القدرات عندما تكون التجارة الدولية والفوائد الاقتصادية معرضة للخطر. فمثلاً الحجم الكبير من المساعدة في مجال نقط المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر في مصائد الأسماك كان نتيجة للخسائر الاقتصادية للبلدان النامية المصدرة يليها عدم التقيد بالمتطلبات التي فرضتها البلدان المتقدمة المستوردة. ويعزز هذا شواهد الجدول 1 إلى أنه ينظر إلى تيسير التجارة على اعتبار أنها أداة مفيدة جداً للمواصفات الدستورية في البلدان منخفضة الدخل.

209- وبما أن الأولويات الاقتصادية حددت الحاجة إلى المساعدة الفنية في مجال نقط المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر، فقد أثرت الضرورة الاقتصادية على الأولوية المسندة لقضايا سلامة الأغذية المحلية في البلدان منخفضة الدخل. وبالرغم من أن بعض الاستراتيجيات الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية تولي أولوية قصوى لسلامة الأغذية، فإن المسؤولين الميدانيين في المنظمة يدركون الصعوبات في وضع سلامة الأغذية في قمة أولويات البلدان. ورتبت وزارات الصحة أولويات مبادرات أخرى للموارد المالية والبشرية المحدودة مثل مرض الملاريا والسل ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة التي قد تستمر لأن تكون أكثر أهمية بالنسبة للصحة من الأمراض التي تنقلها الأغذية. والقرائن المروية من زيارات البلدان، علاوة على الإطلاع على إجابات الاستبيان، توضح أن هناك حاجة ماسة لتحسين المعرفة بشأن الأمراض التي تنقلها الأغذية في البلدان النامية، ومن ثم، لإنشاء نظم مراقبة وقواعد بيانات مناسبة. وفي إجابة الاستبيان عن المجالات ذات الأولوية للمساعدة، ذكرت البلدان النامية إعداد نظام مراقبة الأمراض التي تنقلها الأغذية كأحد أهم المجالات (82٪) من الذين أجابوا على الاستبيان). علاوة على ذلك، لا يوجد لدى 53٪ من البلدان الأقل نمواً التي أجابت على الاستبيان نظام مراقبة للأمراض التي تنقلها الأغذية، كما أظهرت زيارة البلدان أنه حتى وإن وجدت فإنها ضعيفة.

210- وتشمل مجالات الأولوية الأخرى ذات الصلة ببناء القدرات (بناءً على إجابات الاستبيان)⁵⁴ زيادة التدريب في مجال تقييم المخاطر إضافة إلى تفتيش ومتابعة ومراقبة سلامة الأغذية. ويعكس هذا المجالات التي تكون فيها القدرة

⁵⁴ ذكرت 82.5٪ و80.5٪ من الإجابات على التوالي تحليل المخاطر، وتشمل البيانات والتفتيش على سلامة الأغذية، والرصد والرقابة كمجالات ذات أولوية للمساعدة.

ضعيفة (أيضا حسب إجابات الاستبيان) لكل من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وبالنسبة للأخيرة، بقدر أقل. وتتمثل المجالات الأضعف التي تستلزم الدراسة في أنشطة بناء القدرات مجالات تقييم المخاطر والإبلاغ عنها في كل من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، فإن بناء القدرات للتفتيش عن الأغذية التي تباع بالتجزئة محلياً حصل أيضاً على درجة ضعيفة جداً وفي حاجة إلى بناء القدرات.

211- ولا تنظر البلدان النامية إلى إعداد التشريعات على أن لها درجة عالية من الأولوية من أجل المساعدة مقارنة بالمجالات الأخرى. وقد يرجع ذلك إلى أن قوانين الأغذية غير فعالة في ظل غياب قدرات المراقبة والتنفيذ. وتظهر زيارة البلدان، كيف يعيق تعدد السلطات وتداخلها والتشريعات البالية النظام الساري للأغذية. وكذلك توضح الزيارات أن البلدان الأقل نمواً تحتاج إلى أساس أفضل في تنفيذ القانون لمعالجة مشاكلها المباشرة ذات الصلة بسلامة الأغذية وتجارتها. ولا يمكن تحقيق ذلك من خلال تحويل مواصفات الدستور إلى قوانين قطرية. وبالتأكيد، لن يكون هناك قدرة في كثير من البلدان في المستقبل القريب على تنفيذ جوانب من هذه المواصفات في السوق المحلية. وتعد مساعدة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مهمة جداً في إعداد قانون قابل للتطبيق، يوضع بطريقة تيسر المسؤولية المدنية والتوعية العامة كجزء من نهج متكامل لضمان: النهوض بسلامة الأغذية، والحد من الغش، وزيادة القدرة على إستيفاء المواصفات الدولية بالنسبة للصادرات وتنمية التجارة المحلية.

212- تظهر نتائج الاستبيان كذلك الحاجة إلى إشراك جميع أصحاب الشأن (المستهلكون وبائعو الجملة والتجزئة وجهات التصنيع المحلية). في تعزيز وضع الأطر المؤسسية للرقابة الصحية، وإعداد القوانين والتشريعات وإنفاذها. وترى البلدان المتقدمة أن توعية المستهلكين ومصنعي الأغذية وبائعيها بالتجزئة مهمة جداً من أجل تحسين صحة المستهلكين فيها (إضافة إلى دعم تحليل المخاطر). ويعتقد أنه لو اعتمدت الأطر المؤسسية على الخدمة المدنية فقط، فإنها لن تجني منافع المجتمع المدني، وستتيح الفرصة لانتشار الفساد بين الموظفين وعدم الامتثال للقانون.

213- وإجمالاً، تولت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مجالات الأولوية التي تصورتها البلدان المستفيدة والتي تؤكد بالتالي صلتها بأنشطة بناء القدرات المشار إليها أدناه. وثمة تفضيل واضح لدى تنفيذ مساعدة بناء القدرات لأن تقدم هذه المساعدة من خلال مشروعات التعاون الفني، وتشمل المعدات، بدلاً من الخدمات الاستشارية قصيرة المدى المخصصة، والاجتماعات، وحلقات العمل. وتضمن المشروعات التي تتجاوز حجماً معيناً متابعة وتحقيقاً للأهداف المرجوة بشكل أفضل، ومن ثم تحقيق نتائج أكثر استدامة.

214- وفي الوقت الراهن، يوجد تباين قوي بين الأولويات المعلنة للبلدان النامية في الحصول على المساعدة الإنمائية ذات الصلة بسلامة الأغذية وحجم مساهمة البلدان المتقدمة الطوعية التي تشارك في هذه الأولويات. وتشمل أسباب ذلك تركيز كثير من برامج المساعدة الحكومية على البلدان الأكثر فقراً والفقراء داخل تلك البلدان. وفي حالة منظمة الأغذية والزراعة (لا تتوافر بيانات مماثلة لمنظمة الصحة العالمية)، تبلغ نسبة التمويل الطوعي (حسابات الأمانة) لمساعدة تنمية السلامة الغذائية مقارنة بالاشتراكات المقدرة (البرنامج العادي) 1:0.1. وتبلغ نسبة المماثلة لمجمل

البرنامج الفني لمنظمة الأغذية والزراعة 1:1.5. ومن ثم فان، دعم عملية بناء القدرات فى المنظمة يمول بالكامل تقريبا من موارد منظمة الأغذية والزراعة الخاصة.

215- وتشير إجابات الاستبيان من البلدان المتقدمة والبلدان ذات الدخل المتوسط الى أن الكثير منها على استعداد لزيادة مساعدات التنمية الخاصة بهم. وتنسجم أولويات هذه البلدان ذات الصلة بالقضايا الموضوعية للمساعدة بشكل كبير مع إجابات البلدان النامية في متطلباتهم، بيد أن هنالك تركيزاً أكثر على توفير الخدمات الاستشارية وحلقات العمل، وتركيز أقل على المعدات. ولا تعتبر المنح الدراسية ذات أولوية في البلدان المتقدمة.

2-6 السياسات والترتيبات المؤسسية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

216- يؤثر اختلاف الاختصاصات والنماذج الإدارية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فى تشغيل وإدارة أنشطة بناء القدرات. وانعكست هذه الاختلافات أيضاً فى الطريقة التي تُعرّف فيها المنظمتان مساعدة بناء القدرات وتطبيقها.

217- وتتركز أعمال منظمة الصحة العالمية على مجموعة أولويات على نطاق المنظمة، مدرجة فى برنامج للعمل العام للسنوات من 2002-2005، والتي تتضمن سلامة الأغذية. وتتمثل المناهج الأساسية لاستراتيجية منظمة الصحة العالمية الشاملة ذات الصلة بسلامة الأغذية فيما يلى: (1) دعم نظم مراقبة الأمراض التي تنقلها الأغذية، (2) وتحسين تقدير المخاطر، (3) وإعداد وسائل لتقييم سلامة منتجات التكنولوجيا الحديثة، (4) وتعزيز الدور العلمي والخاص بالصحة العامة الذى تضطلع به المنظمة فى الدستور الغذائى، (5) وتعزيز الإبلاغ عن المخاطر والترويج، (6) وتطوير التعاون العالمى والقطري، (7) ودعم مساعي بناء القدرات فى البلدان النامية. وتشكل هذه الأولويات أساس جميع الأعمال داخل منظمة الصحة العالمية، وتربط الجهود التي يتم اتخاذها فى المكاتب الإقليمية. وعلى المستوى القطرى، تساعد المشاورات مع وزارة الصحة وغيرها من الوزارات، حسب مقتضى الحال، فى تحديد الأنشطة التي سيتم تنفيذها استجابة لأولويات البلد ضمن أولويات المنظمة ككل. وحددت كثير من مساعدات منظمة الصحة العالمية للبلدان الأعضاء ضمن الحصة المحددة للبلد فى الميزانية. وترتكز أيضاً إلى أعمال المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسى.

218- وبرنامج سلامة الأغذية الموجود فى المقر الرئيسى لمنظمة الصحة العالمية هو جهة الاتصال ذات الصلة بأنشطة سلامة الأغذية التي تعد احدى مجموعة الأولويات المشتركة الإحدى عشر،⁵⁵ ومع ذلك، يتناول عدد من المجموعات المختلفة داخل هيكل منظمة الصحة العالمية القضايا الفنية ذات الصلة بسلامة الأغذية، فى مجالات مثل: مراقبة انتشار الأمراض المعدية، والتغذية، والصحة والبيئة، وضمان الحمل الآمن، وتعزيز الصحة. ولدى منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة فى البلدان الأمريكية موظفون فنيون أكثر فى المكاتب القطرية، إلا أن هذه المكاتب نادراً ما يوجد بها خبرات لسلامة الأغذية. وقد تسلم مركز البلدان الأمريكية لسلامة الأغذية فى الأرجنتين اختصاصاته المنقحة من منظمة

⁵⁵ برنامج سلامة الأغذية عبارة عن وحدة فى دائرة حماية البيئة البشرية، التي هى جزء من مجموعة التنمية المستدامة والسلامة البيئية.

الصحة في البلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية في عام 1995. ويوجد في المركز 12 موظفا مهنيًا يقدمون خدمات تعاون فني في الإقليم. وتضم المكاتب الإقليمية الفرعية لمنظمة الصحة في البلدان الأمريكية مستشارين في الصحة البيطرية العامة يعالجون مواضيع سلامة الأغذية. وتضم المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، في مناطق أخرى، مثل بلدان شرق البحر المتوسط وبلدان جنوب أوروبا، مستشارين في سلامة الأغذية.

219- وتحدد منظمة الأغذية والزراعة أولوياتها على المستوى المؤسسي من خلال الاطار الاستراتيجي وبرامجها واسعة النطاق عن طريق الخطط المتوسطة الأجل المتوالية. وتقدم المساعدة للبلدان الأعضاء بناء على طلب قطري في كثير من الأحيان، وينفذ في الغالب من خلال المشروعات بما فيها أموال برنامج التعاون الفني⁵⁶. ويوجد في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة خبرات توفر المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء. ويوجد الموظفون في قسم الأغذية والتغذية فضلا عن مصلحتي مصايد الأسماك والغابات اللتين تتعاونان من خلال مجموعة عمل مشتركة بين مصالح المنظمة بشأن الأمن الحيوي. كذلك يوجد خبراء في القسم المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحصل قسم الأغذية والتغذية على الدعم من موظفين معارين في مجال التغذية، في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية حيث يوجد كذلك موظفون معارون تابعون لمصالح أخرى. ومع ذلك، يعيق العدد المحدود من الموظفين في الميدان مساعدات المنظمة المقدمة للبلدان الأعضاء. ولا يتوفر في المكاتب القطرية موظفون فنيون. ويوجد موظفان يعالجان جميع أعمال التغذية وسلامة الأغذية في كل اقليم من الأقاليم النامية، باستثناء الشرق الأدنى وشمال أفريقيا اللذين يوجد بهما موظف واحد، وكذلك الوضع بالنسبة لوسط وشرق أوروبا. كما يفتقر هؤلاء الموظفون للخبرات الفنية المتخصصة الواسعة الموجودة في المقر الرئيسي. وفي الوقت الراهن، تجاوزت بشكل كبير طلبات البلدان الأعضاء للمساعدة الفنية في مجال قضايا سلامة الأغذية القدرة على تقديم هذه المساعدات.

220- ويتولى قسم الأغذية والتغذية القيادة في مجال قضايا سلامة الأغذية وجودتها. ويتمثل تركيز أعمال القسم على تحقيق الاتساق بين قوانين مراقبة الأغذية ومواصفات الدستور الغذائي والدعم النشط للسياسات والصكوك والآليات القطرية ذات الصلة باستخدام وتطبيق المواصفات العالمية للأغذية، ونظم وبرامج جودة الأغذية وسلامتها في البلدان. كما تشارك مصلحة مصايد الأسماك في بناء القدرات من خلال برنامجها المعنى باستهلاك المنتجات السمكية وسلامتها وجودتها، وإن كان من خلال تركيز أقل شمولا. وتساعد البلدان في مجال تطبيق نظم ضمان الجودة والسلامة، وتكامل تحليل المخاطر ونقطة المراقبة الحرجة، وتقييم المخاطر وفعالية التكاليف. ويعتمد البرنامج على مشروع ممول من الدانمرك⁵⁷ في أنشطته التدريبية والكثير من خدماته الاستشارية. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة بناء القدرات من خلال مساهمتها في العمل المشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويساعد البرنامج الفرعي⁵⁸ المشترك بين منظمة

⁵⁶ ممول من الاشتراكات المقدرة.

⁵⁷ مشروع التدريب الأقاليمي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية بشأن تكنولوجيا مصايد الأسماك وضمان الجودة.

⁵⁸ تنفذ أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال شبكات أبحاث ومشروعات تعاون فني ودورات تدريبية ومن خلال التعاون الوثيق مع قسم إنتاج النباتات ووقايتها ونظم دعم الزراعة وقسم الأغذية والتغذية في منظمة الأغذية والزراعة، ومع منظمة الصحة العالمية، ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ومع الجماعة الاستشارية الدولية المعنية بمعالجة الأغذية بالإشعاع المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية. وتشمل الأنشطة تشغيل مركز التدريب والمراجع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مراقبة الأغذية والمبيدات، وأنشطة الدعم المقدم من مختبر الزراعة والتكنولوجيا الحيوية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الزراعة في سيبرسدورف.

الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأغذية والبيئة سلطات حماية الأغذية والمستهلك القطرية في تطبيق مواصفات الدستور الغذائي ذات الصلة بمعالجة الأغذية بالإشعاع وملوثات الأغذية باستخدام وسائل تحليل نووية ووسائل تحليل متعلقة بالتكنولوجيا الحيوية، ويتضمن البرنامج مرفق تدريب على أعمال المختبرات.

3-6 أنشطة بناء القدرات في منظمة الأغذية والزراعة

1-3-6 حجم عمل منظمة الأغذية والزراعة المتعلق ببناء القدرات

221- بلغت مساهمة المنظمة لبناء القدرات بشأن سلامة الأغذية 29 مليون دولار تقريباً خلال الفترة من 1996-2001. ويشمل هذا أنشطة البرنامج العادي (التدريب وحلقات العمل والمشاورات والبعثات الاستشارية والمطبوعات) علاوة على المشروعات.

2-3-6 التدريب وحلقات العمل

222- يعتبر التدريب وحلقات العمل ذات الصلة بمراقبة الأغذية أكبر الأنشطة التي يقوم بها المقر الرئيسي للمنظمة والمكاتب الإقليمية على الإطلاق. وكان المجال الرئيسي الآخر في بناء القدرات هو تقييم المخاطر. وعقدت مصلحة مصايد الأسماك برامج تدريب وحلقات عمل عديدة في مجال تحليل المخاطر ونقطة المراقبة الحرجة. وأبرز التأثير الإيجابي لمثل هذا العمل في الإطار رقم 4 الوارد أدناه من خلال نموذج المشروع الإقليمي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، وهو مشروع التدريب الأقليمي في مجال تكنولوجيا الأسماك وضمان الجودة.

223- وفي الفترة 1999-2001، أعدت منظمة الأغذية والزراعة ونفذت برنامجاً شاملاً للتدريب بشأن جودة أوروغواي والمفاوضات المقبلة بشأن الزراعة. وشملت المرحلة الأولى من البرنامج تنفيذ 14 دورة تدريبية شبه اقليمية⁵⁹. ومول البرنامج بالاشتراك بين منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي والعديد من البلدان المتبرعة. وكان الهدف من المشروع هو تحسين فهم اتفاقيات التجارة العالمية لتمكين البلدان من المشاركة بشكل أكمل في عملية التفاوض ومناقشة القضايا التي تهم الإقليم خاصة. وتتضمن الموضوعات التي تناولها التدريب اتفاقيات جودة أوروغواي ذات الصلة بالزراعة، مثل تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة، وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة. وأعدت منظمة الأغذية والزراعة دليلاً اعلامياً عن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ذات الصلة بالزراعة، وتشمل تنسيق المواصفات الدولية المبنية على أساس علمي وتقييم المخاطر من خلال الدستور الغذائي. كما عقدت منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة في البلدان الأمريكية دورات تدريبية وحلقات دراسية واجتماعات ذات صلة بالدستور الغذائي وتقييم المخاطر والتجارة.

⁵⁹ نفذ في أفريقيا (4 دورات) وآسيا (3 دورات) والشرق الأدنى (دورتان) وأوروبا (دورتان) وأمريكا اللاتينية (3 دورات).

224- وكانت الدورات التدريبية وحلقات العمل ذات الصلة بإعداد لجان الدستور وجهات الاتصال القطرية الأنشطة القطرية الرئيسية. وكانت أهدافها تعزيز الوعي لدى الأطراف الفاعلة في مواصفات سلامة الأغذية ومراقبة الأغذية، وبدور الدستور الغذائي ومهامه وأنشطته. وأشارت التقارير والزيارات القطرية إلى فائدة حلقات العمل هذه في مجال رفع الوعي بشأن الحاجة إلى نهج متعدد القطاعات لمراقبة الأغذية.

225- كما مول المعهد الدولي لعلوم الحياة الدورات التدريبية وحلقات العمل والمطبوعات⁶⁰. وعلى الرغم من الدعم المالى الكبير الذى يقدمه المعهد، فإن الأنشطة التي يمولها لا تعد جزءاً من البرنامج العادي المقرر الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة، وبالتالي ليس من الضروري أن يكون دائماً جزءاً من الأولويات الاستراتيجية للمنظمة.

226- ويوجه التدريب وحلقات العمل بشكل أساسي إلى الموظفين الحكوميين، رغم أن تلك المتصلة بلجان الدستور القطرية عموماً تشرك أيضاً القطاع الخاص وممثلين من المجتمعات المدنية. كما أنه يجري عادة استهداف المشاركين في حلقات العمل ذات الصلة بمراقبة الأغذية وسلامتها وضمان جودتها (بما في ذلك تحليل المخاطر ونقطة المراقبة الحرجة) (مفتشو الأغذية ومصنوعوها) ويرتبط مجال صناعة الأغذية بأنشطة بناء القدرات ارتباطاً شديداً.

227- ومن المعترف به عموماً أن للتدريب وحلقات العمل تأثيراً أكبر إذا تلتها دورات أكثر عمقا وتوجيهها، وشكلت جزءاً من استراتيجية بناء القدرات. ويساهم التدريب عموماً في رفع مستوى الوعي في الجوانب الرئيسية ذات الصلة بسلامة الأغذية ومراقبة سلسلة إنتاجه. ومع ذلك، وفي غياب المتابعة الدقيقة، تظل هذه التدريبات غير كافية لبناء القدرات بفعالية في هذه المناطق.

6-3-3 أنشطة مشروعات منظمة الأغذية والزراعة

228- تقدر نسبة مشروعات سلامة الأغذية الممولة من الاشتراكات المقدرة لمنظمة الأغذية والزراعة فى إطار حساب برنامج التعاون الفني للمنظمة بنسبة 5٪ من إجمالي برنامج التعاون الفني التي تعتبر كبيرة ومنسجمة مع الموارد المخصصة لسلامة الأغذية في البرامج الفنية للمنظمة. وبجانب بناء القدرات علي منهجية تحليل المخاطر ونقطة المراقبة الحرجة، تعكس المشروعات توجهاً إلى نهج أكثر شمولاً. وتشمل هذه الأنشطة بشكل أساسي الدعم الفني في إعداد الأطر المؤسسية لقوانين الأغذية (واللوائح)، وتعزيز قدرات التفتيش والتحليل (تنفيذ القوانين واللوائح)، بالإضافة إلى تحديث المرافق (تطبيق القوانين واللوائح). ويستهدف عدد من المشروعات أيضاً تعزيز لجان الدستور القطرية من خلال التدريب وتقديم المعدات.

229- ويعكس النهج الأكثر شمولاً والتركيز المحدود على المختبرات نتائج التقييم السابق لمشروعات برنامج التعاون الفني في المنظمة فى مجال سلامة الأغذية⁶¹. وتناول هذا التقييم المشروعات من عام 1992 إلى 1996. وأظهر أن الغالبية العظمى من المشروعات تلبى حاجة تحظى بالأولوية. وكان لثمانية وخمسين فى المائة من المشروعات تصميم

⁶⁰ معهد خاص تموله الصناعات الغذائية.

⁶¹ تقييم مشروعات برنامج التعاون الفني في مجال مراقبة جودة الأغذية وتقرير برنامج التقييم لمنظمة الأغذية والزراعة 1998-1999.

وتنفيذ جيد. وقد جرى توحيد المشروعات بصورة زائدة من حيث نهجها وكان هناك اهتمام مفرط بالمختبرات ومعداتنا حيث لم يكن ذلك بالضرورة من الأولويات. ويوجد تحفظات على فعالية بعض الجولات الدراسية، حيث رؤى أنها تكون مفيدة جداً عندما تتم داخل الإقليم. وكان الخبراء الاستشاريون على كفاءة جيدة، وكانت التوصيات واقعية وقابلة للتطبيق. كما وجد أن 44٪ من إجمالي المشروعات يحدث تأثيراً مستداماً جيداً و46٪ منها مرضية بهذا الخصوص.

230- وناقش فريق التقييم خلال الزيارات القطرية أعمال منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في مجال بناء القدرات. وقيمت مشروعات منظمة الأغذية والزراعة بأنها مفيدة ومناسبة لمعالجة المشاكل. ووجد أن التأثير المستدام للمشروعات يعتمد بشدة على استقرار الإطار المؤسسي الإقليمي، الذي لم يكن لها عليه سوى تأثير محدود في فتراتنا القصيرة نسبياً. فعلى سبيل المثال، في حين نقلت المعرفة بشكل فعال الي أحد بلدان أمريكا اللاتينية، لم يتحقق تعزيز لجان الدستور وجهات الاتصال القطرية نتيجة للتغييرات المؤسسية. وفي أحد البلدان الآسيوية، ساعدت مساعدات منظمة الأغذية والزراعة في إنشاء قدرات مستمرة على اصدار شهادات التصدير، بيد أن هذا الأمر يحتاج إلى الدمج بشكل أفضل في البرامج الحكومية المشابهة الأخرى. وتعرضت تأثيرات أعمال منظمة الأغذية والزراعة لمعوقات حيث كان على المنظمة أن تعتمد بصورة كلية تقريباً على أموال برنامج التعاون الفني الخاص بالمنظمة الذي لا يمكن أن يغطي سوى مشروعات صغيرة لفترة زمنية أقصاها سنتين.

الإطار 4: تحليل المخاطر ونقطة المراقبة الحرجة في الصناعات السمكية

في أوائل عام 1990، أصبحت قضية مراقبة الجودة وضمان السلامة موضوعاً رئيساً في التجارة الدولية بمنتجات الأسماك، ويرجع ذلك أساساً إلى مظاهر القلق المتزايدة ازاء الصحة العامة (في البلدان المستوردة) وقد جرى تقييد أو وقف الصادرات السمكية من العديد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة بعد تطبيق اشتراطات صارمة جديدة. إلى المتقدمة. ويعتبر تأثير هذه التدابير شديداً في صناعة الأغذية البحرية في البلدان المصدرة، مما أدى الى خسائر في فرص العمل وفي العائدات من النقد الأجنبي تقدر بمئات الملايين من الدولارات الأمريكية.

وشاركت منظمة الأغذية والزراعة في تطبيق تحليل المخاطر ونقطة المراقبة الحرجة في الصناعات السمكية منذ إعداد هذا المفهوم حيث قدمت التدريب ونشرة المعلومات عن قضايا ضمان الجودة. وقد شمل هذا تطبيق تحليل المخاطر ونقطة المراقبة الحرجة في البلدان الراغبة في التصدير إلى الأسواق العالمية الكبيرة، علاوة على التدريب في مجال المفاهيم الأساسية لممارسات التصنيع الجيدة والصحة النباتية وضمان الجودة. وأنجزت الأنشطة من خلال مراحل متعددة لمشروع التدريب المشترك الأقليمي بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية في مجال تكنولوجيا الأسماك وضمان الجودة. وخلص تقييم عن آثار وتأثير المشروع على بناء القدرات الى نتيجة ايجابية. وكان ذلك نتيجة لعنصرين رئيسيين هما: (1) دراسة التدريب الخاص بالمدرسين، وتشمل إعداد مناهج محدد لكل مجموعة، ومتابعة منتظمة لما بعد حلقات العمل، (2) والجمع بين الجانب النظري والعملي في مواد التدريب (مثل الجمع بين التدريب الأساسي في مجال النظافة العامة ومناولة الأسماك وتصنيعها ومواد إعداد المعلومات على جوانب كالتشريعات الخاصة بالصحة).

4-6 أنشطة بناء القدرات في منظمة الصحة العالمية

1-4-6 حجم أعمال منظمة الصحة العالمية ذات العلاقة ببناء القدرات

231- أكدت منظمة الصحة العالمية دورها المعياري في سلامة الأغذية الذي يشمل التعاون في عملية وضع المواصفات والتسهيلات الدولية لتقييم المخاطر. وتظهر وثيقة الدستور الغذائي المعدة مؤخراً في مجال بناء القدرات⁶² أهمية مساعدة منظمة الأغذية والزراعة في بناء القدرات ذات الصلة بالمواصفات مقارنة مع مبادرات منظمة الصحة العالمية المعلنة القليلة نسبياً. وينطبق هذا أيضاً بالتحديد على أقاليم أفريقيا وآسيا. ومؤخراً فقط أدرجت منظمة الصحة العالمية سلامة الأغذية ضمن الأولويات الإحدى عشر للمنظمة. وبالموافقة على سلامة الأغذية باعتبار أنها أولوية، يزيد حجم المساعدة حالياً على نحو مطرد.

2-4-6 الاستراتيجيات الإقليمية وحلقات العمل

232- تركزت أنشطة بناء القدرات في مجال سلامة الأغذية بصورة أولية على المخاطر في الأغذية وسلامة الأغذية وكانت من مسؤولياتها مجالات مثل البرامج التغذوية والبيطرية. وخلال السنوات الثلاث الماضية، مع ذلك، تغير التركيز بالنسبة للأنشطة، وتدرس الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية المفهوم الواسع النطاق للمخاطر على طول كامل مراحل سلسلة إنتاج الأغذية.

233- وبدأت مكاتب منظمة الصحة العالمية في الأقاليم في إعداد استراتيجيات إقليمية لسلامة الأغذية الإقليمية، وتشمل المكونات دعم وتبني المواصفات واللوائح والقوانين الشاملة الحديثة ذات الصلة بالأغذية، والمشاركة النشطة في الدستور الغذائي، وإطاراً حكومياً متكاملًا متعدد القطاعات وعقد حلقات عمل في مجال "الخطط التشغيلية ذات الصلة بسلامة الأغذية" ثم الجمع بين المفتشين (مثل 15 بلداً إلى مانيليا في عام 2000).

234- وفي منطقة جنوب غرب المحيط الهادي، أشرك 20 بلداً في وضع الاستراتيجيات، وفي منطقة جنوب شرق آسيا، ظهر هذا في التغييرات على المستوى الإقليمي، فمثلاً في الهند، عملت جهات الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي مع منظمة الصحة العالمية لجعل الدستور الغذائي ركيزة لسلامة الأغذية في وزارة الصحة وشؤون الأسرة. وكانت النتيجة زيادة مستمرة في التمويل المقدم من منظمة الصحة العالمية في الفترات التالية لسلامة الأغذية في الهند، حيث ارتفعت من 239 000 دولار أمريكي في الفترة 1989-1999 إلى 525 000 دولار أمريكي في الفترة 2002-2003. وحصلت بنغلاديش على عدد من المبادرات التدريبية الفنية ذات الصلة بسلامة الأغذية الموجهة للحكومة والمختصين في مجال الصحة وصناعة الأغذية وقادة المجتمعات المحلية. كما تعاونت منظمة الصحة العالمية مع بنغلاديش في إعداد رؤية لسلامة الأغذية في البلد.

⁶² أمانة هيئة الدستور الغذائي، تقرير عن بناء القدرات لقواعد الأغذية ومواصفاتها، أكتوبر/تشرين الأول 2002.

235- وفي مكتب منظمة الصحة العالمية في منطقة شرق البحر المتوسط، بدأت خطة العمل الإقليمية مبادرة من أجل إعداد ملامح قطرية تحدد الفجوات ومجالات التعاون بين الشركاء الإقليميين في سلامة الأغذية ومراقبتها داخل البلد. وإدراكاً لأهمية وجود قوانين للأغذية مُحدثة وشاملة، تم أيضاً إعداد كتيب يقدم الخطوط التوجيهية لإعداد تشريعات الأغذية الخاصة بنظم مراقبة الأغذية في الإقليم.

236- وفي أفريقيا، يقوم المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بإجراء تحليل إقليمي لسلامة الأغذية والصحة العامة للمساعدة في إعداد خطط العمل والتدخلات الاستراتيجية على المستوى القطري. وفي تنزانيا ونيجيريا، قُدم الدعم والتدريب لمفتشى أسواق المدينة والباعة المتجولين في مجال الممارسات الآمنة لمناولة الأغذية في إطار مبادرة الأسواق الصحية. ويكرر المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية الإقليمي في أفريقيا مبادرة الأسواق الصحية، ويوسع نطاقها لتشمل بلدانا أخرى. كما يجري تقديم الدعم لمبادرة تعزيز مراقبة الأمراض التي تنقلها الأغذية في موزامبيق وتنزانيا في الإقليم.

237- وفي بلدان أمريكا اللاتينية، يعد مركز مشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة في البلدان الأمريكية لسلامة الأغذية بالاشتراك مع منظمة الصحة في البلدان الأمريكية⁶³ شبكة للمختبرات المرجعية القطرية ويتعاون مع معهد التعاون في مجال الزراعة في البلدان الأمريكية⁶⁴ في التدريب في مجال الإدارة.

238- ويعتبر تركيز المشورة الفنية في إدارة نظام سلامة الأغذية، ونظم التفتيش، وتحليل المخاطر ونقطة المراقبة الحرجة مناسبة للاحتياجات. وتبذل حالياً مساعي لتعزيز مراقبة الأمراض التي تنقلها الأغذية، والتي تعتبر عنصراً رئيسياً في حالة توجيه نظم سلامة الأغذية بصورة أفضل نحو معالجة المشاكل.

5-6 توسيع مجال التعاون بين منظمة الصحة العالمية

ومنظمة الأغذية والزراعة في مجال بناء القدرات

239- كما ذكر أعلاه، أعاققت نماذج اختلاف طرق المنظمين في تقديم المساعدات للبلدان الأعضاء التعاون بين المنظمين على المستوى القطري بعض الشيء. وإجمالاً، أدرك أن هناك انعدام في التعاون بين المنظمين في بناء القدرات ذات الصلة بسلامة الأغذية، وخاصة على المستوى القطري. وبالرغم من ذلك، تعاونت المنظمتان في عدد من المبادرات، مثل حلقات العمل الإقليمية التي عقدت في بلدان جنوب المحيط الهادي بشأن سلامة الأغذية والدستور الغذائي⁶⁵.

⁶³ تعد منظمة الصحة في البلدان الأمريكية منظمة حكومية دولية مستقلة تُعنى بصحة الإنسان في القارتين الأمريكيتين وتعمل كذلك كمكتب إقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الأمريكيتين.

⁶⁴ يعتبر معهد التعاون في مجال الزراعة في البلدان الأمريكية منظمة حكومية دولية مستقلة تُعنى بالزراعة في الأمريكيتين.

⁶⁵ عقدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حلقة عمل عن "اللجنة الإقليمية للدستور الغذائي وإعداد خطة عمل لسلامة الأغذية" في منتجع لولانا آيلند (بروكو، بورت مورسي) في بابوا غينيا الجديدة، في الفترة من 12 إلى 15 يونيو/حزيران 2001، وذلك من خلال عمل تعاوني. ومولت الحكومة في نيوزيلندا والبرامج العادية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة حلقة العمل. كما عقدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حلقة العمل عن "سلامة الأغذية والدستور الغذائي" في ماجورو، جرز مارشال في الفترة من 3 إلى 5 يوليو/تموز 2001، وذلك من خلال عمل تعاوني بين المنظمين، وكان تمويل حلقة العمل من خلال البرامج العادية للمنظمين.

240- كان أحدث نشاط مشترك للمنظمتين هو المنتدى العالمي لمسؤولي سلامة الأغذية المنعقد في مراكش (في يناير/كانون الثاني 2002) الذي جمع مسؤولي سلامة الأغذية من جميع أقاليم العالم لمناقشة وتبادل الخبرات عن قضايا سلامة الأغذية. وأوضحت المناقشات وجود ادراك عالمي بضرورة اتخاذ الإجراءات خلال حلقات سلسلة إنتاج الأغذية بدءاً من المزرعة وسفن الصيد وانتهاءً بالمستهلك. ووافق المشاركون على أن هنالك ضرورة ملحة لإعداد قدرة قطرية، خاصة في البلدان النامية لضمان سلامة إمداد الغذاء لسكانها.

241- اكتسى توسيع التعاون بين المنظمتين أهمية بالغة في السنوات القليلة الماضية في الشرق الأدنى ومنطقة البحر المتوسط. وتضمنت حلقات العمل التي عقدت في السنتين الماضيتين ما يلي:

- حلقة عمل إقليمية مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعهد الدولي لعلوم الحياة عن تحليل المخاطر: تقدير مدى التعرض للمخاطر.
- حلقة عمل بين البلدان مشتركة بين الاتحاد العربي للمستهلكين ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة عن قضايا سلامة الأغذية الجديدة وحماية المستهلك.
- حلقات تدريب إقليمية مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية عن تطوير ضمانات الجودة لتحليل السميات القطرية.

6-6 تمويل بناء القدرات ذات الصلة بسلامة الأغذية: مبادرات عالمية

242- كما أشير في الأقسام السابقة، مولت أموال البرنامج العادي (الاشتراكات المقدره) للمنظمتين بناء القدرات ذات الصلة بسلامة الأغذية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالموصفات الغذائية بشكل كبير. وينطوي بناء القدرات من خلال تمويل البرنامج العادي على وجود قيود صارمة في حجم الدعم. كما أنها تحد من التأثير المؤسسي عند استخدام أسلوب المشروعات قصيرة الأجل، ويتعذر تطبيق النهج الشامل الذي أقرته المنظمتان، والذي يتطلب دعماً شاملاً، فضلاً عن الأعمال المنفصلة على طول حلقات سلسلة إنتاج الأغذية. وتعمل حالياً كثير من المبادرات العالمية، من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أو بالاشتراك مع منظمات دولية أخرى، على معالجة فجوة الموارد هذه.

1-6-6 حساب الأمانة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

243- وافقت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها المنعقدة في 2002، على اقتراح بإنشاء حساب أمانة لمدة 12 سنة لتعزيز المشاركة في عمل الدستور الغذائي (عدد وكفاءة) من جانب خبراء من ذوي علاقة من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، وبناء القدرات الإقليمية. ويوجد الحساب في منظمة الصحة العالمية ويمول من خلال المساهمات الطوعية.

244- والدستور الغذائي هو جهة الاتصال للمشروع وتتمثل أولويته الأولى في تيسير حضور الاجتماعات. كما أن من المتوخى أن يعزز قدرات البلدان على إنشاء نظم قوية ومتسقة لمراقبة الأغذية. وسيكون هذا في البداية من خلال المبادرات الجماعية ونقل المعرفة والتنمية المهنية في اجتماعات الدستور الغذائي والندوات الدراسية ذات الصلة.

245- سيسعى كذلك بشدة لضمان تفهم الخبراء في جميع بلدان العالم، وعلى مستوى الإقليم لأهداف وأغراض الدستور الغذائي الحالية، وأنه يمكنهم التعرف على المعلومات القطرية الدقيقة والبيانات الضرورية للمشاركة الفعالة في أنشطة الدستور الغذائي، بالإضافة إلى أنه ينبغي لحساب الأمانة تقديم تمويل نموذجي لتمكين عدد من الأقطار من إعداد اقتراحات ومعلومات فعالة من أجل دراسة الدستور الغذائي، وإعداد أوراق يمكن أن تقدم لاتاحة الفرصة لدرج القضايا والبيانات والخبرات من البلدان النامية في عملية وضع المواصفات الغذائية.

246- ويدعم الفريق هذه المبادرة بشدة ويشير إلى الحاجة إلى أن توضع بوضوح عملية عادلة وواضحة لاختيار أولئك الذين سيقدم إليهم الدعم لحضور الاجتماعات. كما أوصي بتنفيذ آلية تضمن المتابعة ليتسنى للمستفيدين من حساب الأمانة المشاركة في أنشطة الدستور الغذائي، والمساهمة بخبراتهم مع الراغبين من أصحاب الشأن الآخرين. ومن أجل أن تكون فعالة بشكل صحيح في بناء القدرات، يجب أن يكون المعيار لدعم المشاركة في الاجتماعات متصلاً بشكل واضح بقدرات الأفراد لتعزيز القدرة على المستوى القطري.

6-6-2 التيسير العالمي لبناء القدرات على تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية

247- أنشأت منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمكتب الدولي للبيئة الحيوانية مرفقا عالميا/إطارا لبناء القدرات في مجال تدابير الصحة والصحة النباتية، بأموال أولية من البنك الدولي وإدارة منظمة التجارة الدولية. وسيساعد المرفق البلدان النامية، وعلى الأخص أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في مجال إعداد أو تطوير سلامة الأغذية في البلد، ونظم صحة الحيوان والنبات التي ستؤدي إلى: (1) حماية سلامة الأغذية وحياتة الحيوان والنبات وصحتها، وتشمل، عندما يكون ذلك مناسباً، التوسع في الحماية بالنسبة لحماية البيئة، (2) وزيادة فرص التجارة.

248- وتشمل المبادرة أربعة مكونات رئيسية: (1) تعزيز الخبرات العلمية والفنية (تقييم المخاطر على أساس علمي)، (2) وتعزيز المشاركة في العمل في أجهزة وضع المواصفات الدولية (من خلال إنشاء لجان المراسلين القطريين)، (3) وإعداد أدوات (تشمل مجموعة كتيبات وخطوط توجيهية ومصادر مواد)، (4) وإعداد نظام معلومات (يجمع بين نظام معلومات الأمن الحيوي الذي يوفر الوصول إلى الوثائق والمعلومات التنظيمية الدولية والإقليمية الرسمية). ويشير وجود الحساب في منظمة التجارة الدولية إلى توجه عام نحو التجارة.

3-6-6 حسابا الأمانة الخاصان بسلامة الأغذية لدى منظمة الأغذية والزراعة

249- يوجد في منظمة الأغذية والزراعة حسابا أمانة عالميان يتضمنان عنصر سلامة الأغذية:

- (1) أنشأت منظمة الأغذية والزراعة حساب الأمانة من أجل سلامة الأغذية وسلامة الأغذية كمصدر تمويل مستمد من الطلب لإكمال حسابات الأمانة الحالية، والتي تدعم العناصر الرئيسية لبرامج المنظمة الميدانية. ويصل التمويل المبدئي إلى 500 مليون دولار أمريكي. وستساعد المشروعات المزمع تمويلها من حساب الأمانة هذا الحكومات لأعضاء في بدء وتعزيز وتعجيل وتوسيع نطاق الأنشطة في المجالين التاليين: (أ) الأمن الغذائي، (ب) الوقاية في الحالات الطارئة من الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود.
- (2) البرنامج المتكامل لبناء القدرات في مجال التكنولوجيا الحيوية وجودة الأغذية وسلامتها ومواصفات الصحة النباتية والحيوانية. وبلغت تكاليف عنصر سلامة الأغذية في هذا البرنامج 56.5 مليون دولار أمريكي والمجالات التي يغطيها هي: توفير الإرشادات لصناع القرار والجوانب القانونية والتنظيمية وتعزيز المؤسسات على المستويين الإقليمي والقطري، وتنمية الموارد البشرية وتحسين الإمكانيات المختبرية وإدارة برامج مراقبة الأغذية.

7-6 مجالات للتحسين

1-7-6 النهوض بالتنسيق القطري بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

250- بناء على زيارتنا القطرية، يظهر مع الاستثناء الملحوظ في بلدان الأمريكيتين، أن التنسيق والمشاورات بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على المستوى القطري لا يحدث الا بصورة عارضة، كما أن المساعدة المقدمة للبلدان غير منسقة ولا تعد جزءاً من نهج استراتيجي شامل أو مدمجة في إطار عمل شامل لوكالات متعددة.

251- في حين أنه من الصعب توخي وجود برنامج مشترك تماماً بين المنظمتين في مجال بناء القدرات على المستويين المركزي والإقليمي⁶⁶، يمكن تعزيز التنسيق بين المنظمتين على المستوى القطري بالتحديد ويعد أساسياً لتلافي التداخل وعدم الاتساق⁶⁷. وفي المقام الأول، ينبغي أن يكون هناك مشاورات واتصالات منتظمة بين المنظمتين في الميدان في جميع الموضوعات المتصلة بسلامة الأغذية (وتشمل المواصفات الغذائية). وثانياً، يمكن تحقيق تنسيق أفضل ضمن أشياء أخرى، من خلال التعزيز المشترك للاستراتيجيات المتكاملة القطرية ذات الصلة بسلامة الأغذية. ونظراً للعلاقات الوثيقة مع الوزارات الفنية، قد تساعد المنظمتان في ضمان التنسيق الأفضل بين الوزارات على المستوى القطري، ويمكن أن تروج منهجاً مشتركاً بين القطاعات بشأن سلامة الأغذية ومراقبتها بالإضافة إلى الدستور الغذائي. وبما أنه يوجد

⁶⁶ تختلف تماماً الهياكل الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية عنها في منظمة الأغذية والزراعة.

⁶⁷ قد تساعد استراتيجية التعاون القطري لمنظمة الصحة العالمية في هذا الخصوص.

عادة لدى منظمة الصحة العالمية خبرات فنية مستمرة على المستوى القطري أكثر من منظمة الأغذية والزراعة، فإن المشاورات بين المنظمين يمكن أن تدعم مساعدة المشروعات قصيرة الأمد المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة لتكون أكثر فعالية للبلد، في التصميم والمتابعة على حد سواء .

252- يمكن أيضاً تحقيق مكاسب الكفاءة من خلال تصور أكثر وضوحاً لمجالات المسؤولية. وبالرغم من أن هنالك مجالات حققت فيها الوكالتان سجلات متابعة جيدة - مثل الأغذية التي تباع في الشوارع والربط بالتعبئة والاتصال والتثقيف - فإنه من الأفضل اتخاذ قرار لتحديد الوكالة القائدة في كل مجال من مجالات العمل، على أساس المهام والأداء السابق.

التوصية 41: يوصي بأن تتفق المنظمتان على مبادئ للتنسيق وتحديد للمسؤوليات في مجال بناء القدرات وضمان ابلاغ هذه المبادئ للمكاتب القطرية والإقليمية. وينبغي ابلاغ مثل هذه الاتفاقية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها في يوليو/تموز 2003.

6-7-2 التحديات الجديدة

253- مع تغير القدرات والتحديات التي تواجه البلدان، تحتاج المساعدة المقدمة من المنظمين إلى التطور أيضاً. وتشمل المجالات، التي أصبحت واضحة للفريق خلال الزيارات القطرية، ما يلي:

- أنشطة إعداد المواصفات الغذائية للتجمعات الاقتصادية الإقليمية، وخاصة تلك الخاصة بالبلدان الأشد فقراً مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي.
- مساعدة البلدان التي تحتاج إلى إعداد البيانات اللازمة للدستور الغذائي (والمواصفات الإقليمية) وتشمل بيانات المتحصلات الغذائية والقدرة على القيام بتجارب الممارسات الزراعية وممارسات التصنيع الجيدة، كما نوقش أعلاه.
- إقامة نظم فعالة من الناحية التكاليفية لتحديد مكان مخاطر الأمراض التي تنقلها الأغذية وترتيب أولويات الاستجابة.

254- وقد يكون إيجاد طرق جديدة لتعزيز العمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من بين الموضوعات الجديدة الهامة التي تستحق الاهتمام:

- قدرة المصدرين على الوفاء بمتطلبات المستوردين،
- قدرة المستهلك والصناعة على المشاركة في مراقبة تطبيق نظم سلامة الأغذية إقليمياً، والمشاركة في حملات التوعية وغيرها،

3-7-6 تعبئة الأموال لبناء القدرات

255- كما ذكر أعلاه، ستتطلب الاستجابة للاحتياجات المتزايدة من البلدان النامية والبلدان في مرحلة التحول من أجل بناء القدرات ذات الصلة بسلامة الأغذية زيادة التركيز على قضايا سلامة الأغذية في البرامج الميدانية المعنية الخاصة بالمنظمتين، وعلى الأخص منظمة الصحة العالمية. ونظراً لاستخدام موارد البرنامج العادي، فإن ذلك لن يتحقق إلا من خلال أسلوب مستدام مع دعم تمويلي من مصادر من خارج الميزانية في المنظمتين، والذي يمكن أن يكون أكبر حجماً وأطول مدى لتحقيق التغيير المؤسسي. وتنتهج المبادرات العالمية التي سبقت الإشارة إليها بالتأكيد هذا الاتجاه، وسيبذل جهد كبير لحشد الأموال من الجهات المتبرعة من أجل الأعمال الفردية والمشاركة للمنظمتين لبناء القدرات ذات الصلة بسلامة الأغذية في البلدان النامية.

التوصية 42: يوصى من أجل حشد الأموال لبناء القدرات بزيادة التوسع في حساب الأمانة الحالي الخاص بالدستور الغذائي المشترك بين المنظمتين اتساقاً مع التوسع في الأهداف وتحويله إلى حساب أمانة رئيسي متعدد للجهات المتبرعة من أجل بناء القدرات الخاصة بالنظم القطرية، مع ترتيبات مرنة تتيح للجهات المتبرعة تخصيص تمويل لغرض معين إذا رغبت في ذلك. وينبغي أن يتم ذلك مقابل تحديد واضح للمهام ذات الصلة ببناء القدرات بين المنظمتين.

8-6 دور الدستور الغذائي في بناء القدرات

256- يمكن أن يلعب الدستور الغذائي دوراً مهماً في بناء القدرات من خلال طرق متعددة معينة. وتساهم زيادة مشاركات البلدان النامية (مثلاً، من خلال حساب الأمانة) في زيادة تبادل المعلومات والمعرفة بين الأطراف المشاركة. ويمكن أن يلعب الدستور الغذائي دوراً رئيساً في تحديد أولويات إعداد القدرات للمشاركة في الدستور الغذائي وتطبيق مواصفاته وتشجيع المساعدات الثنائية.

7- الخلاصة

257- يعد هذا التقييم استشرافياً. ويجب على الدستور الغذائي والمنظمتين الراعيتين له مواصلة التطلع لمواكبة الخطوات المتسارعة في التطورات القطرية في مجال العلوم على وجه الخصوص حيث أنها تتعلق بالأغذية والصحة، والتطورات المؤسسية، وتغير مفاهيم احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتجارة وحماية المستهلك. وتعتبر أيضاً دينامية قطاعات الإنتاج الغذائي وتصنيعه وتوزيعه قوة رئيسية للتغيير. لذا ستكون المراجعة المستمرة ضرورية ويجب اضافة الطابع المؤسسي على التقييم العمق الدوري.

258- النطاق الزمني الذي نراه من أجل تحقيق التوصيات الواردة في هذا التقرير يتراوح بين فورا ووقت اجتماع هيئة الدستور الغذائي في 2003. وللمستقبل القريب، نوصي بإجراء مبكر ومستمر لتنفيذ التوصيات المتفق عليها بالإضافة إلى:

- أن تتخذ الأجهزة الرئاسية للمنظمتين قرارات مبكرة بشأن احتياجات التمويل واتخاذ ترتيبات إدارية جديدة،
- قيام هيئة الدستور الغذائي ذاتها بعمل مبكر لتنفيذ التوصيات، دون إضاعة الوقت في الرجوع إلى لجان الموضوعات العامة للدستور،
- القيام بجهد كبير لحشد موارد وزيادة بناء القدرات المناسبة في البلدان النامية، وخصوصاً في البلدان الأشد فقراً،
- إنشاء فريق مهام مشترك بين المنظمتين ورئيس ونواب رئيس الدستور الغذائي لمتابعة ومراقبة تنفيذ توصيات التقييم.

مساهمات التوصيات في الأهداف الرئيسية الأربعة للتقييم

الشكل 5: التوصيات الرئيسية				
الهدف 1: سرعة أكبر في صنع القرارات ذات الصلة بالموصفات/ الهدف 2: زيادة شمول البلدان النامية الأعضاء في عملية إعداد المواصفات/ الهدف 3: المواصفات ذات الفائدة المتزايدة/ الهدف 4: بناء قدرات البلدان النامية.				
المسؤولية الأولى	4	3	2	1
الدستور الغذائي				
الدستور الغذائي				التوصية 1: يجب أن يشمل نطاق الدستور الغذائي كافة الجوانب الصحية في مواصفات الأغذية، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بالاستخدامات التغذوية الخاصة والادعاءات الصحية وإضافة العناصر الغذائية والقيام بعمل جديد في مجال مواد التعبئة؛ وعوامل التجهيز الصناعي المستخدمة في الأغذية.
الدستور الغذائي				التوصية 2: يوصى بالأداء يتولى الدستور الغذائي أي عمل إضافي في المجالات غير المتعلقة بالصحة.
الدستور الغذائي				التوصية 3: أولويات المواصفات: (1) صحة المستهلك وسلامة، (2) السلع الأساسية للبلدان النامية؛ (3) السلع الأساسية للبلدان المتقدمة؛ (4) التوسيم الإعلامي عن القضايا غير المتعلقة بالصحة وغير المتعلقة بالسلامة.
منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية				التوصية 4: من الضروري تحديد مهام الدستور الغذائي بشكل واضح ومصادقة مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وجمعية الصحة العالمية عليها.
منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية				التوصية 5: يتعين أن تحدد منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية طريقة استعراض انتباههما إلى توصيات الدستور الغذائي الرسمية كي تعد الأجهزة الرئاسية في المنظمتين إلى دراستها.

الهدف 1: سرعة أكبر في صنع القرارات ذات الصلة بالموصفات/ الهدف 2: زيادة شمول البلدان النامية الأعضاء في عملية إعداد المواصفات/ الهدف 3: المواصفات ذات الفائدة المتزايدة/ الهدف 4: بناء قدرات البلدان النامية.					الشكل 5: التوصيات الرئيسية
المسؤولية الأولى	4	3	2	1	
الدستور الغذائي					التوصية 6: وضع خطوط توجيهية لتحديد المستويات المقبولة من الحماية كمي يستخدمها القائمون على تقدير المخاطر في إعطاء المشورة العلمية للجان ولتقليص نطاق النزاعات في منظمة التجارة العالمية.
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 7: يجب أن يبقى الدستور الغذائي ضمن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لكن مع إعطائه قدراً أكبر من الاستقلالية والسلطة والمسؤولية في مجال تحديد أولويات برنامجه الخاص وإدارته.
الدستور الغذائي/ المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية					التوصية 8: اضافة الطابع الرسمي على التعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان وتعزيزها، كما يجب الابقاء على التعاون مع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
الدستور الغذائي/ منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 9: يجب الاستعاضة عن اللجنة التنفيذية بمجلس تنفيذي يتحمل مسؤوليات استراتيجية وإدارية أكبر لكنه لا يملك سلطة دراسة المواصفات.
الدستور الغذائي					التوصية 10: يجب أن يكون المجلس التنفيذي صغيراً وأن يشمل: اثنين أو ثلاثة مراقبين ممثلين عن المستهلكين والصناعة وربما المنتجين الأوليين؛ مشاركة رسمية من أمين الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.
الدستور الغذائي					التوصية 11: يجب إيلاء اهتمام أكبر بوظيفة إدارة وضع المواصفات واسنادها الى لجنة جديدة معنية بإدارة المواصفات أو الى المجلس التنفيذي
الدستور الغذائي					التوصية 12: من الأفضل أن تعقد هيئة الدستور الغذائي اجتماعات سنوية. لكن إذا أدى المجلس التنفيذي الى اللجنة المعنية بإدارة المواصفات وظائفها بالكفاءة المطلوبة، فقد يكون بالإمكان خفض التكاليف من خلال الاستمرار في عقد اجتماع واحد كل سنتين.
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 13: يجب أن تكون للأمانة وظائف تنفيذية أكبر وعدداً أكبر من الموظفين من فئات أعلى.
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 14: ينبغي أن تكون الأمانة وحدة منفصلة في منظمة الأغذية والزراعة بدلاً من أن تبقى ضمن قسم التغذية. على أن تواصل الأمانة رفع التقارير إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وفق الخطط الموضوعة لإعطاء الدستور الغذائي المزيد من الاستقلالية، بينما يتم تعيين الأمين بالتشاور مع الدستور الغذائي.

الهدف 1: سرعة أكبر في صنع القرارات ذات الصلة بالموصفات/ الهدف 2: زيادة شمول البلدان النامية الأعضاء في عملية إعداد المواصفات/ الهدف 3: المواصفات ذات الفائدة المتزايدة/ الهدف 4: بناء قدرات البلدان النامية.					الشكل 5: التوصيات الرئيسية
المسؤولية الأولى	4	3	2	1	
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 15: زيادة موارد الأمانة
الدستور الغذائي					التوصية 16: استعراض أعمال لجان الدستور الغذائي واستخدام أفرقة مهام يوضع لها اطار زمني محدد وتقليل معالجة المسائل الصحية في لجان السلع الى الحد الأدنى اللازم.
الدستور الغذائي					التوصية 17: استعراض اختصاصات اللجان الإقليمية وأعمالها وذلك خلال العامين المقبلين.
الدستور الغذائي					التوصية 18: ينبغي أن تكون جميع أعمال اللجان وفرق المهام محددة زمنياً.
الدستور الغذائي/ منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 19: التمييز بوضوح بين وظائف ادارة المخاطر ووظائف تقدير المخاطر.
الدستور الغذائي					التوصية 20: وضع المواصفات من خلال العمل فيما بين الدورات في المقام الأول مع الاستعانة بالميسرين.
الدستور الغذائي					التوصية 21: ينبغي أن تكون تقارير الاجتماعات ذات صبغة عملية تركز على القرارات.
الدستور الغذائي					التوصية 22: ينبغي تطبيق معايير لاختيار رؤساء اللجان كما يتعين تدريبهم وتقييم أدائهم.
الدستور الغذائي					التوصية 23: ينبغي تبسيط الاجراءات الحالية المكونة من ثمانى خطوات لتتكون من خمس خطوات لجميع المواصفات.
الدستور الغذائي					التوصية 24: ينبغي أن يكون التوصل الى توافق الآراء هو المعيار؛ ووضع تعريف واضح لتوافق الآراء. وفي حالة اللجوء الى التصويت ينبغي أن يقتصر ذلك على الهيئة وأن تشترط أغلبية الثلثين.
اللجان الإقليمية للدستور الغذائي					التوصية 25: ينبغي تشجيع مجموعات البلدان ذات المصالح المشتركة على تنسيق مواقفها وأن تعرض هذه المواقف بصفتها مواقف المجموعة فى اجتماعات اللجنة.
الدستور الغذائي/ البلدان المضيفة					التوصية 26: ينبغي تعيين الرؤساء بالتشارك على أساس المساواة فى المركز على أن يكون أحدهم من بلد نام.

الهدف 1: سرعة أكبر في صنع القرارات ذات الصلة بالموصفات/ الهدف 2: زيادة شمول البلدان النامية الأعضاء في عملية إعداد المواصفات/ الهدف 3: المواصفات ذات الفائدة المتزايدة/ الهدف 4: بناء قدرات البلدان النامية.					الشكل 5: التوصيات الرئيسية	
المسؤولية الأولى	4	3	2	1		
الدستور الغذائي					التوصية 27: ينبغي أن يكون تمثيل المراقبين في الدستور الغذائي تمثيلاً صادقاً (بتطبيق معايير أكثر صرامة) + تمثيل المراقبين في المجلس التنفيذي وفي لجنة إدارة المواصفات	
الدستور الغذائي/ البلدان المضيئة					التوصية 28: زيادة الدعم المقدم من البلدان المضيئة: (1) زيادة الأعمال التي تتم فيما بين الدورات؛ (2) عقد الاجتماعات في البلد المشارك في الرئاسة.	
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 29: زيادة الموارد المخصصة لرفع كفاءة موقع الدستور الغذائي على الشبكة العالمية وذلك على سبيل الاستعجال.	
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 30: إنشاء قاعدة بيانات تضم المواصفات الوطنية ذات الأهمية بالنسبة للتجارة، بما في ذلك تطبيق هذه المواصفات وطرائق تحليلها.	
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 31: على منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تعدا حساباً مفصلاً للزيادة في التكاليف الإضافية لأمانة الدستور الغذائي الناجمة عن تنفيذ التوصيات المتفق عليها وأن توفر الزيادة اللازمة في التمويل الأساسي.	
تقييم المخاطر ونصائح الخبراء						
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 32: إقرار الاجتماع المشترك لتقدير المخاطر الميكروبيولوجية بصفته لجنة دائمة.	
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 33: ينبغي أن تكون هناك ميزانية واضحة وموارد بشرية محددة للأعمال المتعلقة بالمشورة العلمية وتقدير المخاطر، على أن يتم إبقاء جزء يسير منها لاستيفاء احتياجات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأن يكون المبلغ المتبقي متاحاً بصورة واضحة للأعمال المتعلقة بأولويات الدستور الغذائي. كما ينبغي أن تقدم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مقترحات مناقشتها خلال دورة هيئة الدستور الغذائي التي ستعقد في يوليو/تموز 2003.	
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 34: تمثل زيادة موارد تمويل تقدير المخاطر أولوية قصوى.	
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 35: ينبغي أن يحظى دعم جمع البيانات بأولوية عالية لدى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بحيث تشمل نطاقاً أوسع كثيراً من النظم الغذائية وعمليات الإنتاج.	

الهدف 1: سرعة أكبر في صنع القرارات ذات الصلة بالمواصفات/ الهدف 2: زيادة شمول البلدان النامية الأعضاء في عملية إعداد المواصفات/ الهدف 3: المواصفات ذات الفائدة المتزايدة/ الهدف 4: بناء قدرات البلدان النامية.					الشكل 5: التوصيات الرئيسية	
المسؤولية الأولى	4	3	2	1		
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 36: يتعين إدراج اعتماد في الميزانية لمنح الخبراء المستقلين المعيّنين بتقدير المخاطر أجورا مقابل عملهم وفرض قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بالمواعيد النهائية لتلك التقديرات ومتطلبات جودتها.	
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 37: بناءً على النتائج التي أسفر عنها هذا التقييم، يتعين على الفور إجراء دراسة استشارية للمشورة المتخصصة وتقدير للمخاطر يتبعها إجراء مشاورات ومناقشات متخصصة في الدستور الغذائي.	
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 38: انشاء لجنة علمية لدعم المشورة المتخصصة وتقدير المخاطر.	
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 39: إنشاء وظيفة للمنسق المشترك لأنشطة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية العلمية والاستشارية	
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 40: توصي منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية على وجه الخصوص، بزيادة المساهمات التي تقدمانها لتقدير المخاطر الصحية والمشورة العلمية لدعم الدستور الغذائي زيادة كبيرة.	
بناء القدرات						
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 41 يوصي بأن تتفق المنظمتان على مبادئ للتنسيق وتحديد للمسؤوليات في مجال بناء القدرات وضمان ابلاغ هذه المبادئ للمكاتب القطرية والإقليمية. وينبغي ابلاغ مثل هذه الاتفاقية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها في يوليو/تموز 2003.	
منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية					التوصية 42: التوسع في حساب الأمانة الحالي للدستور الغذائي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بما يتماشى وأهدافه الأوسع نطاقا ليصبح حساب أمانة رئيسيا تساهم فيه جهات متبرعة متعددة، مع وضع ترتيبات مرنة له.	